سلسلة قراءات معاصرة (6)

محمد رباعـة

التغيير الهادىء

1991 / 1979

قـراءة موضوعيـة في أهم الأحـداث و القـرارات و المواقـف

دار المبس للنشر الإلكـروني
ص ب : 42 أولاد موسى / 35011 بومرداس
الهاتف: 78 ـ 73 ـ 20 ـ 0662

(رَبَّنَا لا تُؤَاخِذنَا إِن نَّسِينَا
أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا
إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا
طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ
لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلانَا
فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)

البقرة 286

الطبعة الإلكترونية الأولى: أكتوبر ٢٠٢٠

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الرحيم ، اللهم صل و سلم و بارك على حبيبنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين ، و أرحم اللهم أمهات المؤمنين ، و الصحابة الميامين ، ومن تبعهم الى يوم الدين أما بعد ... الرئيس الشاذلي بن جديد لم يكن يفكر يوما ما أنه سيصبح ثالث رئيس للجزائر المستقلة ، و لم يكن لدية أي طموح سياسي إطلاقا ، حيث كان رجلا عسكريا كل ما يهمه هو تنفيذ قرارات السياسيين ، و أن يضع رجاله في خدمة الوطن و الحكومة و الدفاع المستميت عن السيادة الوطنية ، وذات صباح من صباحات أواخر شهر ديسمبر الباردة فقدت الجزائر إبنها البار الرئيس هواري بومدين بعد معاناة طويلة مع مرض غامض إستعصى على الأطباء الجزائريين و الروس و الأمريكيين ، و كما كان الرئيس بن جديد غير مهييء نفسيا و معنويا لتقلد منصب رئيس الجمهورية فقد كانت البلاد هي أيضا غير مهيئة لهذا التغيير الذي فرضته الأقدار الإلهية ، و بعد تعيين رئيس المجلس الشعبي الوطني في ذلك الوقت رابح بيطاط كرئيس مؤقت للدولة لمدة ٤٥ يوما كما ينص الدستور ، بدأت تظهر في أفق الجزائر ملامح صراع خافت على السلطة بين عدة أجنحة سياسية و عسكرية ، يمثل كل جناح شخصية سياسية أو عسكرية مرموقة ... بوتفليقة و محمد الصالح يحياوي كشف كل منهما عن رغبته في الترشح لخلافة الرئيس الموسطاش كما يناديه الشارع الجزائري ، أما العسكريون وبحكم عامل التحفظ لم يجرء أي منهم على إعلان مجرد الرغبة في الترشح ، لأن الصامت الكبير صانع الرؤساء في الجزائر ستكون له الكلمة الفاصلة فأختار شخصية عسكرية لم تكن لها أية طموحات سياسية لكنها كانت مقربة جدا من الرئيس الراحل الذي عينها قبيل أيام من وفاته منسقا عاما للجيش و قدم لها عدة توصيات و نصائح ، كان خيار الأمن العسكري

بقيادة العقيد قاصدي مرباح وبإجماع كبار قادة الجيش على العقيد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية (وهران) في ذلك الوقت ، ليكون ثالث رئيس للبلاد و خليفة الرئيس هواري بومدين و مرشح الجيش و حزب جبهة التحرير الوطني ... و هكذا تحمل الرئيس الشاذلي بن جديد مسؤولية البلد بشجاعة و أمل و نرجسية و فخر أحيانا ... و على مضض أحيانا أخرى ، فكان من أشد الناس وفاء لرفيقه الرئيس الراحل هواري بومدين حيث واصل على نفس المنهج و قام بإتمام كل المشاريع التي خطط لها بومدين في كافة المجالات و نفذ توصيته بالإسراع في فتح جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية و تعيين الشيخ محمد الغزالي مشرفا عاما عليها ، كما نفذ الكثير من توصيات الميثاق الوطني لسنة ٩٦ و أسس المدرسة الأساسية و فتح شعبة العلوم الإسلامية في التعليم الثانوي ، و فتح كلية علوم الدين بالخروبة ضواحي العاصمة سنة ١٩٨٢ ... لكنه و منذ السنة الأولى لحكمه أعلنها صراحة أنه كعسكري محترف لا يجيد اللعب على الحبلين و العمل مع الجميع فاختار منذ البداية فريقه من التيار الوطني العربي الإسلامي وقام بتصفية الجناح الشيوعي داخل النظام و خارجه ... خلال العهدة الثانية حاول الرئيس بن جديد البدء بإصلاحات سياسية و إقتصادية عميقة فتم إثراء الميثاق الوطني سنة ١٩٨٦ لكن تعديل الدستور تأخر كثيرا لأن حراس المعبد رفضوا التغيير و التخلي عن إشتراكية البقرة الحلوب ، في الوقت الذي كان الرئيس بن جديد و خاصة بعد زيارته التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية يصر على التغيير الإيجابي و التخلي عن الإشتراكية ، وفي ظل الصراع الخفي داخل أروقة النظام ، تندلع أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ التي قادها شباب الأحياء المهمشة بضواحي العاصمة ، فطالبوا بالسكن و العمل ، فوعدهم الرئيس بن جديد بالديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الرأي و التعبير و إصدار الصحف و إنشاء الجمعيات ، من خلال الإصلاحات السياسية و الإقتصادية التي

باشرها النظام بعد صدور دستور فيفري ٨٩ ... لكن الديمقراطية التي الواعدة هي التي ستطيح بالرئيس الشاذلي بن جديد من عرش السلطة ذات ليلة من ليالي شهر جانفي الباردة ، حيث فاجأ الرئيس الشاذلي بن جديد الرأي العام المحلي و الدولي ، في نشرة الساعة الثامنة ليلة ١١ جانفي ١٩٩٢ و أعلن إستقالته من رئاسة الجمهورية ، بعد إختلاف حاد و صراع مرير مع جنرالات علمانيين حول كيفية التعامل مع النتائج التي أفرزتها أول إنتخابات تشريعية تعددية جرت يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ و فازت فيها بأغلبية المقاعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول ... و يعد الرئيس بن جديد من الرؤساء و الحكام العرب القلائل الذين يملكون الشجاعة السياسية و يخرجون من الواجهة في الوقت المناسب بهذه الطريقة الراقية و الرائعة ... نظام الرئيس بن جديد بالنسبة لمعظم الجزائريين هو أحسن نظام عرفته البلاد ، جاء بعد نظام بومدين و كانت البلاد في طور التأسيس تعاني كل طبقاته من الفقر و البؤس و تعيش على أمل إنتظار ثمار الثورات الثلاث التي أعلن عنها الرئيس بومدين (الثورات ، الثقافية و الصناعية و الزراعية) و قبل عشرية حمراء قتل فيها مئات بل آلاف الجزائريين دون تهمة أو ذنب ... و يأتي هذا الكتاب الثالث في موسوعة النظام الجزائري من (١٩٦٢ الى ٢٠١٢) قراءة موضوعية في أهم الأحداث و القرارات و المواقف ، ليدرس تلك الفترة من خلال خمسة (٥) فصول ، الفصل الأول بعنوان ، الشاذلي بن جديد شخصية ومسار ، و نتناول فيه شخصية الرئيس من كل جوانبها ، الفصل الثاني (٢) بعنوان الوفاء و الإستمرارية و نستعرض فيه كيف تابع الرئيس بن جديد و بكل وفاء إنجاز كل المشاريع التي تركها الرئيس بومدين إما عبارة عن ورشات مفتوحة أو مجرد مخططات و توصيات ، الفصل الثالث (٣) جاء بعنوان على هامش النظام و ندرس فيه حيثيات إتهام الوزير السابق للشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة ، بإختلاس

أموال الدولة ، و كيف تم نفيه الى الخارج ، ثم قضية المناضل المليارديرمسعود زقار الذراع المالي لجماعة وجدة ، و كيف فبركت جماعة الجنرال العربي بلخير الموالية لفرنسا تهم التجسس و الخيانة و تخزين أسلحة ، لهذا البطل المغوار لأحراجه و تشويه صورته و سمعته و تاريخه الناصع ، ثم قضية الجنرال مصطفى بلوصيف التي تبين أنها مفبركة أيضا من طرف ضباط فرنسا و كانت خطوة أولى في مسلسل عزل الرئيس بن جديد عن رجاله من أجل الإنقضاض عليه و عزله هو الآخر في الوقت المناسب ، أما الفصل الرابع (٤) فهو بعنوان خطوات بطيئة نحو التغيير نستعرض فيه الخطوات المحتشمة و البطيئة التي شرع فيها نظام الرئيس بن جديد مباشرة بعد العهدة الثانية سنة ١٩٨٥ و التي تواصلت و بصعوبة الى غاية إندلاع أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ التي إستغلها النظام أو على الأقل جناح منه لفرض إصلاحات سياسية و إقتصادية عميقة ، فتحت المجال واسعا أمام التعددية السياسية و الديمقراطية و حرية إنشاء الصحف ، و في الفصل الخامس (٥) و الأخير و هو نهاية مغامرة و بداية أزمة النظام ، و فيه نحاول تشريح الخلاف الحاد داخل النظام بين الرئيس بن جديد و جنرالات علمانيين من دفعة لاكوست ، حول الموقف من نتيجة الدور الأول من الإنتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ ديسمر ١٩٩١ و فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و كيف أفشل القيادي في جبهة الإنقاذ عبد القادر حشاني مبادرة أو إتفاق تم بين الرئيس بن جديد و عباسي مدني رئيس الجبهة الإسلامية المسجون في ذلك الوقت بالسجن العسكري بالبليدة ، الأمر الذي فرض على الرئيس تقديم إستقالته و تسليم السلطة الى الجيش . و هي الإستقالة التي وضعت نقطة النهاية لنظام الرئيس بن جديد .

محمد رباعة بومرداس في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٠

الفصل الأول (1)

الشاذلي بن جديد
شخصية و مسار

ولد السيّد الشاذلي بن جديد في ١٤ أفريل ١٩٢٩ بقرية السبعه ب بوثلجة، ولاية الطارف حاليا ، و ينتمي إلى عائلة ميسورة كانت تمتلك أراض فلاحية وتمارس التجارة ، عاش طفولته وشبابه تحت ظل الاستعمار الغاشم رغم حالة عائلته المادية الميسورة شارك بن جديد الشعب الجزائري مأساته بعمق فدفعته تلك الظروف إلى أن يكون جاهزا لتلبية نداء الوطن بعد تفجير ثورة نوفمبر العظيمة ، فقدم نفسه كجندي بسيط إلى قيادة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) لكن بداية مسيرته الفعلية مع ثورة التحرير لم تبدأ إلا بعد تأسيس القاعدة الشرقية بمدينة سوق أهراس الحدودية ووسط معارضة شديدة لقادة الولاية الثانية للفكرة، انضم إلى جماعة القاعدة الشرقية التي كان يقودها المجاهد عمار العسكري وبذلك تكون سنة ١٩٥٦ هي بداية النشاط العسكري للشاذلي بن جديد في إطار "جيش التحرير الوطني"، وحسب ما تذكر بعض الشهادات التاريخية فإن شخصية الشاذلي بن جديد المتأثرة بأجواء الترف البيئي والعيش الرغيد بالمقارنة مع أغلبية الشعب الجزائري، مكنته من اكتساب صداقات وتكوين علاقات عميقة مع زملائه ، خاصة وأنه ومنذ انخراطه في صفوف الثورة كان يضع نفسه في خدمتها لتحقيق الهدف الأسمى الذي قامت من أجله ، ولم يكن يبدي أي طموح عسكري أو سياسي ، أو حتى منافسة زملائه ، وفي القاعدة الشرقية عين بن جديد ملازم في الفيلق الأول ، المنطقة الأولى ، تحت سلطة النقيب شوشي العيساني ، بعد حل القاعدة الشرقية بضغط من قادة الولاية التاريخية الثانية أواخر سنة ١٩٥٨، وبموافقة قيادة الثورة ، عين الشاذلي بن جديد في القيادة الشمالية برئاسة الرائد عبد الرحمن بن سالم ، وهي هيئة عسكرية جديدة كانت تمثل بديلا عن القاعدة الفرعية ويعتبر وجودها التفافا حول قرار حل القاعدة الشرقية التي كانت في تقديري نواة لجيش الحدود، بدليل أنها كانت تحت وصاية قيادة الأركان التي كان يرأسها العقيد هواري بومدين ، وكانت تمارس نشاطها، بصورة مستقلة عن الولاية الثانية التي عارضت الفكرة منذ البداية واعتبرتها مشروع لتقييم الولاية بتشجيع الجنود والضباط على التمرد .

- قال... عن نفسه

الشاذلي بن جديد من الشخصيات الوطنية التي كانت لها الشجاعة الأدبية لنشر مذكراتها دون أن تحسب أي حساب لردود الأفعال المحتملة وفي الجزء الأول من مذكراته التي تؤرخ للفترة من ١٩٢٩ تاريخ ولادته إلى بداية سنة ١٩٧٩ تاريخ انتخابه

رئيسا للجمهورية الجزائرية خلفا للرئيس الراحل هواري بومدين وهي تغطي نصف قرن تقريبا بذكر الشاذلي بن جديد طفولته وشبابه وبداية حياته السياسية قائلا: "كانت خطواتي الأولى في عالم السياسة تحت تأثير الوالد الذي كان مرشدي الحصين في هذا الميدان كنت بالطبع أسمع بأسماء مصالي الحاج وفرحات عباس والشيخ الإبراهيمي ، لكنني لم أكن أدرك في مثل سني مغزى الصراعات التي كانت تجري آنذاك بينهم وبين الإدارة الاستعمارية ، كان مستوى النقاش السياسي يتجاوز حدود مداركي ، لذا كان علي أن أتعلم بنفسي وجدتني وأنا شاب صغير أدخل عالم السياسة من باب الانتخابات ، فقد شجعني والدي على المشاركة كمراقب ٢ انتخابات ١٩٤٧ واختارني لهذه المهمة معلم فرنسي برأس مركز الانتخابات في بلدة أولاد ذياب ، كانت أول تجربة لي اكتشفت خلالها المبادئ الأولى للعمل الحزبي ، وأهمها الدعاية السياسية وتنظيم التجمعات والخطب وتوزيع الملصقات". أما عن حياته العائلية وظروفه المعيشية فيقول الشاذلي بن جديد في نفس المصدر أن والده كان يسعى لمنافسة المعمرين في طريقة العمل والتفوق عليهم في الإنتاج والتسويف". "كان الوالد يسعى إلى تقليد المعمرين في طريقة تنظيم العمل والسقي وجني المحصول ، واقتناء الآلات الحديثة ومازالت بقايا الجرار الذي اشتراه في الخمسينات موجودة إلى اليوم أمام ما تبقى من بيتنا الذي هدم خلال الثورة كان التنافس بينه وبين معمري المنطقة شديدا ، لكنه لم يكن متكافئا ، ذات يوم قال أحد المعمرين باستخفاف لوالدي وكنت أترجم بينهما – يا سي بن جديد السماء واسعة ومليانة غبارة وإذا بقيت تنظر إليهما فستمتلئ عيناك بالتراب - ومن الواضح أنه كان يقصد ثنيه عن محاولة تقليد المعمرين وإنه لن تصل إلى مستواهم مهما بذلت من جهد في العمل أو إقتناء الآلات الزراعية الحديثة ، كنت في أغلب الأحيان أساعد الوالد في تنظيم العمل ، وأقوم عادة بعمل المحاسب، كنا ندفع للفلاحين تسييقات ونقتطعها من أجورهم بعد ذلك، أتذكر أنني كنت أساعدهم بمواد غذائية دون علم والدي ، وأعتقد أن العطف الذي لازمني طيلة حياتي على الفلاحين مصدره احتكاكي بهم حين كانوا يعملون في أراضي الوالد ، كان عمل الأرض في ذلك الوقت شاقا وصعبا بالفعل ، وكان الفلاحون يشتغلون من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وكان أغلبهم عمالا موسميين قدموا من مناطق الشاوية والحدودية الفقيرة دفعتهم البطالة والحاجة إلى سهل عنابة الخصب بحثا عن العمل ، كانوا يقيمون مع عائلاتهم طيلة موسم الحرث وجني المحاصيل في أراضينا كان يعمل الخماسون أي الفلاحون الذين

يأخذون كما هو معروف خمس (٥/١) المحصول ، وخضارون وهم الفلاحون الذين يوظفهم والدي لجني محاصيل الكاكاو والتبغ والقمح والشعير والحبوب الجافة، كانوا يأخذون نصف (٢/١) الغلال بعد خصم البذور والتكاليف الأخرى. أما المعمرون فكانوا يستغلون هؤلاء الفلاحين أبشع استغلال، واخترعوا في ذلك الوقت عبارة تدل على مدى احتقارهم لهم وهي: "le burnous de larabe suci" يعني أنهك الفلاح الجزائري بالعمل الشاق حتى يتبلل برنوسه من العرق...

لم يكن العمل الفلاحي في أراضي والدي يستهويني كثيرا، فقد قضيت طفولتي وجزء كبيرا من مراهقتي في مدن عنابة ودارال ، ومندوفي، وفقدت مع مرور الوقت ارتباطي بالريف ولذلك استأذنت الوالد للمشاركة في مسابقة بمركز التكوين المهني بعنابة يسمى اليوم وادي القبة، وشارك معي في نفس المسابقة ابن خالي مبروك، لكن النجاح لم يحالفه كان ذلك في سنة ١٩٤٧، في المركز كنا نتلقى دروسا نظرية وتطبيقية في البناء والكهرباء، ومختلف المهارات اليدوية وكنا ندرس في إطار النظام الداخلي وعينت مسؤولا عن المرقد ، كان مستوى التكوين عال ، ولم يكن متاحا إلا لقلة من الجزائريين"... لقد كان من الممكن للشاذلي بن جديد أن يبقى في قريته ملازما لوالده ويكتفي بالنشاط الفلاحي المربح والرضى بالأمر الواقع ، لكنه فضل أن ينسج لنفسه طريقا آخر ويحاول أن يبدأ حياته من الصفر في مجال آخر ، كما كان بإمكانه أن يتلقى تكوينا في مجال الفلاحة أو أي فرع مرتبط بها، فنوعية الحياة وطبيعة وظروف المعيشة التي كانت بالنسبة إليه راقية نوعا ما وتقترب قليلا من البورجوازية لم تثنه من محاولة الاندماج مع الأغلبية الكادحة للشعب الجزائري ليعايش آلامها ويتذوق معها طعم الحياة في ظل الاستعمار.

- بداية الوعي السياسي

في مركز التكوين المهني الذي كان يعتمد نظاما داخليا صارما يشبه إلى حد ما نظام الثكنات العسكرية ، ويجتمع فيه تلاميذ من عدة جهات ومن شرائح اجتماعية مختلفة بدأ الوعي السياسي يأخذ طريقه بهدوء وتدرج إلى عقل وقلب الشاذلي بن جديد الذي يعترف في مذكراته بأن حلم الاستقلال في ذلك الوقت أي في أربعينيات القرن الماضي كان بعيد المنال، كما قال الشاعر الجزائري:

كان وهما... كان حلما أن تناجيك يا نوفمبر عبدا

وفي نفس الوقت لم يكن حلما مستحيلا ، فقد كان الأمل ثابتا في بزوغ شمس الحرية والاستقلال على هذا الوطن ذات يوم ، يقول الشاذلي بن جديد: "في ذلك المركز بدأت أكتسب الوعي السياسي بفعل الاختلاط بالتلاميذ من مدن أخرى مثل قالمة وعنابة ، وشرعنا في المركز في جمع الاشتراكات بانتظام لحركة انتصار الحريات الديمقراطية رغم ضعف المنحة التي كنا نتقاضاها ، في نهاية كل شهر كان أحد مناضلي الحركة ، لا نعرف حتى اسمه ، يتصل بنا لاستلامها ، لم تكن الشعارات السياسية التي كانت ترفعها الأحزاب الوطنية آنذاك مفهومة بالنسبة لنا، وكان مفهوم الاستقلال الوطني حلما غامضا، لكن قناعتنا به كانت راسخة ، وعزز هذا الإيمان ما كنا نلاحظه من ظلم وتعسف ، كنا نشاهد أجانب من المالطيين والإيطاليين واليهود يستقرون في سهل عنابة ويجدون العمل بسهولة وتوفر لهم الإدارة كل الإمكانيات للنجاح ، أما الجزائريون فكانوا يطردون من مناصب عملهم لأبسط الأسباب ، وقد طردت شخصيا من إحدى الورشات لسبب تافه ، تخرجت من مركز التكوين بدبلوم لم يفدني كثيرا في حياتي العملية ، كان لي صديق حميم هو محمود وكنا نسميه ولد الرومية لأن مربيته كانت فرنسية الأصل ، كنا كل مساء بعد الدروس نخرج للتنزه في شوارع مدينة عنابة ، ونغامر أحيانا في الذهاب إلى ساحة ber tagna ساحة الثورة اليوم التي كانت آنذاك فضاء خاصا بالأوروبيين، وكان أكثر ما يستهوينا الأفلام السينمائية ، وكرة القدم ، فكنا نتردد على دور السينماء وملاعب كرة القدم في نهاية الأسبوع وكانت أكثر المقابلات إثارة هي التي تجمع بين فريقي عنابة وقالمة، ورغم التنافس الشديد بين الفريقين إلا أن كرة القدم كانت في ذلك الوقت تعبر عن الانتماء إلى وطن وعقيدة.

- في قلب الثورة

ساهمت عائلة بن جديد التي تعود جذورها إلى عرب اليمن ، في تمويل الثورة بالمال والسلاح وكان والده يحضر لهذا اليوم المبارك سواء بطريقة تلقائية أو بتنسيق مع المناضلين والثوار، حيث وبمجرد انطلاق ثورة أول نوفمبر المجيدة ، سارع والده إلى مخازنه وأخرج من تحت الأرض كمية من الأسلحة وسلمها إلى القيادة المحلية للثورة ، قبيل الثورة كان عدد من المناضلين يقومون بزيارات دورية إلى قرية "السبعة" مسقط رأس الشاذلي بن جديد ، لجمع الاشتراكات ونشر الوعي وتعبئة الجماهير لليوم الموعود، وبعد انطلاق الثورة دعم والده نشاط المجاهدين ولكن

بصورة حذرة أكثر من السابق وكان عنصر الاتصال والربط بين الشاذلي بن جديد والثورة هو المناضل والمجاهد عيساني شويشي الذي كلفه المجاهد عمارة بوقلاز بمهمة الاتصال بعائلة بن جديد وتجنيدها لصالح الثورة ، لكن عيون المخابرات الفرنسية على ما يبدو كانت تراقب تحركات عائلة بن جديد عن كثب، وكانت تعتقد بأن أمورا غير طبيعية بالنسبة لها قد حدثت هنا أو هناك فصنفته الإدارة الفرنسية (شبه العسكرية) في قائمة المشوشين واتهمته بمحاولة اغتيال شخص يقيم بنفس المنطقة فدفعته إلى الالتحاق بصفوف الثورة سنة ١٩٥٥ وعمره ٢٥ سنة ، فتم تعيينه مسئولا عسكريا بمنطقة سوق أهراس الحدودية التي تحولت فيما بعد إلى قاعدة شرقية.

- الشاذلي... ومؤتمر الصومام

كان موقف الشاذلي بن جديد من مؤتمر الصومام هو خلاصة مواقف الولايتين (الأولى والقاعدة الشرقية) وهو معارضة "الشكل" أي طريقة التحضير التي غاب عنها رموز الثورة في الداخل والخارج ، وتغيير أهداف الثور ة ، فكيف يمكن ل: ١٠ أشخاص تقرير مصير شعب...؟

حيث يقول في شهادة مكتوبة نشرها بجريدة الخبر يوم ٢ ديسمبر ٢٠٠٨: "وكانت فكرة عقد لقاء بين قادة الثورة مطروحة آنذاك ، وقد فكر فيها مصطفى بن بولعيد ، لكن استشهاده حال دون ذلك ، وبعد هجمات أوت ١٩٥٥ تمّ الاتفاق على عقد اللقاء في المنطقة الثانية وقد أكد لي ذلك علي كافي مؤخرا وأختيرت قرية المشروحة بجبال بني صالح مقر قيادة عمارة بوقلاز لاحتضان المؤتمر لكونها منطقة آمنة بسبب وعورة تضاريسها مما يمنع الجيش الفرنسي من الوصول إليها ، وكذا لقربها من الحدود التونسية ، وهو ما يسمح للموجودين بالخارج بالحضور دون أن يعرضوا أنفسهم للخطر ، لكن انقطاع الإتصال بالمنطقة الثانية حال دون ذلك، ونقل مسؤولوا الثورة عقد هذا المؤتمر الى قرية إفري بالصومام (ولاية بجاية حاليا)... فوجئنا بانعقاد المؤتمر في شهر أوت بالصومام دون مشاركة الولاية الأولى وغياب الوفد الخارجي ، وإقصاء منطقة سوق أهراس، وفوجئنا بقرارات هامة بالنسبة لمستقبل الثورة ومصير منطقة سوق أهراس ولم يطلع المؤتمرون على تفكيرنا وربما أخفي أو مزق، وأبقى المؤتمر على منطقة سوق أهراس تابعة للولاية الثانية ، كما

اتخذ المؤتمر قرارات حاسمة لم تكن محل إجماع مثل أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري ، وبعدما رفضنا قرارات مؤتمر الصومام، اتهمنا بالتشويش وظل هذا النعت لاصقا بنا فترة طويلة، ورفضت لجنة التنسيق والتنفيذ مدنا بأية مساعدة مادية ، وضرب علينا حصار اقتصادي حقيقي واضطررنا للاعتماد على أنفسنا في تموين الجيش بالغذاء ، وعشنا مدة ستة أشهر أو أكثر على أكل (السويكة) وهي خليط من طحين القمح والخروب يتم مرجه بالماء ويقدم كأكل للجنود ، وللخروج من هذه الأزمة قررت القيادة المحلية استغلال مادة الفلين ونجحت في توفير الآلات والعمال المؤهلين وتم تأمين وسائل النقل وتخزينه بالأراضي التونسية ثم تسويقه هناك".

- أول أسير جزائري

بعد الاستقلال مباشرة كلفه العقيد هواري بومدين قائد الأركان بتحضير دخول جيش الحدود إلى الداخل وإلى العاصمة بصفة خاصة، وكان أول ضابط من جيش الحدود يغامر بالدخول إلى المدن الداخلية ، حيث توجه للقاء قادة الولاية الثانية، فلم تكن زيارته مرحب بها، فتم اعتقاله بأمر من صالح بوبنيدر وإتهمه بتدبير الانقلابات . وقد ساهم الشاذلي بن جديد بشكل جيد في تسهيل مهمة دخول جيش الحدود إلى العاصمة ، وكانت مهمته بشكل دقيق هي تحييد الولاية الثالثة (منطقة القبائل) والحيلولة دون تحالفها مع الولاية الرابعة لقطع الطريق أمام جيش الحدود الزاحف إلى العاصمة بقيادة العقيد هواري بومدين وفي جويلية ١٩٦٢ تم تعيينه للإشراف على ستة (٦) فيالق للجيش الوطني الشعبي ، وبعد حسم الموقف العسكري على الأرض لصالح قيادة الأركان ، واعتراف المعارضين بقائمة المكتب السياسي ورضوخهم للأمر الواقع ، عين الشاذلي بن جديد قائدا للناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) فقام بالإشراف على إجلاء الجيش الفرنسي من الشمال القسنطيني وفي سنة ١٩٦٤ تم تحويله لقيادة الناحية العسكرية الثانية (وهران) ومن هناك ساهم في إنجاح التصحيح الثوري وإزاحة الرئيس أحمد بن بلة الذي كان على وشك توقيع اتفاق مع رؤوس المعارضة والثورة المضادة يستهدف بشكل أساسي قيادة الجيش وتقديم الدولة على طبق من ذهب إلى أنصار مؤتمر الصومام ، بقي الشاذلي بن جديد في منصبه بالإضافة إلى عضويته الآلية في هيئة الأركان واصبح من أقرب المقربين إلى الرئيس هواري بومدين.

- الشاذلي وبومدين

عكس ما ترويجه بعض الإشاعات عن علاقة الشاذلي بن جديد بالرئيس الراحل هواري بومدين ، فقد كانت علاقتهما أكثر من عادية ، أكثر من زمالة عمل فرضتها ظروف معينة أي علاقة مرؤوس برئيسه ، فرغم فارق السن والرتبة العسكرية بينهما فقد كان الشاذلي بن جديد يكن احتراما كبيرا للرئيس هواري بومدين في مرحلة الكفاح المسلح وبعد الاستقلال ، فكان يحظى بثقة هواري بومدين فيكلفه بأصعب المهمات ويبيح له بأسراره المهنية وحتى العاطفية والعائلية وقلما نجد في الجزائر – رئيس جمهورية- أو حتى وزيرا ومديرا عاما، يثني على سلفه ويعترف بما قدمه للبلاد، ويعدد مآثره وبشيد إنجازاته وحسناته، من دون تقديس أو تعصب ولكن في إطار الاعتراف بالفضل لأهله ، وقد جرت العادة في الجزائر أن كل مسؤول من أعلى هرم السلطة إلى أدناه، عندما يحتل منصبا يحاول في البداية أن يزيل كل أثر للمسؤول الذي سبقه في نفس المنصب أو المسؤلية ، لكن المسألة عند الشاذلي بن جديد ذلك الرجل الطيب، الفلاح ابن الفلاح الذي تربى في أحضان الريف وظل محتفظا بأخلاق الريف، تخرج عن القاعدة حيث وبقى وفيا للرئيس الراحل وتحدث عنه في مجالسه الخاصة وفي مذكراته بما يليق بشخصية وطنية عظيمة ذات بعد إقليمي وعالمي تركت بصماتها في تاريخ الجزائر الحديث وضمن هذا السياق يقول الشاذلي بن جديد في مذكراته: "عرفت هواري بومدين في الربيع الأول من عام ١٩٦٠، وبالضبط في شهر فيفري ، آنذاك بدأ نجمه يسطع بعد التحاقه بغار الدماء (قرية حدودية كانت تمثل مركزا عسكريا جهويا) قادما إليها من مقر هيئة أركان الغرب ، بعد صدور قرارات الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة في طرابلس. وبعد تنصيبه على رأس هيئة الأركان العامة، سافرنا نحن قادة المناطق الثلاث ، أنا وعبد الرحمن بن سالم والزين النوبلي ، للقائه بعد التغييرات الجديدة التي أدخلت على الجيش ، وكنا حذرين بالنظر إلى تجاربنا السابقة مع مسؤولين سابقين ، كان نحيفا طويل القامة ، أشقر الشعر، غائر الوجنتين ، اسودت أسنانه من التدخين فقد كان يشعل السجارة من أختها، كان مثل الناسك ، متقشفا في أكله متواضعا في ملبسه ، تخاله حين تنظر إليه وسط الجنود أنه واحد منهم ، ورغم ما يبدو على ملامح وجهه من صرامة وجدية ، إلا أنه خجول إلى درجة الحياء ، كان بومدين شخصية منطوية على نفسها كتومة وخجولة، قليل الحديث ، يستمع أكثر مما

يتكلم ، لا يتسرع في اتخاذ القرارات، ويشاور المقربين منه، ولم يكن متفردا بالرأي كما يشاع عنه ، لكنه في الوقت نفسه كان فعالا وصارما حين يتعلق الأمر بمصلحة البلاد، أما في حياته الشخصية فقد كان متواضعا يرفض حياة البذخ والمظاهر الخادعة، هذه هي الصورة التي أحتفظ بها عنه أثناء عملي معه في المنطقة الشمالية للعمليات، وحين أصبح وزيرا للدفاع، وعندما تولى منصب الرئاسة لم يتغير في الجوهر إلى أن رحل عن هذه الدنيا، كان في الغالب يتخذ القرارات بعد فحص كل الاحتمالات وردود الفعل، بترك الأمور حتى تنضج، لكنه بعد أن يتخذها كان نادرا ما يتراجع عنها، ربما كان ذلك هو أسلوبه في الحكم، في اجتماع عنابة بغار الدماء سألنا عن كل صغيرة وكبيرة، عن الأوضاع دون أن يبدي رأيه فيها، بعد افتراقنا توسمنا فيه خيرا، لعله الرجل الذي أهلته الأقدار لإنقاذ الثورة... فقد أصبحنا مقتنعين أكثر أن أهم شيء هو إنقاذ الثورة وتصحيح مسارها كان الفرق بينه وبين محمدي السعيد (قائد سابق للجنة العمليات بالشرق الذي عينه كريم بلقاسم) كبيرا سواء في طبعهما وثقافتهما أو قدراتهما على قيادة الرجال"، وعن قضية إعدام العقيد محمد شعباني التي يمكن اعتبارها من أكبر أخطاء نظام الرئيس أحمد بن بلة وذكرنا في كتاب سابق من نفس السلسلة أن مسؤوليتها السياسية والقانونية والأخلاقية يتحملها في الدنيا وفي الآخرة رأسي النظام وهما الرئيس أحمد بن بلة ووزير الدفاع هواري بومدين باعتبار "الشهيد" شعباني كان ضابطا عسكريا برتبة عقيد وقائدا للناحية العسكرية الرابعة بالإضافة إلى صفته المعنوية كمجاهد، يحاول الشاذلي بن جديد أن يقدم بعض التوضيحات للرأي العام ويحمل المسؤولية كاملة إلى الرئيس الراحل أحمد بن بلة، وربما تكون وجهة نظره سليمة من الناحية القانونية بالنظر إلى طبيعة النظام الرئاسي التي تجعل من رئيس الجمهورية مصدرا للقرارات المصيرية ومسئولا سياسيا وقانونيا وأخلاقيا عن نتائجها، لكن ما يعاب على وزير الدفاع هواري بومدين هو وقوفه كمتفرج على تلك المسرحية الحزينة وكان بإمكانه أن يضغط على الرئيس لتخفيف الحكم على العقيد شعباني أو على الأقل إحالته على التقاعد، لكن الظروف كانت أقوى من الجميع وحتى العقيد شعباني كان متصلبا في موقفه وحاول تجاوز الجميع، يقول الشاذلي بن جديد حول هذا الموضوع : كانت بعض الصراعات مما فرضته الظروف علينا، كما كان بعضها الآخر مما فرضناه على أنفسنا، ومن ذلك ما عرف بتمرد شعباني الذي كان في حقيقة الأمر مكيدة خسيسة ذهب ضحيتها أحد ضباط الجزائر المخلصين، ولا بد لي هنا أن أوضح ملابسات

وظروف ذلك التمرد قبل أن يتخذ أبعادا خطيرة، كان شعباني قائدا للناحية العسكرية الرابعة، وكان الخلاف بينه وبين بومدين هو إسناد بومدين للمراكز الحساسة في وزارة الدفاع الوطني إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين كان شعباني يعتبرهم قوة ثالثة وخطرا حقيقيا على الثورة، وأشيع آنذاك أن بن بلة يريد استخلافه على رأس الناحية بعمار ملاح، رفض الشعباني مغادرة مقر الناحية بعدما استدعاه بن بلة إلى العاصمة للالتحاق بالمكتب السياسي، ووصلت الأزمة بينهما إلى طريق مسدود رغم الوساطات العديدة التي قام بها بعض الوجوه السياسية والعسكرية، وتطورت الأزمة بحيث أصبحت تهدد بتصدع المؤسسة العسكرية الفتية، كثيرون من الناس ومعهم أصدقاء شعباني يعتقدون أن بومدين كان يحمل حقدا دفينا لشعباني ويعتبره منافسا له في قيادة الجيش وأنه هو من دفعه إلى التمرد، وهو من حاصره في مدينة بسكرة وهو من شكل المحكمة وهو من أمر بإعدامه، والحقيقة غير ذلك، لقد سبق لهواري بومدين أن أوضح موقفه من هذه القضية في حوار مع الصحفي المصري لطفي الخولي بقوله: بن بلة هو الذي دفع الأخ شعباني لهذه الغاية المأساوية، إلى الموت ، فخلال سنة كاملة بذل بن بلة كل ما في وسعه من أجل تأزيم العلاقات بين قيادة الأركان وشعباني، عينه قائدا للناحية العسكرية الرابعة، ثم عين بعد ذلك العقيدين شعباني والزبيري وأنا شخصيا في المكتب السياسي، وبموجب هذا القرار كان بن بلة يريد وضع حد لوجود شعباني كقائد ناحية في الصحراء، وتعيين شخص آخر بدله، لكن شعباني كشف خديعة بن بلة ورفض الالتحاق بالمكتب السياسي- هذه رواية بومدين ومن واجبي شخصيا أن أدلي بشهادتي على الأقل في الأحداث التي كنت طرفا فيها في هذه المأساة المؤلمة (الواقع أن أحمد بن بلة هو الذي شحن العقيد شعباني ضد هواري بومدين، كان يناور دائما ويجب الدسائس منذ أن أوصلناه إلى الحكم، كان شعباني عضوا في قيادة الأركان نائبا للطاهر الزبيري إلى جانب بن سالم والعقيد عباس، لكنه كان بلا شك يطمح إلى أكثر من ذلك بالنظر إلى صغر سنه، أعلن شعباني تمرده في ظروف غامضة وعصيبة على أكثر من صعيد، كانت الجزائر تضمد جراحها، وكنا نعاني صعوبات في تنظيم الدولة والمجتمع ونتخبط في مشاكل عديدة ورثناها عن الاستعمار) ويذهب الشاذلي بن جديد بعيدا في سرد تفاصيل عملية إجهاض تمرد العقيد شعباني، ليؤكد في النهاية بأن تلك المحاولة الفاشلة لم تكن سوى حلقة في مخطط إرباك النظام التي تورطت فيها أطراف خفية كانت تمسك خيوط اللعنة وتديرها من خلف ستار، وما العقيد محمد شعباني سوى ضحية

لصراعات معلنة وأخرى خفية قد تكون امتدادا لبعض الصراعات والعلاقات الإيديولوجية وطرق سير الدولة، بدليل أن من كان في صف العقيد شعباني من الجنود، هربوا واستسلموا بمجرد إقامة حصار عسكري حولهم، كما أنه هرب وترك سترته ووثائقه الشخصية في مكتبه، وتم القبض عليه ومحاكمته والحكم عليه بالإعدام، ويعتبر الشاذلي بن جديد ضمنيا بأن الحكم بالإعدام على أصغر عقيد في العالم، كان جد قاس وغير متوقع ومفاجئا للجميع، ورغم المحاولات التي بذلت مع الرئيس أحمد بن بلة للعفو عنه أو تخفيف الحكم، إلا أن الرئيس كان مصرا على تنفيذ الحكم بأي ثم"، و عن طريقة تسيير شؤون الدولة من طرف "الرئيس هواري بومدين وكيفية اتخاذ القرارات المصيرية والمواقف السياسية قال بن جديد" أما في إدارته لشؤون الدولة فقد كان بومدين سواء في الجيش أو في مجلس الثورة أو في الحكومة يستشير مساعديه في أهم القرارات التي يتخذها، كان محاورا ذكيا ومجادلا مقنعا، وكان نهجه في إدارة شؤون البلاد يستند إلى رؤية بعيدة المدى، تنبذ الارتجال والتسرع، بعد وفاته حاول البعض التنصل من مسؤولياتهم المباشرة في بعض القرارات التي اتخذت جماعيا ونسبت نتائجها السلبية أو فشلها إلى بومدين، وأريد أن أؤكد أننا كلنا نتحمل القرارات الكبرى في عهد بومدين بسلبياتها وإيجابياتها والواقع أنه لم يكن يحكم وحده، واستند على ما يعرف بجماعة وجدة والمجاهدين من قادة النواحي العسكرية، والمستشارين الخاصين، وأعتقد أنه أراد من خلال ذلك تحقيق نوع من التوازن في سير دواليب الحكم"، وعن علاقة الجزائر بالمملكة المغربية في فترة الرئيس هواري بومدين يقول الشاذلي بن جديد الذي كان شاهدا في عدة محطات رئيسية "كان بومدين قبل لقائه الأول بالملك (يقصد الحسن الثاني) يراهن على المعارضة المغربية وكان يعتبر مساعدتها دين في عنق الجزائر، وهذا أمر طبيعي فبومدين عاش مدة طويلة في مدينتي الناظور ووجدة المغربيتين وكان شاهدا على احتضان الشعب المغربي للمجاهدين، لكنه بعد قصتي إفران وتلمسان امتنع عن القيام بأي خطوة تعكر الجو بين البلدين، ومن مظاهر سياسة حسن الجوار هذه تكليفه لي بين ١٢ و٢٢ ماي بالمشاركة في الأعياد المغربية الثلاثة عيد العرش، وعيد الشباب، وعيد الجيش الملكي"، وعن آخر ذكرياته مع الرئيس هواري بومدين قبل وفاته يقول الشاذلي بن جديد أن الرئيس كان يفكر بجدية في عقد مؤتمر جامع للحزب يكون محطه لتقييم الإنجازات ومعالجة الإخفاقات، كما يؤكد بأنه صارحه بندمه على بعض الخيارات السياسية والاقتصادية، ومما نستشف من كلام بن جديد

الذي أكدته عدة مصادر محايدة أن الرئيس هواري بومدين الذي وقع في شباك التيار الشيوعي واستسلم لضغوطهم في الفترة التي تلت الاستفتاء على الميثاق الوطني الذي ارتقى بالاشتراكية من مجرد خيار اقتصادي ومنهج وضعي إلى عقيدة قد إستيقظ من عفوته وأدرك حجم المؤامرة الشيوعية على البلاد والعباد.

- أيام عصيبة

في الثلاثي الأخير من سنة ١٩٧٨ بدأت الحالة الصحية للرئيس هواري بومدين في التراجع وأحدثت هلعا كبيرا داخل النظام وفي الشارع، ذلك أن الرئيس بومدين الذي حكم البلاد مدة ١٣ سنة استطاع أن يجلب إليه أنظار العالم بالنظر إلى علاقته الحميمية مع الشعب بالرغم مما يمكن تسجيله من بعض الملاحظات على طريقة تسييره للدولة، والتي بدت من خلال تحليل المعطيات أنها كانت مفروضة عليه من طرف مجموعته قد ذكرنا بعض التفاصيل في الجزء السابق من هذه السلسلة، في شهر أكتوبر من نفس السنة وصل أصحاب القرار في البلاد إلى قناعة مفادها أنه لا يمكن أن يبقى الرأي العام الجزائري بعيدا عما يجري داخل سرايا النظام ، واستقاء الأخبار عن صحة الرئيس من القنوات والإذاعات الأجنبية الغربية والعربية التي قد تحاول تحريف الحقائق ودس معلومات خاطئة تساهم في البلبلة وعدم الاستقرار، ويجب وضع حد لمسلسل إخفاء حقيقة مرض الرئيس عن الشعب ومصارحته بكل المعلومات مهما كانت الظروف وردود الفعل، وبهذه الطريقة تمكن الشعب الجزائري من متابعة كل الأخبار عن صحة الرئيس بكل تفاصيلها المحزنة و المفجعة عبر وسائل الإعلام المحلية، فكانت نشرة الثامنة على القناة الجزائرية محطة ضرورية وموعدا مقدسا لكل الجزائريين لترقب مستجدات وأخبار جديدة عن صحة الرئيس ، وتهافت المواطنون من كل حدب وصوب للتبرع بأجزاء من أجسادهم لإنقاذ الرئيس فعاشت البلاد طيلة الثلاثي الأخير من سنة ١٩٧٨ أجواء من الهلع والخوف من المستقبل ، وترقب ما تأتى به الأنباء وقد تضاربت الأقوال والمعلومات حول صحة مرض الرئيس هواري بومدين بين من يقول بأنه كان يعاني من سرطان الدم، وبين من يؤكد بأنه عانى من مرض نادر لم يتمكن الأطباء من تشخيصه، إلى من يقول بأنه عبارة عن عجز كلوي حاد أدى بسرعة إلى جفاف الكليتين، وحتى أقرب المقربين إليه من الرفقاء والسيدة حرمه يختلفون فيما بينهم في تحديد تاريخ بداية الوعكة الصحية التي أدت إلى وفاته، فالسيدة حرمه تذكر في إحدى خرجاتها الإعلامية أن

زوجها بدأ يشعر ببعض الآلام ويعاني من العياء الشديد قبل ٣ سنوات من وفاته، فيما يقول الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية (وهران) أنه كان يشعر بأن الرئيس يعاني من بعض الأمراض وأنه يبدو في بعض الأحيان في حالة غير عادية كأنه يخفي أسرار شخصية وخطيرة، وفي أواخر أيامه أصبح لا يكثر من الكلام معي ويغوص في شبه أحلام يقظة فيكاد يغيب عن الواقع ثم يودعني قبل إتمام السهرة ويسارع إلى فراشه للنوم ، وقد لاحظت هذه الأمور أثناء زياراته المتكررة إلى مقر الإقامة الرئاسية بوهران .

- شخصية الشاذلي بن جديد

يعتبر الشاذلي بن جديد وهو من جيل ثلاثينيات القرن الماضي شخصية وطنية جزائرية مؤثرة وفعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي على الأقل، وقد تمكن من وضع بصماته الشخصية على النظام الجزائري بشكل أو بآخر، وهو من الناحية الاجتماعية ينتمي إلى الطبقة التي تسمى البورجوازية الصغيرة، حيث كان والده يملك مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية الخصبة بولاية الطارف "حاليا" وكان يقف الند للند مع المعمرين الفرنسيين الذين استحوذوا على أراضي الفلاحين البسطاء بفعل القوانين الجائرة، وسعى إلى منافستهم وتقليدهم في طريقة عملهم ليبرهن للإدارة الفرنسية أن الجزائريين يمكنهم أن يخدموا أرضهم ويرفعوا التحدي الغذائي المحلي والخارجي ويمكنهم أن يكرروا تجربة أسلافهم الذين كانوا يصدرون القمح والشعير والحبوب الجاف إلى فرنسا، ورغم طبيعة الحياة الميسورة من الناحية المادية التي ميزت طفولته وشبابه، لم يقتنع الشاذلي بن جديد بأن يعيش تحت برنوس أبيه وفضل أن يبدأ حياته من الصغر معتمدا على جهوده الخاصة، ورغم ظروف العيش الصعبة التي ميزت أغلبية الشعب الجزائري في ذلك الوقت (ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي) وبعد أن تعلم مبادئ اللغة الفرنسية والحساب، حيث كانت الإدارة الفرنسية تتعمد عدم منح الجزائريين فرص مواصلة التعليم في مختلف مراحله المتوسطة والثانوية والجامعية، والاكتفاء بالتعليم الابتدائي، لحسابات إستراتيجية دقيقة، أبسطها الحيلولة دون ظهور طبقه أو جيل من المتعلمين والمثقفين ولو باللغة الفرنسية يمكنهم أن يتفطنوا في يوم من الأيام ويكتشفوا لعبة الاستعمار القذرة، ويكونوا شوكة في حلقه، لم يكتف الشاب الشاذلي بن جديد بما تعلمه في المدرسة الابتدائية الفرنسية من مبادئ عامة فسعى للارتقاء

بمستواه العلمي والمهني بما هو متاح في ذلك الوقت فلم يجد أمامه سوى مركز للتكوين المهني من أجل الحصول على دبلوم يمكنه ضمان مستقبل مهني مريح بعيدا عن خدمة الأرض. وقد أهلته تلك المعطيات أن يدخل عالم الشغل في إحدى مصانع التبغ التي كانت متواجدة عند المدخل الغربي لمدينة عنابة و بفضل جديته ومثابرته تمكن من الارتقاء إلى *منصب مرموق في هذا المصنع"* .

- مدرسة الحياة

ومن خلال دراسته في مركز التكوين المهني وعمله بمصنع التبغ، تعرف الشاذلي بن جديد الذي ينحدر من عائلة بورجوازية صغيرة ـ تمقت الاستعمار بالفطرة - على رفقاء وأصدقاء يمثلون مختلف شرائح المجتمع الجزائري، وأدرك منذ صباه أن المعادلة غير صحيحة وأن الأمور تبدو غير طبيعية، وأن الاستعمار ظاهرة طارئة وحالة مؤقتة، يجب أن تزول في يوم من الأيام مهما كانت الظروف والتضحيات، وهكذا فقد كانت روافده الثقافية الأولى التي ساهمت في تكوين شخصيته من الناحية العسكرية والثقافية هي ما تعلمه من مبادئ اللغة والثقافة الفرنسية في بداية حياته من خلال المدرسة الابتدائية ومركز التكوين المهني ثم أصبحت –الحياة- بكل ما تحمل هذه الكلمة من زخم وتجارب ومشاهدات وملاحظات وتأملات، وإمكانيات التعليم الذاتي عبر مختلف الوسائل المتاحة من صحف ومجلات وكتب- عبارة عن مدرسة حية لا تغلق أبوابها ويمكن أن تمنح للإنسان كل ما يحتاجه من مقومات النجاح المادية والمعنوية ، وفي هذه المدرسة الواسعة و المريحة تعلم بن جديد أساسيات الحياة .

- التوجه السياسي

من الناحية السياسية يعتبر الشاذلي بن جديد – تلميذا - نجيبا في مدرسة الوطنية الأصيلة التي يمكن أن تمتد جذورها إلى دولة الأمير عبد القادر، رائد الوطنية الجزائرية من دون منازع، وهي نفس المدرسة التي أنجبت رجال المقاومة السياسية السلمية بمختلف أشكالها، مشروع الثورة الثقافية الهادئة الذي تبناه ونفذه الشيخ عبد الحميد بن باديس بداية من سنة ١٩١٣، كمحطة ضرورية لصناعة أرضية النضال السياسي ثم الكفاح المسلح، وأفكار نجم شمال إفريقيا التي ظهرت أولا في مشروع "الأمير خالد –حفيد الأمير عبد القادر، وصول إلى فكرة الوطنية الأصيلة التي

نضجت على يد مصالي الحاج، وتبلورت في الأخير في مشروع جبهة التحرير الوطني المعبر عنها في بيان أول نوفمبر ، وكان جنديا مطيعا ومنفذا لأوامر القيادة العسكرية والسياسية ، وعايش مختلف الصراعات المبكرة حول طبيعة المجتمع الجزائري ومرجعية الحزب والدولة فكان من أشد الرافضين لقرارات ونتائج مؤتمر الصومام خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي، وبخلفيته العسكرية الشامخة لم تكن شعارات أولوية السياسي على العسكري والداخلي على الخارجي تعني له شيئا سوى محاولة لإدخال الثورة في نقاش بيزنطي عقيم وهي تمر بمنعرج خطير وحاسم، ورغم معارضته الشديدة لما أفرزه مؤتمر الصومام من نتائج سلبية على مسيرة الثورة ومحاولة "المهندسين" الذين ينتمون إلى منطقة جغرافية واحدة وهي منطقة القبائل الإستحواذ على إدارة وتوجيه الثورة وفرض قرارات مؤتمر الصومام الذي لم يتجاوز عدد الذين شاركوا في أشغاله (١٠) أفراد، بشهادة العديد من الشخصيات والمصادر ، فرض قناعاتهم الشخصية على الجميع وبالقوة، وفي نفس الوقت عارض عملية الاغتيال البشعة التي تعرض لها الشهيد عبان رمضان، وفي السنوات الأولى من استرجاع السيادة الوطنية وأثناء تمرد العقيد محمد شعباني، استجاب لأوامر القيادة السياسية والعسكرية وقام بالقضاء على التمرد وتوقيف العقيد شعباني، لكنه في نفس الوقت عارض الحكم عليه بالإعدام، واعتبره قاسيا وغير مناسب لشخصية عسكرية ومجاهد سابق ولم يكتف بذلك بل حاول رفقة مجموعة من الإطارات العسكرية والمدنية التوسط لدى السلطات العليا للبلاد من أجل تخفيف الحكم على العقيد محمد شعباني ... يمكن تصنيف الشاذلي بن جديد من الناحية السياسية البحتة وبحكم انتمائه إلى عائلة بورجوازية صغيرة، كليبرالي معتدل، وبهذه الصفة التي احتفظ بها طيلة حياته العملية بعد الاستقلال، لم يكن متحمسا بشكل كبير للخيار الاشتراكي، وفي نفس الوقت لم يكن مرتاحا لنظام ليبيرالي قد لا ينسجم على الأقل مع طبيعة الثورة وعلاقاتها المتشابكة مع المعسكر الاشتراكي، ورغم طبيعة منصبه العسكرية التي جعلته بعيدا عن الأضواء فقد استقل عضويته في مجلس الثورة وعلاقته الشخصية بالرئيس هواري بومدين ليعبر عن تحفظاته حول التطبيقات السيئة و ربما أعرب عن تحفظه حول – الخيار الاشتراكي - الذي كان يعتبره مرحلة ضرورية وانتقالية، قد تمهد الطريق للقضاء على مخلفات الاستعمار البغيض ومخلفات سبع (٧) سنوات ونصف من الثورة المسلحة، في جانبيها الإقتصادي و الإجتماعي على الأقل .

- العروبة والإسلام

رغم أنه تلقى تعليمه وتكوينه باللغة الفرنسية. وهو محسوب على التيار الفرنكوفوني لغويا على الأقل، فقد تمكن الشاذلي بن جديد من تطوير ثقافته العربية سمحت له فيما بعد بالحديث بها وقراءة الخطب والتوجيهات، لكنه في نفس الوقت كان من المدافعين إلى درجة التعصب عن اللغة العربية والإسلام وربما كان أكثر تشددا من سلفه هواري بومدين في مجال التعريب والانفتاح على الظاهرة الإسلامية – التي بدأت تلوح في الأفق مع بداية الثمانينات من القرن الماضي ، و يمكن القول أن الجزائر في عهده كانت أول دولة عربية مسلمة وربما تكون الوحيدة التي تجرأت على الإعتراف بالثورة الإسلامية الإيرانية، وربما لم ينتبه الكثير من الذين يتبنون مرجعية إسلامية في نشاطاتهم السياسية لهذه الخطوة الجريئة ولم يحاولوا قراءتها بشكل جيد ووضعها في سياقها الطبيعي، هذا على الصعيد الخارجي أما على الصعيد المحلي فقد بادر الشاذلي بن جديد في الموسم الدراسي الثاني في عهدته (٨٠-١٩٨١) بإطلاق مشروع المدرسة الأساسية الذي بشر به الميثاق الوطني كبديل لنظام التعليم المزدوج السابق، وبعد سنتين (٢) قام بتدشين كلية الشريعة وأصول الدين بالخروبة ولاية الجزائر ، وكان حريصا على إتمام أشغال بناء جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة ، وكان يشرف بصفة شخصية على كل الأشغال ويقوم بزيارات دورية مفاجئة وغير رسمية ومن دون برتوكولات أحيانا إلى الورشة ، إلى غاية تدشين المشروع وافتتاحه أمام الطلبة في الموسم الجامعي ٨٤-١٩٨٥.

- المسؤولية تكليف وليست تشريف

السؤال المشروع الذي يتبادر إلى الذهن عند محاولة الكتابة عن الشخصيات السياسية التي تولت مناصب راقية منحتها سلطة اتخاذ القرار كشخصية الشاذلي بن جديد ، هو هل كان الشاذلي بن جديد يطمح أو على الأقل يفكر في يوم من الأيام في الوصول إلى أعلى منصب في هرم السلطة الجزائرية؟ لا أحد يمكنه أن يجيب إجابة مقنعة عن هذا السؤال سوى الشخص المعني بالأمر ومن خلال مذكراته التي نشرت بعد وفاته يقول الشاذلي بن جديد (أنه لم يكن يطمح في أداء أي دور سوى أن يكون جنديا بسيطا في خدمة المؤسسة العسكرية التي فتح عينيه فيها أو أن يكون مناضلا في خدمة الوطن ، و تأكيدا على بساطة طموحاته السياسية نشير إلى رفضه

منصب وزير الداخلية في السنوات الأولى التي أعقبت التصحيح الثوري، فقد كان الرئيس الراحل هواري بومدين في إحدى زياراته لولايات من غرب الوطن وفي نهاية الزيارة وبناء على ملاحظات ميدانية قرر الإستغناء عن خدمات وزير الداخلية في ذلك الوقت السيد أحمد مدغري ، وقبل مراسيم الوداع بين الرئيس هواري بومدين والوفد المرافق له ، وقائد الناحية العسكرية الثانية (وهران) العقيد الشاذلي بن جديد، اقترح عليه الرئيس منصب وزير الداخلية خلفا لأحمد مدغري ، لكنه رفض المنصب بلباقة ودبلوماسية لكن تفاجأ الجزائريون سلطة و شعبا بخبر إنتحار وزير الداخلية أحمد مدغري بعد الزيارة الرئاسية مباشرة ؟؟

الفصل الثاني(2)

الوفـــــاء ...
و الإستمراريـــــة

كما هو متداول إعلاميا فإن التنافس على كرسي رئاسة الجمهورية بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، إنحصر بين شخصيتين وطنيتين (٢) كانتا ترى نفسها مؤهلة بحكم التاريخ والمنصب والتجربة لوراثة الرئيس الراحل عن جدارة واستحقاق ، وهما السيد محمد الصالح يحياوي ضابط سام في الجيش الوطني الشعبي وأمين عام حزب جبهة التحرير الوطني، معرب يجيد الحديث باللغة العربية ويحسن الخطابة وله قدرة كبيرة على التواصل مع الشعب، اكتسبها من خلال احتكاكه بالمناضلين ، ينتمي إلى نفس المدرسة السياسية التي أشرفت على إعادة تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة بعد استرجاع السيادة الوطنية سنة ١٩٦٢ ، والسيد عبد العزيز بوتفليقة وهو على النقيض من منافسه ويعتبر مرشح التيار الفرنكوفوني ، لكن بعض المصادر تضيف إلى قائمة المنافسين على الكرسي الرئاسي كلا من العقيد محمد بن أحمد عبد الغني، قائد الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) وبلعيد عبد السلام وزير الصناعة، لكن وعلى ما يبدو فإنهما انسحبا من السباق مبكرا، وحسب ما ذكر الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في مذكراته (مذكرات جزائري) في الجزء الثالث ، فإن أعضاء مجلس الثورة لم يتوصلوا إلى اختيار مرشح لرئاسة الجمهورية نتيجة لتوازن الطرفين ، مع العلم أن تركيبة مجلس الثورة تتميز بوجود عدد كبير من العسكريين ، وعدد قليل من المدنيين فقد كانوا يعارضون بصمت ترشح محمد الصالح يحياوي لأنه بالنسبة إليهم نسخة من الرئيس الراحل .

- الشاذلي منسقا عاما للأسلاك الأمنية

في الاتحاد السوفياتي حيث يعالج الرئيس هواري بومدين أكد الأطباء لمرافقيه أن حالته الصحية جد صعبة ومعقدة وأنهم عجزوا عن توفير العلاج المناسب لإنقاذ حياة الرئيس التي أضحت قريبة من الموت ، ولكن رغم تلك الظروف الصعبة فقد كان يستغل بعض الأوقات التي يعود فيها إلى الوعي بعد غيبوبة طويلة نسبيا ليستفسر عن حالة البلاد وردود أفعال الشعب، وأصدر وهو على فراش الموت قرارا بتعيين الشاذلي بن جديد عضو مجلس الثورة وقائد الناحية العسكرية الثانية (وهران) منسقا عاما لمختلف الأسلاك الأمنية ، لضمان الحد الأدنى من الاستقرار في البلاد والحيلولة دون دخول البلاد في صراعات سياسية أو عسكرية حول "الكرسي" شعورا منه بأن ساعة الرحيل قد اقتربت وأن شبح الموت بل الموت نفسه قد يفاجئه في أية لحظة دون موعد مسبق... حيث يقول الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي

في مذكراته –الجزء٣– مذكرات جزائري، باعتباره شاهد عيان "أن وفاة الرئيس هواري بومدين الذي خصصت له جنازة مهيبة على المستويين الشعبي والرسمي، شكل صدمة للجزائريين، ولكنه سرعان ما فتح الباب لبروز منافسة حادة بين عبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي بعد أن رأى كل منهما بأنه الأحق بخلافة بومدين ، وبعد مرحلة انتقالية هادئة ، بدأت أهم الشخصيات المفتاحية التي كانت تشكل مجلس الثورة وأجهزة حزب جبهة التحرير في التحضير للمؤتمر الرابع، ولكن شكل وفاة بومدين نقطة تحول في التوازنات القائمة، وفي بنية النظام السياسي القائم، إذ أن بومدين بشخصيته الكاريزمية شكل إجماعا داخل مختلف الأجهزة، ولكن وفاته أتاحت الفرصة لبروز قوى سياسية سعت لتكون بديلا عن القطب الرئاسي، فمن جهة كان الجيش والأمن العسكري وتقابله في الجهة الموازية جهاز حزب جبهة التحرير الوطني، وكان من الضروري لإنجاح المؤتمر الرابع، حسم موضوع خلافة بومدين أولا" وبطبيعة الحال فقد حاول كلا المترشحين تعبئة أنصاره ومؤيديه من الناخبين "الكبار" داخل مجلس الثورة وفي أجهزة الحزب أدى بطريقة عفوية إلى ما يشبه الاصطفاف أو الاستقطاب وبرزت إلى العلن تلك الصراعات الخفية المزمنة بين "السياسي والعسكري".وبالنظر لطبيعة النظام السياسي، لم تكن الظروف مهيأة لانتقال سياسي سلس ولم تكن الأرضية القانونية جاهزة أو مهيأة بشكل جيد لمثل هذه المفاجآت ، بالرغم من تطرق الدستور من الناحية النظرية إلى مشكلة "شغور منصب الرئيس" صحيح أن النظام الجزائري كان يملك خزانا كبيرا من الإطارات السياسية وحتى العسكرية التي يمكنها ملأ الفراغ وتشكيل بديل مقنع للرئيس الراحل، وهناك آليات حددها الدستور لمواجهة مثل هذه الحالات و الاحتمالات المفاجئة وهي بطبيعة الحال استخلاف مؤقت من طرف رئيس المجلس الشعبي الوطني، ثم إجراء انتخابات رئاسية في غضون ال: ٤٥ يوما الموالية لتاريخ شغور منصب رئيس الجمهورية ، غير أن الأمور من الناحية العملية لم تسر بشكل طبيعي حيث وبمجرد التأكد من وفاة الرئيس هواري بومدين اندلعت صراعات خفية بداخل كواليس النظام حول كرسي الرئيس الشاغر بين عدة شخصيات وطنية ، ثم ما لبثت أسهم الشاذلي بن جديد أن ارتفعت ليصبح مرشح المؤسسة العسكرية المفضل بعد اجتماع مصغر ضم عدة قيادات عسكرية بمقر المدرسة الوطنية متعددة التقنيات ببرج البحري ، وكما يقول الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في مذكراته فإن ثلاثة من كبار ضباط الجيش الوطني الشعبي هم السادة قاصدي مرباح ، مسؤول الأمن

العسكري ، مصطفى بلوصيف ، ورشيد بن فليس هم من تمكنوا من حسم السباق نحو كرسي الرئاسة لصالح الشاذلي بن جديد ، كما تذكر مصادر أخرى أن مسؤول المخابرات العسكرية قاصدي مرباح هو الذي فاجأ تيار الضباط باقتراح غير قابل للنقاش على طريق الجيش (أمر... طبق) حيث قال للضباط الكبار وهو بصدد مناقشة موضوع خلافة الرئيس الراحل هواري بومدين بلهجة ممزوجة بشيء من المزاح "هناك مرشحان فقط لخلافة العقيد بومدين ، هما الشاذلي و بن جديد ، وتم تمرير القرار إلى قيادة الحزب حيث تم إقتراح الشاذلي بن جديد كمرشح وحيد لحزب جبهة التحرير الوطني ، وفي ٨ مارس ١٩٧٩ أصبح الشاذلي بن جديد بصفة رسمية وشعبية، ثالث رئيس للبلاد بعد بن بلة، وبومدين، فعين بدوره رجلا عسكريا برتبة عقيد و هو محمد بن أحمد عبد الغني الذي كان يشغل قائدا للناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) وزيرا أوال والذي استمر في منصبه إلى غاية ٢٢ جانفي ١٩٨٤ ويمكن أن نقدم قراءة تحليلية لخلفية تعيين رجل قادم من المؤسسة العسكرية في منصب هام له علاقة مباشرة بالتنمية الوطنية وبالحياة اليومية للسكان وسنعرض بعض الإنجازات التي قدمتها الحكومة الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد.

- جاء تعيين شخصية عسكرية في منصب وزير أول مهمته الأولى هي السهر على تطبيق برنامج الرئيس، في تقديري لأسباب أمنية خالصة، حيث كان الرئيس بن جديد يتوقع بروز معارضة من داخل النظام أو من خارجه تتطلب بالضرورة وجود شخصية قوية يمكنها أن تستثمر تجربتها الطويلة في المجال العسكري وشبكة علاقاتها بالأجهزة الأمنية للسيطرة على الأوضاع وامتصاص أية محاولات تمرد أو شغب جماهيري.

- إذا أخذنا بالرواية التي تذكر العقيد محمد بن أحمد عبد الغني ضمن قائمة الطامعين بكرسي الرئاسة، يمكن القول إن تعيينه في هذا المنصب إما أن يكون محاولة ذكية من الرئيس بن جديد لإحتواء منافسه السابق وتحييده عن خط المعارضة ، وإما مجرد مجاملة لرفيق الكفاح المسلح باعتباره من ضباط القيادة الشمالية للعمليات.

- محمد بن أحمد عبد الغني شخصية عسكرية مقربة من الرئيس الراحل هواري بومدين، ليس لها أية شعبية وقد نسجت حولها الكثير من الإشاعات والأخبار غير

السارة، خاصة فيما يتعلق بعلاقاته مع المواطنين في فترة قيادته للناحية العسكرية الخامسة، حيث تقول بعض الأخبار إنه كان متجبرا ومتعجرفا ويتصرف بعقلية الملك والديكتاتور مع المواطنين.

- تعيين محمد بن أحمد عبد الغني هو إشارة ضمنية للشعب الجزائري بأن الجزائر التي كانت قوية وآمنة في ظل حكم الرئيس هواري بومدين، ستظل كذلك قوية وآمنة ومستقرة بوجود شخصيتين عسكريتين على رأس الجهاز التنفيذي (رئاسة الجمهورية، والوزارة الأولى).

ويبدو لي أن الرئيس بن جديد لم يكن موفقا في اختياره للشخصية المناسبة التي أوكل لها منصب "الوزير الأول" كما يبدو لي أن العقيد عبد الغني قد فرض عليه من طرف "الكتلة الصلبة" التي كانت تقف وراء النظام، وكان من الأفضل اختيار شخصية مدنية في منصب الوزير الأول حتى يمكن إبعاد تهمة "النظام العسكري" التي لازمت البلاد منذ التصحيح الثوري الذي أطاح بأول رئيس جمهورية مدني منتخب، هذا وقد حافظ بن جديد خلال عهدته الرئاسية الأولى على نفس الشخصيات والإطارات التي كانت تشتغل في الرئاسة سابقا وحاول الاستفادة من تجربتهم واستعان بعدد منهم فيما بعد في إدارة وتسيير الدولة.

- (العهدة الأولى -79- 1984)

تميزت العهدة الأولى من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد والتي امتدت من ٨ مارس ١٩٧٩ إلى غاية جانفي ١٩٨٤ (تحديد تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية) بمواصلة نفس السياسة التي كانت سائدة خلال عهدة الرئيس هواري بومدين الذي رحل بصورة مفاجئة دون أن يستكمل مشروعه الوطني الطموح وقبل أن يحقق منه على الأقل نسبة معتبرة، فقد رحل الرجل وترك البلد –عبارة عن ورشة كبيرة، مشاريع مفتوحة في كل مكان في الأرياف والقرى والمدن، وكان قبل وفاته قد أمر إلى أقرب الناس إليه برغبته العميقة في إجراء إصلاحات كبرى على جميع الأصعدة، وكان الشاذلي بن جديد كما تؤكد العديد من الشهادات من أقرب أعضاء مجلس الثورة (العلبة السوداء لنظام الحكم) إلى الرئيس بومدين، حيث كان يبوح له من حين لآخر بكل ما يجول في خاطره من أفكار، ومشاريع، ولذلك عندما تعرض حصيلة العهدة الأولى من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد على كل المستويات –السياسية –

الاقتصادية –الثقافية –الاجتماعية –الدبلوماسية –العسكرية، تجد أنها كان مجرد استكمالا لمشروع التنمية الوطنية الشاملة الذي شرع فيه الرئيس هواري بومدين منذ سبعينات القرن الماضي والمتمثل في الثورات الثلاث: (الثقافية، الزراعية، والصناعية)في إطار الخيار الاشتراكي الذي تم اعتماده بأغلبية ساحقة من طرف المجلس الوطني للثورة في مؤتمر طرابلس (١٩٦٢) وحتى بعض الإجراءات البسيطة أو "المهمة" التي قام بها الشاذلي بن جديد كانت بإيحاء أو توصية من الرئيس الراحل هواري بومدين ، وليس معنى ذلك أن الرئيس بن جديد لم يكن سوى مشرفا على تنفيذ برنامج سياسي جاهز دون أن يضع بصمته الخاصة عليه، ولكن الظروف المفاجئة التي شهدتها البلاد هي التي فرضت هذا المنطق، فأهم المشاريع والإنجازات التي أشرف الشاذلي بن جديد على تدشينها في العهدة الأولى كانت مشاريع تم الشروع في إنجازها أو برمجتها في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين ، ولذلك قد يتعجب المرء لما يصدر من تصريحات من بعض الشخصيات الوطنية التي خرجت من السلطة وركنت إلى التقاعد عندما تحاول القفز على الحقائق الواضحة، و تباكى على ما تسيميه "البومدنية" فعندما نحاول استعراض حصيلة إنجازات العهدة الأولى من حكم الشاذلي بن جديد بتفاصيل كبيرة سيجد أن الرئيس لم يحد فيه قيد أنملة عما وجده من مخططات ومشاريع في درج مكتب الرئاسة، وأنه قام بتسيير مرحلة انتقالية استلم فيها مشاريع وإنجازات لم يكن له فيها أي دور، وباعتباره كان بعيدا عن الجهاز التنفيذي دون أن ينقص من قيمته ودوره في صناعة القرارات الكبرى، بصفته عضوا في مجلس الثورة.

– سياسيا: بدأ الشاذلي بن جديد عهدته الرئاسية الأولى وفي ذهنه عدة أفكار وتوجهات ومخاوف وآمال وطموحات ، وبطبيعة الحال فإن شخصيته تختلف عن شخصية سلفه بحكم طبيعة الأشياء ، فكان الهدف من بعض إنجازات العهدة الأولى هو إعادة الاعتبار إلى المؤسسات، لتقوم بدورها الطبيعي في تسيير الحكم والتقليص من دور الفرد أو المسؤول على الأقل من الناحية الإعلامية الترويجية ، بعكس ما كان يبدو في العهد السابق حيث طغت صورة الرئيس بومدين من الناحية الإعلامية حتى بدت أن كل القرارات والأفكار والمواقف المصيرية تصدر عنه بصفة شخصية رغم أنه دائما كان يقول في خطابته كلمة "قررنا، بصفة الجمع، و أن لا سيد في هذا البلد إلا الشعب" ورغم وجود –حزب حاكم– ومجالس محلية ، فقد طغت صورته على هذه

المؤسسات بشكل كبير حتى لم يعد يرى في البلاد إلا هو ..... وخطاباته وقراراته، فعلى الصعيد السياسي مثلا، أعاد الرئيس الشاذلي بن جديد الإعتبار إلى حزب جبهة التحرير الوطني ليصبح شيئا فشيئا –قائدا- فعليا للنظام ومنه صدرت أهم القرارات السياسية المصيرية ، وأضحت البلاد تسير وفق برنامج الحزب وليس "مشروع الرئيس" وإن شئنا التدقيق فقد أعاد الرئيس صورة الحزب إلى موقعها الطبيعي كمؤسسة صانعة للأفكار والاقتراحات والمشاريع (وتحويل مهمة صناعة القرار من مجلس الثورة إلى اللجنة العسكرية للحزب).

- الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب

تعتبر اللجنة المركزية للحزب ، أهم مؤسسة سياسية صانعة للأفكار والتصورات والقرارات بعد المؤتمر، ويليها في الهرم التنظيمي، المكتب السياسي الذي يعتبر بمثابة هيبة سياسية تنفيذية مصغرة تسهر على ضمان تطبيق قرارات ومشاريع للحزب في الواقع، ولتقديم صورة مقربة عن كيفية صناعة القرار والفكرة والمشروع في النظام الجزائري في هذه الفترة نحاول تسليط الأضواء على الدورتين الثالثة والسادسة للجنة المركزية للحزب نقلا حرفيا عن مجلة ألوان وبتصرف يسير (انعقدت الدورة الثالثة للجنة المركزية من ٣ إلى ٧ ماي ١٩٨٠، تحضيرا للمؤتمر الاستثنائي للحزب المقرر عقده في شهر جوان من نفس السنة، ويتضمن جدول الأعمال، قضية الفلاحة، وتعميم استعمال اللغة العربية في جميع مجالات الحياة ، والسياحة بالإضافة إلى التنظيم الهيكلي لحزب جبهة التحرير الوطني، وأشرف على افتتاح الدورة الأخ الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب، وألقى كلمة بالمناسبة جاء فيها "إذا كان هناك من نسي الإستعمار، فإن الإستعمار لا ينسانا أبدا، والإستعمار يريد أن يكتفي بالعلم والنشيد، ونترك له امتصاص ثرواتنا والسيطرة علينا اقتصاديا وثقافيا" بعد كلمة الرئيس تواصلت أشغال اللجنة المركزية للحزب تم خلالها بحث القضايا المطروحة من جميع جوانبها، وصادقت في نهابة أعمالها على قرارات هامة في كل القطاعات التي بحثتها بالإضافة إلى اللائحة السياسية العامة ومما جاء فيها "أن انطلاق عملية الانتخابات في مستوى الاتحاديات يمثل خطوة رئيسية في اتجاه استكمال الهيئات الحزبية بصفة ديمقراطية ووفقا للقوانين الحزبية كما أن إرساء قواعد الحزب في المؤسسات، سيمكنه من التغلغل في عالم الشغل الذي يزوده بالعناصر الطلائعية من الميادين الحيوية التي تجري فيها

معركة التنمية الوطنية ، كما سجلت بارتياح تقدم أعمال تحضير المخطط الخماسي والطابع الديمقراطي الذي يتم به هذا التحضير، حيث تشارك القاعدة عبر أرجاء البلاد في مناقشته وإثرائه" ومن أهم الملفات التي بحثتها هذه الدورة قضية الفلاحة وضرورة التعجيل في القضاء على ما يعانيه القطاع من مشاكل، نظرا لخصوصيته ودوره في الاقتصاد الوطني و أكدت المناقشات أن جوهر المشكلة يتمثل في زيادة الاحتياجات الغذائية بمعدل يفوق الإنتاج الفلاحي، ولذلك ينبغي القضاء على هذه المشكلة والتشجيع على زيادة الإنتاج أفقيا وعموديا لتحقيق الاكتفاء الذاتي" وفي هذه الدورة ، اتخذت اللجنة المركزية قرارات حاسمة حيث تقرر تعميم استعمال- اللغة العربية في الهيئات الحزبية ومؤسسات الدولة، والمجالات الفنية والتقنية، وإدراج عملية التعريب في ضمن مخططات التنمية الوطنية ابتداء من المخطط الخماسي في مستويات التمويل والبرمجة والتنفيذ والتقييم، بحيث يضمن كل مخطط مجموعة من المشاريع مرتبة حسب ثلاثة مراحل قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى كما تقرر تعزيز العمل الإداري والتشريعي الذي لا بد منه لتنفيذ مخططات تعميم اللغة العربية، بعمل سياسي مستمر وتوعية إيديولوجية، وتجنيد الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وتعزيزها بعملية التطوع والخدمة الوطنية وفق برامج مدروسة والإسراع في إنشاء "أكاديمية هواري بومدين" تساهم في تمكين اللغة العربية من القيام بكل وظائفها بفعالية ويسر، وإنشاء هيئة عليا توضع تحت إشراف الأمين العام للحزب، تتولي التنسيق والمتابعة والتقييم لمختلف المشاريع الرامية لتعميم استعمال اللغة العربية في مختلف المجالات والتأكد من تطبيق المشاريع والبرامج في المواعيد المحددة"، وفي المجال السياحي وبعد تحليل وضعية القطاع، دعت اللجنة المركزية إلى الشروع فورا في عمل مشترك وشامل بين جميع السلطات المعنية لاستثمار الثروات التاريخية والثقافية والفنية والسياحية ومحطات السياحة الوطنية، وطالبت بالبحث عن صيغ جديدة من أجل تنمية سياحة داخلية شعبية للعمال وعائلاتهم وللشبيبة) أما الدورة السادسة للجنة المركزية المنعقدة بين ٢٢ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩٨١ فقد خصصت جانبا هاما من أشغالها لدراسة ملف القطاع الخاص وأكدت على طبيعته كقطاع متمم للقطاع العام وليس منافسا له، وفي نفس الدورة قدم تقريرا حول تعميم استعمال اللغة العربية بحيث أكد وللمرة الألف أن قضية التعريب كفكرة ومبدأ ومشروع هي قضية ليست مطروحة للنقاش بالأمس واليوم وغدا، وموضوع النقاش وتبادل الآراء والأفكار متاح فقط في الوسائل والأساليب والطرق

الناجعة لتحقيق نتائج محترمة بأقل التكاليف وفي وقت قريب ، ومن خلال تحليل مناقشات ونتائج و قرارات اللجنة المركزية في دورتيها الثالثة والسادسة لنموذجين عفويين قد يسمحان للقارئ بتكوين نظرة عامة على كيفية صناعة القرار وتسويقه في النظام الجزائري خلال العهدة الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد، حيث يلاحظ من خلال التحليل أو القراءة المتأنية لها بين السطور تحولا بطيئا وهادئا وحذر يمكن إدراجه في إطار سياسة التغيير الهادئ في ظل الوفاء والاستمرارية والتي تأتي لتحقيق أفكار وتطورات ومشاريع كانت تجول في خاطر الرئيس الراحل ولم تسمح له الظروف بوضعها على الأرض نتيجة للوفاة المفاجئة.

- في الدورة الثالثة للجنة المركزية (٣ ماي ١٩٨٠) أي بعد سنة وشهرين من تنصيبه كرئيس للجمهورية، شرع الرئيس الشاذلي بن جديد في وضع بصماته "الليبيرالية" التي كثيرا ما كانت موضوع مناقشة وتبادل للأفكار بينه وبين رفيقه الراحل هواري بومدين في اجتماعات مجلس الثورة و كذلك أثناء جلسات ولقاءات خاصة، فموضوع "الثورة الزراعية" على سبيل المثال كان من حيث الفكرة والمبدأ، مشروعا طموحا يسمح للبلاد عند إنجاز كل مراحله بتحقيق عدة أهداف استراتيجية وهي الاكتفاء الذاتي في الحبوب الاستراتيجية ، القمح بنوعيه، الصلب واللين، والشعير ومختلف المواد الغذائية والبقوليات والحليب ومشتقاته والخضر والفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء، وتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال" إمكانية تصدير الفائض إلى الدولة الإفريقية ، فالثورة الزراعية من حيث أهدافها وغاياتها، هي من دون شك فكرة جميلة ومشروع طموح لا يختلف حوله اثنان، لكن المشكلة تكمن في الطريقة التي حاول الرئيس الراحل استعمالها لتحقيق المشروع على الأرض، وبعض الإشكاليات القانونية التي رافقتها ميدانيا والآثار السلبية التي نتجت عن عملية تأميم الأراضي الخاصة وتحييد الفلاحين الخواص بالمرة ، ولذلك يمكن القول أن الشاذلي بن جديد الذي كان حسب ما قال في مذكراته غير متحمس للطريقة التي طبقت بها الثورتين الزراعية والصناعية. فقد شرع في التسويق لمشروع فلاحي جديد قد يتبلور مع مرور الأيام ويشكل نوعا من التطور الإيجابي من جهة وتراجع تام عن مشروع الثورة الزراعية بعد سنوات، ويستشف ذلك التوجه من خلال توصية اللجنة المركزية في دورتها الثالثة المعقدة من ٣ إلى ٧ ماي ١٩٨٠ حيث كان ملف الفلاحة حاضرا وتمت دراسته من كل جوانبه وخلصت اللجنة المركزية إلى الاعتراف المبكر

بعزوف المواطنين عن خدمة الأرض "ونظرا للنفور المتزايد من عمل الأرض، نظرا لهذه العوامل وغيرها تعرب اللجنة المركزية عن انشغالها بالآثار التي تنجم أو يمكن أن تنجم عن هذه العوامل، ولهذا فهي تلزم المجلس الشعبي الوطني والحكومة والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين بالبحث عن الأنماط الأكثر تلازما مع الواقع الملموس والأكثر إنتاجا، وبالتطابق مع التوجيهات الأساسية الواردة في الميثاق الوطني والدستور" –مجلة ألوان عدد جوان ٨٠- ص- ٦- ولا يحتاج الأمر إلى عناء كبير أو تحليل عميق لندرك لأول قراءة لهذه التوصية الصادرة عن اللجنة المركزية أنها ليست مجرد –توصية- قد تأخذ اقتراح معرض للقبول أو الرفض ولكن لهجته الشديدة قد حولته إلى أمر موجه إلى الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية وإلى منظمة الفلاحين، بضرورة الاتفاق على صبغة جديدة للنشاط الفلاحي تسمح بتجاوز حالة الركود والعجز اللتين وصل إليهما القطاع –وتوجيه الأمر إلى المجلس الشعبي الوطني و هو هيئة تشريعية يعني مطالبته بالإسراع في تحضير الأجواء التقنية لإعادة النظر في القوانين المنظمة للعمل الفلاحي وأهمها قانون الثورة الزراعية المثير للجدل، القضية الثانية التي تلفت الإنتباه في العهدة الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد هي إهتمامه الكبير بالقطاع الخاص ومحاولة إخراجه من عزلته وإشراكه في التنمية الوطنية جنبا مع جنب القطاع العام، وقد أخذت هذه المسألة قسطا كبيرا من مناقشات اللجنة المركزية في دورتها السادسة المنعقدة بين ٢٢ و٢٤ ديسمبر ١٩٨١، لكن هل يمكن القول إن الرئيس الشاذلي بن جديد وهو يحاول إدخال تعديلات جوهرية على قطاع الفلاحة وإعادة النظر في دور القطاع الخاص وموقعها في المسار التنموي، يكون قد انطلق من مبادرة شخصية أم أنه كان يحاول تطبيق رؤية الرئيس الراحل هواري بومدين التجديدية التي عبر عنها في مجالسه الخاصة وكان ينتظر الوقت المناسب للإعلان عنها في إطار مشروع إصلاحات كبرى تشمل جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمر بالضرورة عبر مؤتمر جامع للحزب يلم شمل الجميع، ويسمح لكل الأطراف بالتعبير عن رأيها فيما تحقق من إنجازات و منها مستقبل التنمية في البلاد، بعض التحليلات ترى أن الرئيس بن جديد خاصة في عهدته الأولى لم يكن سوى منفذا ومشرفا على إتمام مشاريع الرئيس الراحل هواري بومدين التي تركها عبارة عن ورشات مفتوحة على الأرض أو على الورق و أن العديد من المصانع أو المؤسسات التي دشنها الرئيس الشاذلي بن جديد في عهدته الأولى كانت قيد الإنجاز في عهدة الرئيس الراحل، الذي لم يتمكن بسبب الوفاة المفاجئ من

الشروع في تطبيق الميثاق الوطني ٧٦، لكن هناك آراء أخرى تذهب إلى تأكيد رغبة الشاذلي بن جديد في الجمع بين الوفاء إلى المشروع الوطني الذي قدمه الرئيس الراحل، وضرورة التجديد في الأفكار والممارسات والوسائل خاصة وأنه بطبيعته الليبيرالية المتحررة لم يكن متحمسا كثيرا إلى بعض التطبيقات المشددة للخيار الاشتراكي، وعندما نحاول حصر أهم إنجازاته خلال العهدة الأولى نجد أنها لم تتجاوز ما كان مبرمج في الميثاق الوطني ٧٦، ولذلك لم يتمكن من تمرير مشروع الإصلاحات الشاملة خلال العهدة الأولى واكتفى بإدخال تعديلات طفيفة على المشروع الوطني فكانت العهدة الأولى بمثابة مرحلة انتقالية مهدت الأرضية لانتقال سلس من نظام إلى نظام آخر، كما كانت فرصة لتحضير الرأي العام والمتشبثين ببرنوس الراحل، ولإقناعهم بالأفكار و المشاريع الجديدة .

نعود إلى قضية القطاع الخاص ومكانته في التنمية الوطنية، حيث كان هذا الملف ضمن جدول أعمال اللجنة المركزية في دورتها السادسة ونحاول أن ننقل ملخصا عما جرى في هذه الدورة من مجلة "ألوان" عدد جانفي -١٩٨٢ ص: ٦، "حيث أن اللجنة المركزية قد درست في هذه الدورة ملف القطاع الخاص، واتخذت بشأنه الإجراءات المناسبة التي من شأنها أن تقضي –بعد تطبيقها– على الكثير من الاختلالات والمظاهر السلبية التي ظلت لصيقة بهذا القطاع، لكونه لم يخضع من قبل لضوابط محددة تبين له طريقه بوضوح وتحدد له المعالم التي يتحرك فيها، وهكذا فقد كان القطاع الخاص، ورغم وزنه النسبي الذي لا يمكن الاستهانة به في هيكل الاقتصاد الوطني، يعيش في حالة من الفوضى، أثرت على الدور الذي كان من المفروض أن يقوم به في مجتمع يسعى إلى التنمية وتسخير كل الطاقات الوطنية بما في ذلك إمكانيات الخواص لخدمة البلاد، وتحقيق المزيد من الرقي الاقتصادي... ولا شك أن اللائحة الصادرة عن الدورة السادسة بهذا الخصوص، قد حددت مسؤوليات القطاع الخاص، والدور المنتظر منه، من خلال توجيهه نحو العمل المنتج وإدماجه في المخططات الوطنية للتنمية.... " أما اللائحة الثانية الخاصة بمكانة ودور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، فقد أشارت في البداية إلى أن اللجنة المركزية درست ملف القطاع الخاص، دراسة عميقة وواعية آخذة بعين الاعتبار تطلعات الجماهير الشعبية، وخصوصا ما عبرت عنه القاعدة النضالية خلال المناقشات الواسعة لهذا الملف، وقد أخذت بعين الاعتبار توجيهات الميثاق الوطني وأحكام

الدستور وتوصيات المؤتمرين الرابع والاستثنائي للحزب، ولم تغفل اللائحة تطور هذا القطاع ووزنه الهام في الإنتاج والتشغيل والمواقع التي يحتلها في مختلف الميادين... وحتى يصبح القطاع الخاص مكملا وليس منافسا للقطاع العام فلا بد أن يكون محكم التوجيه والتأطير والرقابة التي تحميه من تأثيرات رأس المال الأجنبي، وتطلب اللجنة المركزية في إطارالمخططات الإنمائية الوطنية توضيح الميادين المتاحة لمبادرات القطاع الخاص، والمكانة التي يمكن له احتلالها في مختلف قطاعات النشاط".

- إنجازات وتقييم

لا يمكن بطبيعة الحال حصر جميع الإنجازات التي تمت خلال العهدة الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد، نظرا لاتساعها وتشعبها باعتبارها امتدادا للمشروع الوطني الذي بدأ في شهر سبتمبر ١٩٦٢ من طرف الرئيس أحمد بن بلة، وتم تجديده بعد التصحيح الثوري، ولقد ذكرنا في جزء سابق من هذه السلسلة أن مشروع الثورات الثلاث (٣) الثقافية والزراعية والصناعية، الذي تبناه الرئيس هواري بومدين، هو من الناحية النظرية مشروع طموح كان بإمكانه لو نجح على الأرض أن يحول الجزائر بالفعل إلى -يابان إفريقيا- كما ذكرنا أن هذا المشروع الكبير لا بد أن يمر بعدة مراحل، وأن ما تم إنجازه في عهدة الرئيس الراحل هواري بومدين كان جزءا ضئيلا ومهما في هذا المشروع الذي يحتاج أول ما يحتاج إلى ثورة ثقافية كبرى جادة وواعية تمكن البلاد خلال فترة من الزمن من تكوين الإطارات المسيرة ، والأيدي العاملة المؤهلة، وقد قمنا بعملية حسابية بسيطة فوجدنا أن الجزائر المستقلة قد استغلت أول دفعات حاملي شهادة البكالوريا لمختلف الشعب، أواخر الموسم الدراسي: (٧٤- ١٩٧٥) في حين قد استقبلت دفعات كثيرة من حاملي شهادات متوسطة سمحت بعد توجيههم نحو معاهد التكوين من تحقيق طفرة فيما يتعلق بالإطارات المتوسطة في مختلف الميادين، وكان على البلاد أن تنتظر مدة أربع (٤) سنوات أخرى لتتمكن من قطف أولى ثمار الثورة الثقافية من الإطارات الجامعية الحاصلة على شهادة اللسانس أو مهندس، وبالتالي فإن أواخر الموسم الدراسي ٧٨- ١٩٧٩ كان هو المحطة التي استقلت فيه البلاد، أولى الدفعات من الإطارات الوطنية حاملة شهادات جامعية من المكونين داخل البلاد وخارجه، وفي هذا التاريخ الذي يحدد بداية المرحلة الثانية من الثورة الثقافية،

- السياسة الثقافية

كان موضوع السياسة الثقافية على سبيل المثال من بين الملفات الهامة التي تناولتها قيادة الحزب على مختلف المستويات بالدراسة والتحليل" وأصدرت بشأنها قرارات هامة حولت إلى البرلمان والحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وكان من بين القرارات الهامة التي تم التأكيد عليها –قرار استكمال المراحل المتبقية في مشروع الثورة الثقافية وهو الملف الذي عرف إعلاميا في الخطاب الرسمي ب: السياسة الثقافية، وعندما نتناول موضوع الثقافة فلا بد أن نعرج على أهم أجنحة الثقافة وهما التربية والتعليم والتكوين بمختلف مراحله وشعبه بالإضافة إلى موضوع الطباعة والنشر والمسرح دون أن ننسى قضية التعريب التي تعتبر رهانا قويا لإنجاح الثورة الثقافية، فكل ثورة ناجحة من دون لغة الشعب هي فوضى فاشلة وحتى دون نتائج، حيث ظل موضوع التعريب في صلب الاهتمام الرسمي والشعبي، ولم يعد موضوعا للمناظرة من حيث المبدأ، لكن من حيث الوسائل والطرق الكفيلة لتخقيق نتائج كبيرة وقفزات نوعية في أقصر مدة وبأقل التكاليف، ولكي نتمكن من استعراض وتحليل موضوع السياسة الثقافية في العهدة الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد، يجب أولا تحديد أهم عناصر و روافد السياسة الثقافية، وهي التربية والتعليم الأساسي، والثانوي، التعليم العالي والبحث العلمي، الكتب والمجلات والصحف، الملتقيات الفكرية، التعريب.

- المدرسة الأساسية

كما يعرف الجميع فإن نظام التعليم الذي كان سائدا في الجزائر منذ الموسم الدراسي الأول بعد استرجاع السيادة الوطنية ٦٢/ ٦٣ كان عبارة عن نظام تربوي ثلاثي الأبعاد يعتمد على نظام للتعليم الابتدائي –سمي بالمزدوج- رغم أن التعريب انطلق مع أول موسوم دراسي رغم قلة الإطارات المعربة، ونظام تعليم إسلامي موازٍ، تابع لوزارة التعليم الأصلي، يضم مرحلتي التعليم المتوسط و الثانوي ، وتعليم تقني متعدد الأشكال، وبعد التصحيح الثوري في جوان ١٩٦٥ ثم إضافة بعد رابع إلى التعليم الوطني بإنشاء مدارس أشبال الثورة وهي تضمن تعليم متوسط وثانوي يؤهل الناجحين في شهادة البكالوريا لدخول المدارس والكليات العسكرية واستمر الحال إلى ما هو عليه إلى غاية سنة ١٩٧٦ وبالضبط بعد الاستفتاء على الميثاق الوطني

الذي قفز على مقترحات واتجاهات الرأي العام وقامت أطراف –داخلية وربما خارجية– بالتأثير على اللجنة الوطنية المشرفة على عملية إنجاز الميثاق الوطني وقد قام الثلاثي الشيوعي (رضا مالك، مصطفى لشرف، عبد اللطيف رحال) و بمساعدة من وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة ، هو أحد عرابي الفرنكوفونية و حزب فرنسا ، كل من يوقعه بدور كبير في تحريف وتزوير محاضر جلسات النقاش والإثراء التي نمت في مختلف القرى والمدن والولايات " وفي موضوع التربية والتعليم –اقترح الثلاثي الشيوعي دمج التعليم الإسلامي بمرحلتيه المتوسطة والثانوية في التعليم العام، حيث ما جاء في الميثاق الوطني، لكن الحقيقة كانت غير ذلك وهي إلغاء التعليم الإسلامي بالمرة ، حتى تتكون الأجيال الجزائرية بعيدة عن دينها وهو ما فتح المجال بعد سنوات من فقدان الجزائر لمرجعيتها الدينية وعجزت عن إيجاد "شخصية علمية مرموقة، لتسيير الجامعة الإسلامية، وقد كان مشروع المدرسة الأساسية الذي يضمن للتلميذ تسع (٩) سنوات من الدراسة معتمد من التعليم الابتدائي (٦ سنوات) والمتوسط (٣ سنوات)، فيخرج التلاميذ الذين لم يسعفهم الحظ في الانتقال إلى المرحلة الثانوية بعد بلوغهم سن السادسة عشر (١٦) بحث يتخطون مرحلة الخطر قليلا ويكون بإمكانهم التوجه نحو تكوين مهني يضمن لهم مستقبلهم، كان مشروع المدرسة الأساسية كما تقول المصادر –حلما –يراود– الجزائريين حكومة وشعبا باعتباره آخر ما توصلت إليه الأمم بعد تجارب عديدة. ومن أهم مزايا المدرسة الأساسية أنها لا تكتفي بتقديم التعليم، وتلقين التلاميذ مختلف العلوم والمعارف ولكنها –منظومة شاملة، تعتمد على نظام تعليمي، وتربوي وتثقيفي وترفيهي ورياضي، أي أنها تهدف إلى تكوين الإنسان تكوينا شاملا تعطي مختلف احتياجاته التعليمية والتقنية والبدنية والمعنوية ومن أهداف المدرسة الأساسية في طبعتها الجزائرية أنها جاءت لدعم القيم الأصيلة، من لغة ودين وتاريخ، لذلك فهي تقدم تعليما أساسيا في السنة الأولى أساسي إلى السنة التاسعة أساسي، يعتمد على اللغة العربية في جميع المواد، ويسمح بتدريس اللغة الفرنسية في السنة الرابعة أساسي واللغة الإنجليزية في السنة الثامنة أساسي هذا وقد تبنى نظام الشاذلي بن جديد المدرسة الأساسية بداية من الموسم الدراسي ٨٠/ ١٩٨١، بعدما نجحت البلاد في جزأرة التعليم الابتدائي لشبه ١٠٠ بالمائة والتعليم المتوسط بنسبة ٩٥ بالمائة– والجزأرة هي استبدال الإطار الجزائري –المعلم والأستاذ، بالإطار أو المتعاون الأجنبي (من كل البلدان العربية والغربية) استعانت بهم البلاد من أجل رفع التحدي وملء

الفراغ الذي تركه رحيل الإطارات الفرنسية غداة الاستقلال، وحول موضوع المدرسة الأساسية يقول وزير التربية في ذلك الوقت – محمد شريف خروبي في حوار مع مجلة ألوان عدد سبتمبر ١٩٨٠ "الهدف الأول من أهداف المدرسة الأساسية هو ضمان التعليم لمدة تسع سنوات متواصلة، والهدف الثاني هو تكييف التعليم حسب متطلبات الواقع، أي ربط المدرسة بالوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتطبيق المدرسة الأساسية سيكون شاملا لكافة أنحاء القطر ابتداء من هذا الموسم الدراسي ٨٠/ ١٩٨١ وقد قمنا بإجراء تدريبات للمعلمين". أما الدكتور رابح تركي (أكاديمي ومفكر جزائري متخصص في علم التربية) فيلاحظ أن المدرسة الأساسية قد تنشأ في الجزائر من أجل أداء وظيفتين رئيسيتين:

– الوظيفة الأولى: تتمثل في محاولة الارتفاع بمستوى تعليم المواطن الجزائري من ست سنوات (٦) إلى تسع سنوات (٩)، تمهيدا إلى أن تصبح مرحلة التعليم العام كلها مرحلة إجبارية في المستقبل القريب إن شاء الله، بالنسبة لجميع الأطفال والشباب الجزائري مثلما هي إجبارية في الوقت الحاضر في أوروبا وأمريكا والدول الاشتراكية، بحيث لا يغادرون مقاعد الدراسة حتى يتحصلوا على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها، وبذلك يرتفع مستواهم العلمي والتقني لكي يكونوا قادرين على التلاؤم مع عصرنا الحديث الذي يتميز بأنه عصر انفجار العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي يكونوا قادرين على المساهمة بطريقة فعالة في التنمية الصناعية والزراعية والثقافية لبلادهم، بكفاءة وبقدرة... ولا شك أن بقاء الطفل الجزائري في المدرسة مدة تسع سنوات بدل ستة، سوف يحول بينه وبين العودة إلى الأمية من جديد". (مجلة الثقافة العدد ٦١ جانفي ١٩٨١).

– أما الوظيفة الثانية لإنشاء مرحلة التعليم الأساسي فهي تتمثل في: التقريب بين التعليم النظري الذي يعتمد على الفكر والذهن فقط (علوم دقيقة ورياضيات وعلوم إنسانية) وبين التعليم التقني (التكنولوجي والمهني) الذي يعتمد على العمل اليدوي في المعامل، والورش، والمصانع والمزارع، بحيث يصبح المتعلم أيا كان التخصص الذي يتابعه في مرحلة التعليم الأساسي أو الثانوي يجمع في تعليمه بين العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية من ناحية، وبين العلوم التقنية والمهنية المختلفة من ناحية أخرى، وبهذا يزول هذا الانقسام الغريب بين النظرية والتطبيق... ومن الناحية التربوية سوف يساعد التعليم الأساسي المتعدد الفروع في تكوين شخصية المواطنين

الجزائريين منذ الصغر، تكوينا تتوازن فيه الجوانب النظرية من ناحية تكوين الفكر، وتهذيب الشعور والعواطف، بالجوانب العملية التطبيقية من ناحية قدرة الطالب على العمل اليدوي في الآلات والماكنات والإلكترونيات من ناحية أخرى". مجلة الثقافة عدد ٦١- جانفي ٢١، ص٥٨،٥٧.

أما عن مستقبل التلاميذ الذين لم يسعفهم الحظ في الانتقال إلى المرحلة الثانوية فقال الوزير: "مصير هؤلاء التلاميذ أحسن من مصير أولئك الذين يدرسون ست سنوات، لأن التلميذ في هذه المرحلة سيكون في مستوى أحسن، كما أنه سيكون من ناحية السن أنضج، وعليه فإن فرص حصوله على تكوين ما سيكون أمامه أكبر، إننا نعيش تطبيق المخطط الخماسي، ونحن لا بد أن نخطط للتعليم، وتلاحظون إنشاء كتابة الدولة للتكوين المهني، وكتابة الدولة للصيد البحري وكتابة الدولة للثقافة... الخ، وهذه المصالح وغيرها ستعمل على تكوين أعداد من العمال والإطارات مما يجعل الحظ إلى جانب كل الناس، ولا بد أن تقع المتابعة في نهاية المرحلة الابتدائية والأساسية بإنشاء معاهد عليا تسمح فرصة التكوين أمام كل طفل جزائري، ويوجد جانب مهم في المدرسة الأساسية يتمثل في النشاط اليدوي والمهني الذي سيكون جنبا إلى جنب مع التعليم النظري والقصد من إحداث هذا الجانب الحيوي هو اكتشاف مواهب التلميذ الكامنة وتوجيهه طبقا لاستعداده وقدراته، وبالنسبة لموقع اللغة العربية في المدرسة الأساسية أجاب الوزير قائلا: "من أهداف المدرسة الأساسية تدريس جميع المواد باللغة الواحدة، لأننا عانينا كثيرا من مرض الازدواجية وعليه فمن أهداف المدرسة الأساسية توحيد اللغة، وتطوير وتدعيم اللغات الأجنبية، بحيث تدرس بشكل وظيفي وكثير الجدوى، واللغات الأجنبية الحية كثيرة وعلى رأسها الإنجليزية التي تعد اللغة العالمية الأولى، ثم تأتي بعدها لغات عديدة، كالفرنسية والألمانية والروسية، لكن لغة التعليم لا بد من توحيدها".

- العلوم الإسلامية

احتفظ الرئيس الشاذلي بن جديد بشخصيات وطنية سبق وأن عملت مع الرئيس هواري بومدين وهي محسوبة على التيار العربي الإسلامي (إسلاميين ومعربين) كمولود قاسم نابت بلقاسم- الذي كان في السابق وزيرا للتعليم الأصلي والشؤون الدينية، وأحمد طالب الإبراهيمي، وزير تربية سابق وتم ترقية وجوه جديدة كعبد

الرحمن شيبان ، وأسندت وزارة التربية الوطنية إلى شخصية وطنية –معربة- هو السيد محمد الشريف خروبي، وبطبيعة الحال فقد تم طرح موضوع "التعليم الإسلامي" من جديد على طاولة النقاش في الكواليس وفي الأطر الرسمية ، اللجنة المركزية للحزب ، المكتب السياسي ، مجلس الوزراء، وأجمعت مختلف الآراء والأفكار على ضرورة إعادة الاعتبار لهذا النوع من التعليم بمختلف مستوياته ولو بشكل جديد، وكانت الاقتراحات القابلة للتطبيق مباشرة في ذلك الوقت وتزامنا مع تدشين المدرسة الأساسية هو فتح شعبة العلوم الإسلامية في التعليم الثانوي، وفي نفس الوقت الإسراع في فتح كلية الشريعة وأصول الدين بالخروبة، وكان الموسم الجامعي ٨٢/ ١٩٨٣ قد دشن بافتتاح هذه الكلية التي تقدم خدماتها إلى اليوم للطلبة الجزائريين والأجانب، في انتظار افتتاح جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، حيث أولى الرئيس الشاذلي بن جديد شخصيا اهتمامه الكبير بهذا المشروع الذي تأخر كثيرا وأصر على إكماله في أقرب وقت واعتبره مشروعا إستراتيجيا للدولة، وكما يذكر الدكتور عمار طالبي أستاذ الفلسفة الإسلامية سابقا، و أول مدير لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة ، ونائب رئيس جمعية العلماء المسلمين ، فإن مشروع كلية الشريعة الإسلامية كان حلم الشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي توفي دون أن يحققه على أرض الواقع أما بالنسبة لكلية الشريعة وأصول الدين بالخروبة، فقد كانت محل دراسة في هياكل الحزب والحكومة ورغم اهتمام السلطات العليا بالبلاد، فقد واجهت بعض الصعوبات والعراقيل على الميدان، ومن الوسط الجامعي ، حيث سعى رئيس جامعة الجزائر آنذاك إلى عرقلة المشروع باي شكل ، وارتفعت بعض الأصوات عاليا مدعية أن هذا النوع من التعليم قد يؤخر البلاد سنوات إلى الوراء "أنظر جريدة البصائر في مقال حول تكريم الدكتور عمار طالبي"، وبعد الاستقلال ومع تثبت التعليم الإسلامي على المستويين المتوسط والثانوي أصبح إنشاء كليات للعلوم الإسلامية في مختلف أنحاء البلاد حلما يراود الحكومة الجزائرية وكان من أكثر الشخصيات المتحمسة لهذا المشروع الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم الذي عمل كل ما في وسعه من أجل تجسيد المشروع على الواقع وافتتاح كلية الشريعة وأصول الدين بالخروبة، لكن موجة "اللوبي" الفرنكو/ شيوعي كانت في أواخر فترة الرئيس هواري بومدين عاتبة كما كانت موازين القوى داخل النظام لصالحها، فوقفت بالمرصاد لهذا المشروع، ولكن دارت الأيام وتغيرت الأحوال ، وجاء الرئيس الشاذلي بن جديد ومع وصوله إلى سدة الحكم، تغيرت

موازين القوى داخل النظام مرة أخرى لصالح التيار العربي الإسلامي من جديد ، حيث أن إرساء تعليم إسلامي وعلى كافة المستويات يعتبر عاملا مساعدا لتحقيق الأمن الثقافي وتحصين الأجيال القادمة من الأفكار الوافدة التي تتصادم مع مرجعيتنا الإسلامية، ويمكن القول أن الرئيس الشاذلي بن جديد والنخبة الوطنية الرسمية التي كانت تشتغل معه، قد قاموا بتصحيح خطأ فادح وقع من قبل الرئيس هواري بومدين بموافقته أو صمته عن الجريمة التي ارتكبها "اللوبي" الفرنكو/ شيوعي في حق التعليم الإسلامي ... عودة التعليم الإسلامي تدريجيا وفي ثوب جديد إلى التعليم الثانوي والجامعي، توج في الأخير بافتتاح جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة في الموسم الجامعي (٨٤/ ١٩٨٥) بعدما سجلت تأخرا في الإنجاز أو فلنقل – إهمالا متعمدا – للمشروع دام ١٤ سنة كاملة وحسب بعض المصادر فإن الرئيس هواري بومدين يكون قد أوصى قبل رحيله "الشاذلي بن جديد بتنشيط مشروع الجامعة الإسلامية وتعيين الشيخ محمد الغزالي مدير لها" تصريحات الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي لقناة الجزيرة –برنامج شاهد على القرن". ويبدو أن الرئيس الشاذلي بن جديد قد سارع إلى تنفيذ الوصية بحذافيرها، وعن ظروف تعيينه على رأس جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة يقول الشيخ محمد الغزالي: "أثناء زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد إلى قطر التقيت به في جلسة خاصة، فاقترح علي إدارة الجامعة، وقال إننا سنفتتح خلال الموسم الجامعي القادم جامعة إسلامية بالجزائر، وأننا تابعنا محاضراتك وتحليلاتك وآرائك ونحن مسرورين بها ونود أن نعرض عليك مهمة الإشراف على هذه الجامعة الإسلامية، فقلت له إني مرتبط بعقد عمل مع أمير دولة قطر... لكن الشاذلي بن جديد قال لي: أنت كرجل علم وداعية إسلامي ومفكر كبير، أترضى أن يستفيد من علمك وفكرك ٢٠٠٠٠٠ مسلم أم ٢٠ مليون مسلم (سكان الجزائر في ذلك الوقت) فغلبني الشاذلي بحجته وأقنعني بالمجيء إلى الجزائر في نفس السنة".

- الصحافة الإسلامية

في شهر مارس سنة ١٩٨٠ صدر العدد الأول من مجلة "الرسالة" عن وزارة الشؤون الدينية في عهد الوزير بوعلام باقي ، وبإشراف السيد محمد نسيب – كمدير مسؤول – وبمشاركة نخبة من الكتاب الإسلاميين –السادة عبد الوهاب حمودة ، محمد الهادي الحسني، د/ عبد الرزاق قسوم ، د/ عمار طالبي، د/ عباس مدني ، د/

محمد ناصر، د/ أحمد بن نعمان ، مصطفى الغماري (شاعر)، إسماعيل روينة ، وفي كلمة المجلة إلى قرائها ذكر الكاتب أن "هذه المجلة من الأمة وإليها، جاءت في حينها، استجابة لرغبة شريفة، وهدف نبيل، جسدته هذه الصحوة الإيمانية العازمة، التي ما انفكت تتصاعد معلنة بداية عهد جديد في حياة المسلمين، ينتقلون فيه من مؤخرة المسيرة إلى مقدمتها أغرة شرفاء ، ينشرون المحبة والوئام والسلام" مجلة الرسالة العدد ١- مارس ١٩٨٠.

أما افتتاحية العدد الأول فكانت بقلم الأستاذ بوعلام باقي عضو اللجنة المركزية ووزير الشؤون الدينية حيث جاء فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم، باسمك اللهم ومنك التوفيق، تهدي من تشاء وتظل من تشاء، بيدك الخير إنك على كل شيء قدير، بعون من الله تصدر وزارة الشؤون الدينية هذه المجلة التي اختارت لها اسم "الرسالة" آملة أن تبلغ رسالة الإسلام الخالدة، وتؤدي الأمانة الملقاة عليها منتهجة في ذلك أوضح السبل وأبسط طرق التبليغ حتى تكون في متناول جميع طبقات شعبنا المسلم المتعطش لمعرفة دينه معرفة صحيحة تجعله في مأمن من الانحرافات والخرافات، وهكذا ينشأ أولادنا نشأة إسلامية لا تشوبها شائبة، ويسلمون من فساد العقيدة الذي هو سبب الأمراض الاجتماعية كلها، فبالعقيدة الإسلامية الصحيحة التي جاءنا بها إمام المهتدين وسيد المرسلين، وتركها لنا ناصعة وضاءة ليلها كنهارها، بهذه العقيدة يسلم من الآفات التي فتكت بالكثير من المجتمعات ويتحصنون ضد تيارات الإلحاد والانحلال، إليك أيها الأب الغيوم على مصير أولادك، إليك أيها الأم الحريصة على تربية أولادها تربية إسلامية خالصة، إليك أيها الشاب المسلم، نهدي هذه المجلة، وما توفيقنا إلا بالله "ربنا آمنا بما أنزلت وأتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين" وقد ساهم في هذا العدد، كل أعضاء هيئة التحرير تقريبا بالإضافة إلى عدد آخر من الكتاب الإسلاميين الشباب، ومقال من التراث الفكري الجزائري للشيخ البشير الإبراهيمي و آخر للأستاذ مالك بن نبي، ونشرت فيه قصيدة طويلة للشاعر محمد الأخضر السائحي بعنوان "هاتي حديثك"، قد استوعبت المجلة في عددها الأول كتاب من مختلف الأعمار ونشرت للأستاذ عبد اللطيف سلطاني الذي كان يصف ضمن دائرة المعارضين للنظام الجزائري ، كما صدرت عن نفس الوزارة جريدة أسبوعية بعنوان "العصر" كانت بطبيعتها موجهة إلى عامة القراء، غير أن هذه النشريات لم تستمر طويلا في السوق نتيجة لعدة عوامل كعدم ثقة المواطن في

الخطاب الديني أو الإعلامي الرسمي، وافتقاد هذه النشريات إلى طرق جذابة في الإخراج ونوعية الطباعة الرديئة.

- مجلات ثقافية أخرى

صدرت في نفس الفترة تقريبا وهذه المرة عن وزارة الثقافة مجلة شهرية ثقافية أدبية ذات طابع أكاديمي، ترأس تحريرها لفترة طويلة الأستاذ عثمان شبوب الذي سبق له رئاسة تحرير مجلة "الأصالة" التي كانت تصدر عن وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية في فترة الوزير مولود قاسم نايت بلقاسم ، كما ترأس هيئة تحريرها د/ حنفي بن عيسى، وقد شارك في تحرير مجلة الثقافة التي تعتبر بحق مرجعا ثقافيا وفكريا يؤرخ للحركة الثقافية بالجزائر خلال فترة ثمانينيات القرن الماضي وتميزت أغلب ما نشر فيه من مواضيع بالطابع الأكاديمي في مجالات الفكر، والأدب، كما نشرت العديد من المسرحيات والقصص والقصائد الشعرية ، وشارك في تحريرها نخبة من الأقلام الوطنية والعربية، و أصدرت عددا خاصا بكل من الأمير عبد القادر، وابن خلدون، والشيخ البشير الإبراهيمي، وكان خطها جيدا بالمقارنة مع المجلات الأخرى و استمرت في الصدور بانتظام إلى غاية سنة ١٩٨٩ تقريبا.

- محنة مجلة ألوان

تعتبر مجلة ألوان الشهرية التي صدرت في نفس الفترة – بداية ثمانينيات القرن الماضي - من أجمل وأرقى المجلات الشهرية الشاملة، وبغض النظر عن الشكل ونوعية الطباعة وحتى الإخراج الذي كان بسيطا جدا ربما لنقص التجربة أو لقلة الوسائل أو المتخصصين في الجانب التقني للصحافة الحديثة ، فقد حاولت أن تقدم للقارئ الجزائري وجبة ثقافية دسمة، قد تكون مدعمة ببعض التوابل السياسية من حين لآخر، تماشيا مع الأحداث الوطنية الكبرى لكنها بالرغم من شعبيتها ورواجها التجاري حيث وصلت إلى معدل سحب مذهل بمقاييس ذلك الوقت حسب ما يقول مديرها المسؤول محمد بلقاسم خمار في تصريح لإحدى الفضائيات الجزائرية إلى ٨٥٠٠٠ نسخة، لكنها عانت من مشكلة لازمت معظم المجلات الجزائرية وهي "عدم الصدور بصورة منتظمة، وفي هذا الصدد يقول مديرها: "يبدو أن هناك بعض الأطراف المؤثرة لم يعجبها النجاح الذي حققته مجلة شهرية تصدر باللغة العربية، فحاولوا عرقلتها بمختلف الوسائل" وربما يقصد الأستاذ خمار الذي لم يشر الى هذه

الأطراف بشكل صريح "اللوبي الفرنكوفوني" المندس سواء داخل الجهاز التنفيذي أو حتى في وزارة الثقافة ، وهؤلاء هم أعداء التعريب وخدام فرنسا.

- تشجيع النشر المحلي

شهدت السنوات الأولى لحكم الشاذلي بن جديد انفتاح السوق المحلية على المطبوعات الأجنبية (العربية و الغربية) وهكذا أضحت مختلف الصحف والمجلات العالمية، تباع في المكتبات الجزائرية جنبا إلى جنب مع المطبوعات الجزائرية ، وبفضل سياسة دعم الكتاب الأصلي يمكن القارئ من اقتناء أمهات الكتب في مختلف مجال العلوم والمعارف بأسعار رمزية، كما تم افتتاح معرض الكتاب الدولي الذي تحول بدوره إلى مهرجان سنوي لتسويق الكتاب يزوره الناس من كل حدب وصوب رغم أن فترة تنظيمه كانت في فصل الصيف ، ويمكن القول إن هذه المرحلة الجديدة من الثورة الثقافية التي استمرت طيلة فترة حكم الرئيس بن جديد كانت فتحا عظيما على الحركة الثقافية المحلية بمختلف تجلياتها،

- ملتقيات الفكر الإسلامي في ثوب جديد

كما ذكرنا في أجزاء سابقة من هذه السلسلة فإن فكرة ملتقيات الفكر الإسلامي كانت من ابتكار المفكر الإسلامي الجزائري الكبير مالك بن نبي في السنوات الأولى التي أعقبت استرجاع السيادة الوطنية وقد تبنت الحكومة الجزائرية الفكرة ودعمت المشروع عن طريق وزارة الشؤون الدينية، و هي بمثابة جامعات صيفية متنقلة عبر مختلف ولايات الوطن فقد كانت مثمرة وثربة سواء من حيث الموضوع أو المدعوين من العلماء والمفكرين المسلمين وحتى المستشرقين أو من حيث نوعية المحاضرات والحضور، فيمكن القول إن الملتقى الخامس عشر للفكر الإسلامي الذي احتضنته بلادنا في طائفة من ١ إلى ٧ سبتمبر ١٩٨١ –يعتبر- في تقديري- نقلة نوعية في طبيعة المواضيع التي المطروحة للنقاش وطبيعة الرسائل والأهداف المعلنة أو غير المعلنة ، وربما تكون تلك الأهداف من تصميم القيادة السياسية أو على الأقل النواة الصلبة للنظام سواء على مستوى الحزب أو الحكومة، وقد جاء هذا الملتقى على كل حال بعد تعديل وزاري ارتقى فيه الأستاذ عبد الرحمن –المفتش العام لوزارة التربية إلى منصب وزير الشؤون الدينية، وقد جاء في الكلمة الافتتاحية للسيد الوزير بعنوان

من أجل وعي إسلامي صحيح (إن الملتقى الخامس عشر (١٥) للفكر الإسلامي يكتسي أهمية خاصة يستمدها من اعتبارات شتى.

أولها أن محوره هو القرآن الكريم ، أساس تشريع الإسلام ، ومصدر هدايتهم، ومنبع حضارتهم ، وباعث نهضتهم.

ثانيهما: أنه يصادف صحوة إسلامية شاملة، وفترة يحتفل فيها المسلمون بالقرن الخامس الهجري.

ثالثها، أنه ينعقد في الوقت الذي تسعى فيه الجزائر إلى تعميق أسس شخصيتها العربية الإسلامية، بوعي إسلامي صحيح ، يربط ماضيها بحاضرها، ويحمي مسيرتها من التعثر ويقي بناءها من التفكك، ويدفعها إلى تجديد الصلة بالقرآن الكريم، والاهتمام بحفظه ودراسته وتدبر معانيه والتأدب بآدابه" وبعدما تطرق الأستاذ عبد الرحمن شيبان باقتضاب عن مكانة القطاع الديني في برنامج الحزب والحكومة وتناول بعض الإنجازات التي تحققت أو المشاريع المبرمجة سواء في مجال الهياكل أو النشاط الإسلامي اليومي أو المنسباتي، ذكر الوزير بمشروع بناء معاهد تكوين الإطارات الدينية، وبشر الحاضرين بقرب افتتاح معاهد عليا للعلوم الإسلامية، وأشار إلى دور المفكرين الجزائريين في النهضة الثقافية والعلمية الإسلامية ومساهمتهم في مختلف مجالات المعرفة على مر العصور، فذكر على سبيل المثال الحاضرين بمآثر المفكر الجزائري أبو عبد الله الشريف التلمساني –أحد أبرز مفسري القرآن الكريم في المائة الهجرية الثامنة، والشيخ عبد الرحمن الثعالبي، وصولا إلى رائد النهضة الإسلامية الحديثة الشيخ عبد الحميد بن باديس والمفكر الإسلامي الكبير مالك بن نبي، ....مذكرا الحضور أن اهتمام النخبة الفكرية الجزائرية بالقرآن الكريم، دراسته وتحليله ليست وليده اليوم، وكان لا يزال بالنسبة لها مصدرا للثقافة والفكر والتشريع ، وختم كلمته قائلا: "وما ملتقيات الفكر الإسلامي، هذه الجامعة الإسلامية السنوية المتنقلة إلا امتدادا لهذا النفس القرآني الذي كان سلاحنا الفعال في جهادنا للتحرر من الاحتلال والاستغلال ، نسأل الله له القوة والاستمرار" وفي الأخير أكد على أن "هناك ظاهرة واضحة، طبعت المرحلة الأخيرة من القرن الرابع الهجري، تتمثل في انعدام الانسجام بين صحوة المسلمين، واقتناعهم بضرورة العودة إلى الإسلام لتحقيق العزة والسير نحو الغد الأفضل، والاحتكام إلى مبادئ القرآن والسنة،

لفض النزاع بين الأفراد في الجماعة المسلمة الواحدة ،في البلد الواحد، والقضاء على الخصام بين الجماعات المسلمة في البلدان المتعددة" مجلة الثقافة العدد ٦٥- أكتوبر- ١٩٨١ الصفحات: (من ٥- إلى ٧)، وقد تناول الملتقى (١٦) موضوع.السنة النبوية الشريفة كمصدر ثان للتشريع، ودرس الملتقى (١٧) موضوع الإجماع، أما الملتقى ١٨ الذي عقد سنة ٨٤ فتناول موضوع القياس. ١٩٨١-

- نظرات من الداخل

مع الأسف لم تتح لنا فرصة حضور ملتقيات الفكر الإسلامي لظروف عديدة منها صغر السن و الفقر ، لكن وبالمقابل سعدنا بمتابعة مختلف الفعاليات الثقافية والعلمية التي كانت تنظمها الدولة ، وتنشر مقتطفات منها ، عبر وسائل الإعلام المختلفة ، وقد كانت التلفزة الجزائرية تنقل على المباشر اشتغال افتتاح واختتام ملتقيات الفكر الإسلامي، و المحاضرات والتعقيبات أيا الخميس مساء، كما أن وزارة الشؤون الدينية تقوم بطباعة كل ما دار في الملتقيات من محاضرات وتعقيبات وتعليقات وردود المحاضرين ، والملاحظات التي يدلي بها المنظمون والقصائد الشعرية في كتب غالبا ما تتأخر طباعتها ويتم توزيعها على المساجد، مع أعداد "ضخمة من مجلة" الأصالة التي كانت تصدرها وزارة الشؤون الدينية، وربما كنت الوحيد من بين زملائي ولأمر لم أكن أدركه من يحاول فتح الخزانة الحديدية الموجود بمسجد القرية والاطلاع على محتويات الكتب وأعداد المجلة، وقد لاحظت أن لا أحد من رواد المسجد من الشباب أترابي تجرأ يوما وقرأ ولو موضوعا أو مقالة أو دراسة منشورة في تلك المطبوعات ، وكان هذا الموقف الذي يمثله عدد قليل من الشباب الجزائري في ذلك الوقت ، هو موقف عاطفي حماسي مبني على نظرة استعجالية مسرعة للواقع والمستقبل، والحمد لله فقد تمكنت من إشباع نهمي في القراءة والاطلاع وكنت أستمتع وأنا أقرا ما ينشر في مجلة "الأصالة" والكتب الخاصة بملتقيات الفكر الإسلامي وسمحت لي تلك المطالعات "المستعجلة" أو العابرة بأن أكون حذرا وغير متحمس لأي تيار من التيارات الفكرية التي بدأت تتبلور في الشارع ، نعود إلى الأستاذ فضلاء الذي تبدأ انطباعاته وملاحظاته حول الملتقى الرابع ..... للفكر الإسلامي بأحد محاور الملتقى وهو "الحضارة والثقافة والبطولة في منطقة "الونشريس" فيقول: "ويبدو هذا الموضوع تاريخيا بحتا لا يتطلب إلا مزيدا من البحث والتنقيب في الوثائق التاريخية لاستجلاء الحقائق والكشف عن الخبايا

التي أغفلها التدوين في الكتب والوثائق المعروفة، إن هذا الموضوع التاريخي له صلة وثيقة بحركة الانبعاث الوطني، ثم ننتقل بعد هذا إلى الموضوع التالي وهو الإسلام والمذاهب الاجتماعية، وهو موضوع هام يشغل باب العالم اليوم ويهز أركان المعمورة كلها، لأنه استطاع بحكم الفراغ الذي تعاني منه المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية أن يتغلغل في كل الأوساط ويضرب بجذوره في أعماق الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية فاستطاع أن يضعضع النفوس القلقة ويهز النفوس الجامدة ويغشي عن بعض الأبصار رؤيتها السليمة ، ليحولها إلى كتل من المهاترات اللفظية تلوكها الألسنة دون وعي، وتحركها الأيدي المغرضة بقصد اشتغال الناس بالتوافه وأبعادهم عن المعارك الحقيقية والقائمة على أشدها بين الفكر والإيمان من جهة، والفراغ والضياع من جهة أخرى ، وبين ضرورات الاستعداد والإعداد في كل الجبهات ليتم تحويل منابع المعرفة والعلم والثقافة إلى حياة أنانية مادية، تخفي سمومها في مختلف الشؤون الاقتصادية والتقنية والسياسية، وفي إيديولوجيات مختلفة من حيث الكم ومن حيث الكيف، ولكنها متفقة في جوهرها وأهدافها من حيث التخطيط والغاية، وهي تبخير وسائل الوحدة وإضعاف الوازع الديني واللغوي والقومي، وقد استمعنا في هذا الموضوع إلى عدد من المحاضرات القيمة، اشترك في تقديمها عدد من الأساتذة الجزائريين وغير الجزائريين، أثارت الكثير من المناقشات احتدمت أحيانا إلى درجة التراشق باتهامات، كما وقع بالنسبة لمحاضرة الأستاذ عبد المجيد مزيان والأستاذ محفوظ السماتي... إن المحاضرات في هذا الموضوع كانت من حيث الكم كثيرة وزيادة، وكانت من حيث الكيف تتبوأ المستوى المقبول والمطلوب... ثم إن محاضرات هذا الموضوع قد تميز بعضها فعلا بالجدية وتوخي النفع العام، كمحاضرات الأساتذة عبد المجيد مزيان، عبد الرزاق قسوم، أحمد طالب الإبراهيمي، محمد المبارك، وفي تعليقه على المحور الثالث للمتلقي وهو بعنوان "آفاق القرن الخامس عشر الهجري" تطرق إلى محاضرة الشيخ محمد الغزالي قائلا: "ولنبدأ حيث بدأت الحصة، مع إمام من أئمة المسلمين في هذا العصر، وهو من الذين كان لهم الفتح المعلى في الدعوة إلى الإسلام السلفي، وتعرض لكثير من وسائل الإرهاب والبلاء حتى اضطر إلى الهجرة حيث يأمن على نفسه وعمله... ذلكم هو الإمام "محمد الغزالي" وتلك محاضرته التي تعد بحق من مفاخر هذا الملتقى، وإذا كان لي أن أتطاول أمام محاضرة الأستاذ الإمام لأكون ضمن المعقبين عليها، وإنما أريد فقط أن ألفت انتباه فضيلته إلى أن الأمة الإسلامية اليوم، لا تشكو من انعدام الإعلام الإسلامي،

بقدر ما هي بحاجة إلى من يجاهر بكلمة حق أمام طغيان واستكبار حكامها، وأمام ضعف وهوان علمائها –وهما معا أولياء أمور المسلمين ... هذه الأمة زمجرة العزيز – المهان- وتضع نفسها حيث يجب أن تكون، من الرباط في سبيل الله، والتضحية والبذل والتعبئة لإعلاء كلمة الله، ويبقى بعد ذلك واجب حكام المسلمين في العدل والنجدة، ويبقى واجب علماء المسلمين في إعلان الجهاد، لتفتح الأمة بعد ذلك أبواب البذل والفداء، ومثل الأستاذ الإمام في علمه وجهاده من يدرك هذه الحقيقة ويدعو إليها"، ثم تناول محاضرة الأستاذ عبد الحليم عويس بالتعقيب قائلا: "ونحن هنا في الجزائر عانينا الكثير والكثير حتى مآسي المستشرقين، ومن مكرهم وكيدهم ودسهم ومازلنا حتى اليوم نعاني، وكنا نود لو أن الأستاذ عويس أشار في محاضرته القيمة إلى النقطتين الأهم في موضوعه وهما التعسف المسيحي أو الصليبي في الاستشراق، حيث أن المسيحية وفي أعلى مستوياتها ما تزال تؤيد عددا من المستشرقين ... بأجهزة الاستعمار المختلفة والمنفذين لمخططاته الجهنمية، لاسيما حين تكون هذه المخططات تستهدف الإسلام كعقيدة، والعربية كلغة لهذه العقيدة... الأمة الإسلامية كأمة جمع الله بين عناصرها بكلمة التوحيد الجامعة، وقضية الغزو الفكري والثقافي الذي تضافرت فيه كل القوى عن طريق دور النشر والتوزيع، وكل وسائل الإعلام، وكلها مجتمعة على تمجيد وتعظيم وتقديس كل ما ينتجه هؤلاء المستشرقون، اللائكيون أحيانا، والمسيحيون في غالب الأحيان، والمرتبطون ارتباطا عضويا بالأجهزة الاستعمارية المختلفة، حتى أن هذه الحملة الإعلامية أثرت تأثيرا كبيرا في جماهيرنا إلى درجة الانبهار بما ينتجه هؤلاء المستشرقون الذين ينشرون تحت مظلة العلم والمناهج العلمية في مختلف ميادين المعرفة والثقافة"، وتحت عنوان المحاضرات الرائدة أشار الأستاذ فضلاء إلى أربع (٤) محاضرات للسادة الأفاضل – محمد الغزالي- رمضان البوطي- عز الدين قرهمان (من تركيا) داوود كاون ، أستاذ بمعهد الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن ، مؤكدا أن تخصيص هذه المحاضرات والدعوة إلى قراءتها قراءة متأنية، لا يعني إغفال غيرها من المحاضرات ولكنه إشارة إلى أهمية هذه المحاضرات بالنسبة لهذه النقطة من نقاط الملتقى، وبالنسبة لحركة الغد الإسلامي على المستوى القومي والوطني والعالمي"، أما بالنسبة للمحور الرابع من الملتقى والمتعلق بموضوع فلسفة التربية في الإسلام فيقول الأستاذ فضلاء: "فبالرغم من تغيب بعض المحاضرين عن مواعيد إلقاء محاضراتهم في هذا الموضوع الحيوي، الأمر الذي فرض تعديلات طفيفة على البرنامج حيث استمعنا في

الموضوع إلى بعض الأساتذة الذين لم يكونوا مدرجين فيه من قبل مثل الدكتور العربي محمد فاضل الجمالي وغيره، إلا أن الموضوع وما أثرى به من محاضرات وتعليقات، كان ثريا هاما ومفيدا جدا، لأنه فتح الأبواب والنوافذ على مختلف أدوائنا ووضع النقاط على الحروف لمختلف مشاكلنا – الحقيقية والمفتعلة – لاسيما فيما يخص التربية الدينية والتعليم الديني في كل مؤسساتنا على اختلاف مستوياتها وإذا كنا قد تألمنا وتأسفنا على تغيب أمثال الأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء –أستاذ الشريعة بجامعة الأردن باعتباره من أفذاذ المربين الإسلاميين والدعاة ، إلا أننا ونحن نسمع أو نقرأ محاضرات: الدكتور عمر موسى باشا أستاذ الآداب بجامعة دمشق، والدكتور رابح تركي أستاذ التربية والتخطيط التربوي جامعة الجزائر، الأستاذ الشيخ محمد الشاذلي النيفر عميد الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بجامعة تونس، والأستاذ الحاج سليمان (تشانغ بينغ دو) نائب رئيس الجمعية الإسلامية الصينية وهو خريج جامعة الأزهر- يوم أن كان الأزهر في عنفوان مده الحضاري والثقافي، كل هذه المحاضرات التي استمعنا إليها أو قرأنا نصوصها المطبوعة كانت كافية للفت الانتباه إلى هذا الموضوع الحيوي في حاضرنا وفي مستقبلنا كأمة إسلامية واحدة.

- الجلسة الختامية

لقد استمع الناس في الجلسة الختامية للملتقى، إلى كلمة السيد وزير الشؤون الدينية، وفيها كثيرا من الفقرات والجمل الواعية وكلها خطوط عريضة لسياسة الدولة، ومن غير العناية بالتربية الإسلامية وعرضها في صيغ عصرية تضيع الجهود وتذهب من دون فوائد، ويحدث الانفصام والفراغ، وتجد الاتجاهات غير الإسلامية الطريق السهل إلى استعمار العقول واستعباد المشاعر وتلك مصيبة كبرى ، أخطر من احتلال الأوطان وتسخير الأبدان، -وقبل ذلك حضر إلى جلسات الملتقى رئيس الدولة الجزائرية المسلمة ليؤدي واجب دينه وواجب أمته، واستمع إلى كلمة الترحيب بالنيابة عن كل الملتقى جا فيها- "لقد وضحتم سيدي الرئيس في غير ما مرة ، وأكدتم للعالم أجمع أن الجزائر تجعل الإسلام فوق كل اعتباره وأنه المصدر الرسمي لكل تشريعاتها ونظمها فهنيئا للجزائر برئيسها، وهنيئا للجزائر بنهضتها الشاملة المباركة"- لم يبق إذن قول لقائل في هذا الصدد... وكل ما بقي من قول، إنما هو في توضيح الغامض، وتأكيد الهدف وتحديد المسؤوليات، وتنظيم وسائل العمل الذي هو واجب الجميع أفرادا وجماعات، ولن يضيع حق وراءه طالب.

- ملاحظات حول الملتقى

في آخر تعليقاته على الملتقى الرابع عشر للفكر الإسلامي يقول الأستاذ محمد الطاهر فضلاء:

١- تم لحد الآن عقد أربعة عشر ملتقى للفكر الإسلامي على أرض الجزائر المسلمة، وفي كل الملتقيات لوائح وتوصيات ننتشي بها حينا ونحن نصوغها ونطمئن إليها ونحن نسجلها في صياغتها النهائية ، ونصفق لها طويلا ونحن نضعها في مكانها للتنفيذ، ثم لا شيء بعد هذا، لا شيء من المتابعة المتأنية والحازمة، يقوم بها كل المشاركين في هذه الملتقيات، كل في ميدانه، وتقوم بها وزارة الشؤون الدينية وهي المعنية بالدرجة الأولى ، وبالتنسيق مع غيرها من الوزارات التي لها صلة بالشؤون الداخلية كالتعليم والإعلام والثقافة والشباب... وإلا فإن هذه التوصيات تصح ضربا من البذخ الفكري والسياسي ، ولا صلة لها بالإسلام ولا بحياة الناس فيه.

٢- محاضرات هذا الملتقى، ينبغي أن ترتبط ارتباطا عضويا بالموضوع المقرر والذي ينبغي أن يكون مدروسا من قبل المتخصصين وموضحا توضيحا كافيا من الوزارة التي تتبناه، حتى لا يتوه المحاضر في معان وأفكار تربك التفكير وتضيع الوقت.

٣- أن النظام العام للملتقى ينبغي أن يكون قارا محترما منذ وضع القوائم وتوزيع الدعوات وقبول الترشيحات، إلى الانضباط مع هذا النظام حرفيا من حيث الدخول والخروج ، والتدخلات والمناقشات.

(المرجع: مجلة الثقافة العدد ٦٥- التقرير -١٩٨١- الصفحات: من ٣٥-رإلى ٥٠).

ونذكر أن ملتقيات الفكر الإسلامي التي نظمت بعد الملتقى الخامس عشر، تناولت تباعا- مصادر التشريع في الإسلام ... "القرآن الكريم الذي كان محور الملتقى الخامس عشر، كانت السنة النبوية الشريعة محور الملتقى السادس عشر، ومحور الإجماع موضوعا للملتقى السابع عشر، وكان ختام هذه السلسلة التي تناولت مصادر التشريع الإسلامي بالعرض والدراسة والتحليل هو موضوع "القياس" وهكذا تكون الوزارة المعنية والحكومة الجزائرية قد قدمت في ذلك الوقت وتزامنا مع تنامي

ظاهرة الصحوة الإسلامية عبر العالم، رسالة إلى المسلمين بضرورة الاستغناء التدريجي عن كل التشريعات الأجنبية وتعويضها بتشريعات تابعة من الفكر الإسلامي والشريعة الإسلامية وتكييف بعض التشريعات الأجنبية مع مرجعيتنا الدينية.

- التعليم الثانوي والتقني

اهتمت وزارة التربية الوطنية في العهدة الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد وتزامنا مع انطلاق نظام المدرسة الأساسية، بالتعليم الثانوي والتقني وفي هذه الفترة تم إنجاز العديد من الثانويات للتعليم الثانوي العام و متاقن – كمؤسسات متخصصة في التعليم الثانوي التقني ـ كما تم إحداث شعبا جديدة من بينها شعبة العلوم الإسلامية ، وكما يقول الأستاذ رابح تركي في دراسة له بعنوان وظائف التعليم في المرحلتين الثانوية والجامعية- نشرت بمجلة الثقافة ع/ ٦٣- جوان- ١٩٨١-.

هذا وقد حدد المرسوم الرئاسي رقم ٣٥/ ٧٦ المؤرخ في: ١٦ أفريل ١٩٧٦ والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين في الجزائر وظائف التعليم الثانوي وأهدافه في الجزائر على النحو التالي:

أ- التعليم الثانوي معد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية التعليم الأساسي على أساس الشروط التي يحددها الوزير المكلف بالتربية ومهمته هي زيادة على مواصلة المهمة التربوية المسندة إلى المدرسة الأساسية تتلخص في الأمور الآتية:

- دعم المعارف المكتسبة.

- التخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع، ويساعد بذلك التلاميذ:

١- إما على الانخراط في الحياة العملية.

٢- أو مواصلة الدراسة من أجل تكوين عال.

- فروع التعليم الثانوي:

أما الفروع التي يتكون منها التعليم الثانوي في الجزائر فهي كما يلي:

١- التعليم الثانوي العام.

٢- التعليم الثانوي المتخصص (فلاحة، تجارة، صناعة، نشاطات نسوية).

٣- التعليم الثانوي التقني والمهني (ينظم محتواه ومضمونه بالاتصال الوثيق مع المؤسسات العمومية، ومنظمات العمال)

وحسب ما ذكر الأستاذ رابح تركي فإن عدد تلاميذ التعليم الابتدائي في هذه السنة (١٩٨١) وقد بلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون تلميذ وتلميذة، وعدد تلاميذ التعليم المتوسط وطلاب التعليم الثانوي مجتمعين مليون تلميذة وطالب، أما الجامعات والمعاهد والمدارس العليا فقد وصل عدد طلابها سبعون ألف طالب وطالبة فقط"- نفس المصدر السابق - ونود أن نفتح قوسا صغيرا لنؤكد أن التعليم في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد وخاصة في العهدة الأولى كان امتدادا للأهداف المسطرة في العهد السابق وهو التركيز في البداية على النوعية نظرا لعدة عوامل أهمها حاجة البلاد المستعجلة إلى إطارات متحكمة في تخطيطها زيادة على قلة هياكل الاستقبال ، حيث كانت عبارة عن ورشات هنا وهناك وأخرى لا تزال مجرد مشاريع على الورق في إطار مخططات التنمية، ولكن ستعرف العهدة الثانية للرئيس الشاذلي بن جديد انفراجا كبيرا في هذا المجال وستستقبل البلاد العديد من المنشآت التربوية في مختلف الأطوار، يحدد الدكتور رابح تركي في آخر الدراسة المنشورة بمجلة الثقافة وباختصار شديد مهمة الجامعة في النقاط الرئيسة التالية:

١- تعنى الجامعة بالتعليم العالي، ونشر المعرفة.

٢- تقوم بالبحوث العلمية، وتعمل على رقي الآداب وتقدم العلوم ورقي التكنولوجيا.

٣- تعمل على تزويد البلاد بالاختصاصيين والخبراء والفنيين في مختلف ميادين العمل والإنتاج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

٤- تساهم في خدمة المجتمع وأهدافه الوطنية والقومية.

٥- تعمل على بعث الحضارة العربية الإسلامية.

٦- وتعمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية بينها وبين الجامعات في الخارج، حتى تكون منفتحة على الثقافات الأخرى، والتفاعل معها أخذا وعطاء.

وبطبيعة الحال فقد برمجت الحكومة الجزائرية وفي إطار المخطط الخماسي الأول عدة مشاريع ، هياكل تربوية شملت مختلف الأطوار (مدارس، متوسطات ثانوية للتعليم العام، متاقن، وجامعات ومعاهد، ومدارس عليا، ومراكز ومعاهد للتكوين المهني في مختلف المجالات)

- الأمن الثقافي

الأمن الثقافي هو المصطلح الجديد الذي أصبح متداولا في الخطاب السياسي والثقافي في السنوات الأولى من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، في مقابل مصطلح "الأمن الغذائي" الذي لم يكن مجرد شعار فقط يتردد ف الخطب السياسية وفي وسائل الإعلام فقط، بل كان مشروعا وطنيا سعت البلاد منذ الاستقلال لتحقيقه بجدية وصرامة، وقد احتضنت الجزائر في الفترة الممتدة من ٩ إلى ١١ ماي ١٩٨٣ مؤتمر وزراء الثقافة العرب، وقد ألقى بالمناسبة الدكتور عبد المجيد مزيان وزير الثقافة (الجزائري) محاضرة بعنوان مفهوم الأمن الثقافي العربي بين الواقع والتصور، وهي محاضرة لا تعبر فقط عن رأي وموقف شخصي للوزير باعتباره مفكرا وشخصية ثقافية مرموقة، وأكاديمي لامع فقط، بل هي في تقديري تعبر عن الموقف الرسمي للحزب والحكومة والنظام بصفة عامة ونظرا لاتساع المحاضرة حيث بلغت ٨ صفحات، نشرت في العدد ٧٦ من مجلة الثقافة عدد أوت ١٩٨٣ من صفحة (١٩ إلى ص٢٦) نكتفي بعرض بعض الفقرات منها: "فمشروعنا الحضاري إذا أردنا أن يصبح سلميا وأمن لأمتنا بعد أجيال، يجب أن يبدأ من إثبات الكيان على الصعيد العالمي، بالخلق المثمر والنضال العلمي والثقافي الحي، وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه في جميع المجالات، أو نقول بعبارة أخرى يجب أن ننفض عن أنفسنا غبار الانحطاط والوراثات المثبطة فننطلق إلى تصدر شامل لغد عربي مشرق سياسيا وثقافيا يقوي من مكتسباتنا الخاصة ومن مكتسباتنا الإنسانية الصالحة، لتكن لنا فلسفة إسلامية في مستوى الفلسفات العالمية، وفكر سياسي واقتصادي يقابل الفكر العالمي، ولنفتح البناءات الفكرية العالمية من آثارنا، وإلا فستبقى الثقافة العربية الثقافة الإسلامية تدافع عن نفسها بالكلام والبكاء وتقبل آخر الأمر بتلقيح الغالبين".

" ثم نرى من جهة أخرى دعوة صاخبة إلى المحافظة على التعليم العلمي بلغة أجنبية، باسم التفتح على العالم ومسايرة الركب الحضاري، وتعني هذه الدعوة فشل العرب في إعطاء لغتهم ما تستحقه من مكانة بين الأمم، وهي من أبرز اللغات العلمية والعالمية موضوعيا وتاريخيا، وما من شك في أن هذا الموقف الذي ينزل بلغة الأمة إلى مستوى الأدب والعاطفة، ويفرض على الأجيال الصاعدة التفكير والمعرفة العليا التي هي العلم، بلسان الآخرين إنما هو موقف يساند مع من تسلط على القول وعلى المشاريع الثقافية والحضارية للأمم المغلوبة".

"أما غفلتنا عن أهمية ما ينقل إلينا من آداب ومعارف ومعروضات سينمائية وفنون مشحونة بالعقائد، وغفلتنا عن المبادئ الأولية لممارسة النقد والانتقاء في كل محيطنا الثقافي، في الكتب والصحف والبرامج المتلفزة، فمن باب سلوكنا العادي وكثيرا ما يلفت انتباهي لهذه العقلية أنها حرية الاستسلام إلى الغزو الثقافي".

"ولنتعرض آخر الأمر إلى أهم عوامل الكبت والقمع الثقافي الذي يمارس علينا ألا وهو الغزو الصهيوني، أنه من البديهي أن يصرخ اليوم كل مثقف أن الصهيونية ثقافة لها مشروعها الحضاري الواضح ومحركها العقائدي البسيط، وهو ينفذ بكل صرامة على حساب الثقافة العربية، لقد عرفت العقيدة الصهيونية كيف تخلق اللحمة المتينة بين الفكر اليهودي والفكر المسيحي، وبين الحضارة الغربية وتطلعات إسرائيل إلى أن تصير لب الغرب ثقافيا وسياسيا، ولعل الغرب الذي أصيب بتخمة الاستغلال والاستعمار، قد عدل بعض الشيء من أساليب التسلط المباشر، لكنه لا يزال يتلذذ من إشباع غرائزه في دفع طفله المدلل إلى ارتكاب كل جريمة شنعاء وأن أمن الأمة العربية ثقافيا وسياسيا لا يمكن أن يتصور دون إدراك هذا الالتحام العنصري بين الصهيونية والاستعمار عقيدة ، وثقافة وحضارة واتحادا في المشاريع".

ـ ثمار الثورات الثلاث

وهل كانت إمكانيات الدولة المرتبطة بمداخيل البترول كافية لمواصلة المسيرة على نفس الوتيرة دون التخلي عن بعض الخيارات السياسية أو الاجتماعية؟ الواقع يقول أن نظام الشاذلي بن جديد وخاصة في العهدة الأولى لم يبتعد كثيرا أو قليلا عن السياسة التي كانت متبعة في النظام السابق والتزم حرفيا بمواصلة السير على نفس النهج ولكن كانت هناك رغبات ونوايا لتغيير أسلوب العمل ولم تتبلور هذه النظرة

سوى في السنوات المقبلة، ذلك أن الرئيس بن جديد وبحكم طبيعته الليبيرالية لم يكن متحمسا لما يسميه سياسة الصناعة المصنعة، في وقت كان "الرئيس الراحل هواري بومدين ومنظري نظامه يعتقدون أن نجاح الثورات الثلاث (الثقافية، الصناعية والزراعية) وتحقيق أهدافها كاملة على الأرض ولو في مدة طويلة سيكون هو البديل الحقيقي "لثورة البترول" فعندما تتمكن البلاد من تحقيق ثلاثية الاكتفاء الذاتي والتشغيل والتصدير ستستغني عن عائدات البترول تدريجيا كغطاء إقتصادي وستمكنها مداخيل أخرى من تغطية النفقات العمومية، فيما تبقى عائدات النفط كاحتياطي استراتيجي أو استثمارات في الخارج. وإذا عدنا إلى سنوات الثمانينات وحللنا الأشياء بنوع من التبسيط، سنقول إن كل الجزائريين يتذكرون أنهم في تلك السنوات بدؤوا يلمسون تدريجيا ثمار الثورات الثلاث حيث كان الحذاء الذي تنتجه "الشركة الوطنية للجلود" هو أفضل من الحذاء الأجنبي المستورد من إيطاليا، وكانت الألبسة التي تنتجها شركة"سونيتاكس" ألبسة داخلية وأقمصة وبذلات ومعاطف من أجود الألبسة العالمية وصولا إلى مختلف أنواع المربى والمشروبات الغازية.

- الصناعة

مع بداية ثمانينات القرن الماضي، استلمت الجزائر أهم المنشآت الصناعية التي كانت مبرمجة في المخططات التنموية السابقة وفي إطار استكمال مراحل الثورة الصناعية ، وفي هذه الفترة تمكنت البلاد من استكمال مراحل النسيج الصناعي الذي غطى جميع مجالات الحياة تقريبا، واستوعبت هذه الشركات الوطنية أعدادا كبيرة من العمال والإطارات ، وتمكنت من توفير كميات هائلة من السلع ومختلف المواد الغذائية والإلكترونية في السوق الوطنية ، وأصبح الإنتاج الوطني مطلوبا بشكل كبير نظرا لجودته وتوفر قطع الغيار ، وإمكانية الصيانة ، ومن أهم المنشآت الصناعية التي دخلت أبواب الإنتاج مع بداية الثمانينات وتعتبر في الواقع من إنجازات المرحلة السابقة، مصنعي المحركات و الجرارات بالخروب ولاية قسنطينة ، مصنع آلات الأشغال العمومية بعين سمارة بنفس الولاية ، مصنع الآلات الإلكترونية بسيدي بلعباس ومصنع وسائل التبريد ، وقد استمرت مسيرة الثورة الصناعية طيلة فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد بظهور مصانع جديدة دعمت النسيج الصناعي الوطني ، ومكنت من إمتصاص الأيدي العاملة ووفرت منتوجا محليا يتميز بجودة عالية وبأسعار معقولة ، وذلك من خلال فتح العديد من المناطق الصناعية وفي إطار

الاستثمار العمومي للدولة الذي كان موجها للصناعات الاستراتيجية الكبرى التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح كبيرة بقدر ما كانت تسعى إلى توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل في إطار سياسة اجتماعية موروثة وتوفير المنتوج المحلي ليساهم بدوره في التنمية الوطنية ، لكن هل حققت الثورة الصناعية أهم الأهداف الممثلة في "الاكتفاء الذاتي ؟ أولا وإلى غاية اليوم – أكتوبر- ٢٠١٥ فإن المنتوجات الميكانيكية الجزائرية التي تنتجها مصانع الرويبة وغيرها كالشاحنات والحافلات تعتبر من جميع النواحي من أجود الآلات في العالم ، ونفس الأمر بالنسبة للثلاجات والمطابخ وأجهزة التلفزة ، ويمكنك أن تسأل أي مواطن جزائري فيؤكد لك بأن المنتوج المحلي الذي يخرج من المصانع الجزائرية العمومية هو من أحسن المنتوجات في العالم .

- الثورة الزراعية

حافظ نظام الشاذلي بن جديد خلال هذه العهدة على النشاط الفلاحي كما ورثه عن الرئيس الراحل هواري بومدين ، ولم يتمكن من إدخال أية تغييرات أو تعديلات كلية بالرغم من معارضته المبدئية للطريقة التي طبقت بها الثورة الزراعية والتداعيات التي رافقتها ، كقضية تأميم أراضي الخواص ، وقد استفادت الثورة الزراعية في عهده من بعض النتائج الإيجابية التي حققتها الثورتين الثقافية والصناعية، الأولى من خلال تكوين إطارات عليا ومتوسطة متخصصة في الفلاحة (مهندس وتقنيين ساميين ، و تقنيين) والثانية من خلال توفير العتاد الفلاحي (الجرارات بمختلف أنواعها، والحاصدات، وملحقاتها) مما ساعد البلاد من الدخول في مرحلة جادة من مراحل الثورة الزراعية حيث مكنت النشاط الفلاحي من الاستغناء التدريجي عن الطرق اليدوية التقليدية المستعملة في الحرث والزرع ومعالجة الأرض، بالإضافة إلى إدخال أساليب حديثة في إدارة النشاط الفلاحي والاستفادة من العلوم والمعارف الجديدة التي تلقاها الإطارات الجزائرية التي تكونت في الخارج وأشرفت بدورها على تكوين أجيال من الإطارات في مختلف مهن القطاع الفلاحي. وقد تمكنت البلاد شيئا فشيئا من رفع التحدي وتوفير العديد من المنتوجات الفلاحية المحلية وحققت نوعا من الاكتفاء الذاتي في بعض المواد غير أنها لم يتمكن لحد الآن (٢٠١٥) من التحكم في إنتاج أهم المواد الاستراتيجية كالحبوب والحليب ومشتقاته.

- الدجاج الأبيض

وتعتبر شعبة تربية الدواجن التي ظهرت في السنوات الأولى لحكم الرئيس الشاذلي بن جديد ، قفزة نوعية في إنتاج اللحوم البيضاء حيث قدمت الحكومة تسهيلات وامتيازات للفلاحين وغيرهم من المواطنين الراغبين في الاستثمار في تربية الدواجن وإنتاج البيض ، وبالفعل قد تمكنت البلاد وفي فترة وجيزة من تحقيق اكتفاء ذاتي في هاتين المادتين الضروريتين، وتمكن كل الجزائريين لأول مرة في حياتهم من تذوق طعم "الدجاج الاصطناعي" بعدما تعودوا على لحم الدجاج البري الذي تقوم و أمهاتنا و جاتنا العجائز بتربيته في البيوت.

ـ المعارضة الإسلامية والعلمانية

رغم أنه كان شخصا كريما وبدأ عهدته الأولى بتسوية العديد من الملفات السياسية في إطار نوع من المصالحة غير المعلنة ، و أصدر قرارات العفو على عدد من المساجين السياسيين أبرزهم الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة ، والشيخ نحناح وبوسليماني اللذين دبرا عملية تخريب أعمدة الهاتف في العهد السابق - في إطار النضال الإسلامي المزعوم ـ وعندما نتعرض بالدراسة والتحليل لبعض الأحداث العامة التي وقعت في هذه العهدة الرئاسية من محاولات يمكن تسميتها بالاستعراضية هنا وهناك ومن عدة اتجاهات، حاولت استغلال بعض الظروف للإعلان عن نفسها كالتيار الإسلامي ، الحركة البربرية ، دعاة حقوق الإنسان ، ندرك السر الكامن وراء لجوء الرئيس بن جديد فور انتخابه رئيسا للجمهورية إلى تعيين شخصية عسكرية برتبة عقيد (وهي أعلى رتبة عسكرية في ذلك الوقت) في منصب الوزير الأول ، فقد كان الرئيس يعي من دون شك من خلال خلفيته العسكرية وحسه الأمني وتجربته المهنية خلال الثورة وبعد الاستقلال ، ما يجري داخل البلاد بعد عشرين سنة من الاستقلال ، وهي مرحلة أفرزت جيلا جديدا من المواطنين ، يختلف بالضرورة عن جيل الثورة في تصوراته وأفكاره وآرائه ومواقفه، كما كان يعي بصفته المسؤول الأول في البلاد كل التطورات السياسية والفكرية والاجتماعية التي شهدها العالم سواء من خلال قراءاته الخاصة ، أو من خلال مستشاريه ومحيطه وبطبيعة الحال ، حيث تزامن وجوده في كرسي الرئاسة بظهور صحوة إسلامية عالمية أسفرت عن وجهها مباشرة بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وإن كانت إرهاصاتها قد بدأت

تلوح في الأفق كما يرى العديد من المؤرخين والمحللين بعد نكسه جوان ١٩٦٧ وانتصار الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية واحتلاله عدة أجزاء من الوطن العربي بعد فلسطين ، ولذلك فإن نظام الشاذلي بن جديد الذي أحاط نفسه بشخصيات سياسية محسوبة على التيار العربي الإسلامي وحاول الاستفادة من أفكارها في إعادة ترتيب البيت بعد تصفية مجموعات متطرفة من الشيوعيين والفرنكوفونيين ، وكان من الرؤساء العرب والمسلمين القلائل الذين اعترفوا بالثورة الإسلامية الإيرانية وأرسل إطارا ساميا بالرئاسة إلى الإمام الخميني، ليقدم له تهانيا وتبريكات الجزائر حكومة وشعبا على نجاح الثورة ، ضاربا بعرض الحائط كل ردود الأفعال المحتملة - داخليا وخارجيا ، كما جاء الإفراج عن الشيخين نحناح وبوسليماني، وتوظيفهما كدعاة متجولين في وزارة الشؤون الدينية وتزويدهما بسيارة خاصة وتكليفهما من وزير القطاع شخصيا، الشيخ عبد الرحمن شيبان، حسب ما قال عبد الرزاق مقري في شهادته حول مآثر الشيخ شيبان بعد وفاته في الشروق:... ثم جاءت ملتقيات الفكر الإسلامي لتطرح محاور جديدة هي ضمن صلب اهتمامات الرأي العام الوطني والعالمي وأكدت صلاحية الإسلام كعقيدة وشريعة للتطبيق في كل زمان ومكان، ويكفي أن تكون هناك إرادة سياسية شجاعة لتستفيد البلاد من كل ما يطرحه الإسلام من أفكار وحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقنية التي تواجه العالم. لقد حاول نظام بن جديد سبق الأحداث واحتواء ظاهرة الصحوة الإسلامية وتوجيهها ، وربما الاستفادة منها بما يخدم مصلحة البلاد، والحيلولة دون الصدام معها أو عرقلة مسارها الطبيعي، وفي المقابل فإن رسائل النظام إلى النخب الإسلامية لم تفهم كما يجب و ربما لم تصل بالمرة ، فلم يتمكن النظام من كسب ثقة الشباب الذي فتح عينيه على صحوة إسلامية عالمية وعلى أصوات مشايخ ودعاة من الداخل والخارج – واكتشف فجأة كتابات - سيد قطب ، و خطب الشيخ كشك النارية ، وفي نفس الوقت كان الخطاب الرسمي غير واضح المعالم فيما يتعلق بقضية الشريعة الإسلامية، مكانتها وموقعها في التشريع وفي نظام الحكم ، و سجلنا تناقضا صارخا بين النوايا و الواقع ، فالمظهر العام لنظام الحكم، سواء في تنظيرات الحزب ومواقفه أو في رسائل الإعلام أو في نوعية الثقافة المقدمة أو حتى في التعاملات التجارية، كان يقدم الجزائر كدولة علمانية على أكثر من صعيد ، وهنا نعود إلى الوراء إلى القضية المزمنة والتي ضلت منذ استرجاع السيادة الوطنية مؤجلة إلى حين، تارة بمبرر ترتيب الأولويات وأخرى بمبرر القضاء

على مخلفات الثورة ، وأخرى انتظار- نجاح الثورات الثلاث والاستغناء عن الدول الكبرى، وهي قضية المرجعية السياسية والفلسفية لنظام الحكم والدولة، وهي تمثل الشطر الأخير من أهداف ثورة نوفمبر العظيمة (إقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية) فغياب الإطار الإسلامي للدولة كما نص عليه بيان أول نوفمبر لم يعد مشكلة خلافية بين أجنحة متصارعة داخل الثورة انتقلت إلى داخل النظام بعد استرجاع السيادة الوطنية ، لكنه أصبح قنبلة موقوتة تهدد تفجير النظام والبلاد ، وهذه القضية الحساسة كانت بحاجة إلى شجاعة سياسية وقرار سياسي لم يكن بمقدور نظام بن جديد أو غيره الحسم فيه بالصورة التي يتصورها بعض الإسلاميين المتحمسين ، فهناك مساحة بين الأفكار والتصورات المجردة والتنظير والخطاب الحماسي في المساجد أو الملاعب، والكتابات اللاذعة ، وبين الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي والعالمي المتشابك ، وفي تقديري أن قضية الشريعة الإسلامية في الجزائر على الأقل قد حسمت قبل انطلاق الثورة، وهي قضية سيادية وقضية دولة وليست قضية حزب سياسي أو شخصية سياسية أوعلمية أو أي طرف آخر، وكان من المفروض أن تحسم على مستوى الدستور بالإشارة إلى أن الجزائر دولة عربية مسلمة، وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر أساسي للتشريعات ، وكان يكفي نقل الفقرة التي وردت في بيان أول نوفمبر كما هي وتضمينها في الدستور (الجزائر جمهورية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية) وبهذا الشكل تتمكن الدولة وليس النظام من تفكيك القنبلة الموقوتة وسحب الورقة الإسلامية من تلاعبات سماسرة السياسة وتجار الكلام ، أليس تدعى كل التنظيمات السياسية اليوم أن مرجعيتها السياسية هي بيان أول نوفمبر، وحتى الأحزاب الإسلامية غيرت من خطابها الحماسي وتذكرت أخيرا بيان أول نوفمبر والظاهر أن البون قد كان شاسعا بين الخطاب السياسي والشعارات والتوصيات المسبقة عن المؤتمرات واللقاءات الفكرية وبين الواقع، فحتى ذلك الوقت مازال الميثاق الوطني طبعة ٩٦ في جانبه الإيديولوجي على الأقل هو الوثيقة المرجعية لنظام الحكم، رغم اعتراض وتحفظ العديد من النخب السياسية والفكرية عليه، فمن جانب كانت هناك إرادة سياسية تبدو مترددة وغير قادرة على الحسم في موضوع مرجعية نظام الحكم والموقف من الإسلام كعقيدة وشريعة، ويكتفي فقط في كل مرة بالتأكيد على "أن الإسلام هو دين الدولة" ومن جانب آخر هناك أصوات ومتنظمات نخبوية وشعبية تتطلع إلى مزيد من الخطوات عملية على صعيد الواقع ...

خطوات جريئة تحسم قضية المرجعية السياسية والفكرية وتضع النقاط على الحروف".

- تجمع النخبة الإسلامية بالعاصمة

في تقديري أن التجمع الذي أشرف على تنظيمه عدد من الشخصيات الجزائرية المحسوبة على التيار الإسلامي بالجامعة المركزية في العاصمة في الثمانينيات ، لم يكن سوى محاولة فاشلة ومتسرعة لاستعراض العضلات أمام النظام ، الذي سارع بالقبض على أعضاء المجموعة والزج بهم في السجن ، وقبل أن نستعرض أهم الظروف والأسباب التي دعت لهذا التجمع وأهم المطالب والشخصيات التي شاركت فيه وتداعياته على جميع الأصعدة ، يمكن القول إن النخب الإسلامية في ذلك الوقت لم تحسن استغلال الظروف والمساحات الحرة التي أتاحها نظام بن جديد لمختلف أطياف المجتمع، ولم تحسن قراءة توجهاته الليبيرالية و الإسلامية ، بالإضافة إلى تسرعها وعدم مراهنتها على الوقت، وسوء تقديرها لصعوبة الانتقال المفاجئ من نظام إلى نظام ، ناهيك عن الفراغات الداخلية ومراكز القوة والنفوذ التي تحتاج إلى حكمة ومرونة ، وإلى وقت طويل لتكسرها أو على الأقل تقوم بتحييدها ، ومعظم الشخصيات الوطنية التي تطوعت للعمل الإسلامي في ذلك الوقت كانت تفتقر الى:

- أولا: المؤهلات العلمية: أي التخصص في العلوم الإسلامية بحيث لم تتلق الشريعة الإسلامية بطريقة علمية أكاديمية نظرا لعدم وجود جامعات وكليات للعلوم الإسلامية بالجزائر في ذلك الوقت، وفي غالب الأحيان لا يبعد تخصصها العلمي عن الحقوق أو الأدب العربي، وكان من المفروض أن تكون نفسها أولا من العلوم الإسلامية بأهم الجامعات الإسلامية خارج الوطن – وهذا أول شرط وضعه – العلماء والمنظرون، لمن يدفع نفسه إلى صدارة المنابر للتوجيه والإرشاد: وكما يقال فإن فاقد الشيء لا يعطيه.

- أن بعض الدعاة حاولوا حرق المراحل والقفز مباشرة إلى المطالبة بضرورة تطبيق الشريعة، دون تحضير للأجواء وبناء القاعدة الإجتماعية و تحصين المجتمع علميا وخلقيا وسياسيا وفكريا.

- ثانيا: كان المفروض أن ينخرط الدعاة والمفكرون وكل النخب الإسلامية في ثورة ثقافية وعلمية تأخذ طابعا إسلاميا وتنطلق من المساجد ومدارس تعليم القرآن بناء وتأطيرا وانتهاء بإكماليات وثانويات للتعليم الإسلامي وصولا إلى كليات وجامعات لتدريس العلوم الإسلامية ولا تكتفي فقط بتدريس الطلاب "الشريعة وأصول الدين" فهناك فرق جوهري بين "العلوم الإسلامية" و"علوم الدين"، وإقامة المجتمع الإسلامي يحتاج في البداية إلى تعليم إسلامي يبدأ على الأقل من المرحلة المتوسطة حيث يكون التلميذ قد تلقى في التعليم الابتدائي مبادئ اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم، ثم يبدأ التخصص التدريجي في مرحلة التعليم الثانوي، حيث يدرس الطالب كل العلوم والمعارف باللغة العربية ومن منظور إسلامي، بالإضافة إلى علوم الشريعة وأصول الدين أو الثقافة الإسلامية التقليدية كالعقيدة والفقه والحديث النبوي والسيرة، وهي علوم ضرورية لتكوين نخب من المتخصصين في الشريعة الإسلامية، وهناك علوم إسلامية معاصرة وهي الاقتصاد الإسلامي والإعلام الإسلامي والأدب الإسلامي والسياسة الإسلامية وعلم التربية وعلم النفس، وعلم المكتبات، والإدارة والنشر، (من منظور إسلامي) ويمكن إضفاء مسحة إسلامية حتى على العلوم الطبيعية والتقنية. قد يقول قائل إن هذه المهمة الضخمة هي من صميم "الدولة" ومن مهامها الرئيسية لأن المجهود الشعبي ومهما بلغ من قوة لا يمكنه أن يصل إلى درجة بناء المعاهد والجامعات والثانويات وتكوين أجيال من الطلبة المتخصصين في مختلف العلوم الإسلامية الحديثة وهذه القضية تحتاج إلى قرار سياسي يكون في مستوى قرار "التعريب" وهو أسلمه مختلف العلوم الإنسانية والتقنية وعلى كافة المستويات في إطار ثورة ثقافية وعلمية واعدة، ذلك صحيح ولكن يمكن للنخب الإسلامية التي تتطلع إلى تغيير وجه النظام والمجتمع إلى الأحسن أن تبادر الى توجيه أتباعها ومريديها إلى التخصص في تلك العلوم والمعارف من أجل تكوين قيادات إسلامية شابة وواعدة مسلحة بالعلم والمعرفة الحديثة من منظور إسلامي، يمكنها اقناع المترددين والتأثير عليهم بتقديم بدائل إسلامية ممكنة وقابلة للتطبيق في مختلف مجالات الحياة، وعدم الاكتفاء بالوعظ والإرشاد الديني ورفع الشعارات ... ونعود الآن لنؤكد أن اجتماع النخبة الإسلامية بالجامعة المركزية وبغض النظر عن شرعية المطالب السياسية والاجتماعية المرفوعة ، فهو من الناحية التاريخية يعتبر أول نشاط سياسي علني تقوم به النخبة الإسلامية ، كان الهدف منه هو لفت انتباه النظام واستعراض العلاقات وممارسة نوع من الضغط السياسي على النخبة الحاكمة

التي كانت تعتقد أن وبمجرد وضع مادة في الدستور تشير صراحة إلى أن "الإسلام هو دين الدولة" تعبير كاف لإقناع الرأي العام المحلي، ولكن الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤكد أننا بعيدون بآلاف الأميال عن أهم مظاهر الدولة المسلمة. (في الإدارة، والإعلام والثقافة والتعليم والبنوك و غير ذلك) فمظاهر الدولة العلمانية كانت طاغية في كل مجالات الحياة والمفهوم العلماني للإسلام هو السائد في الدولة والمجتمع، مجرد علاقة روحية بين الإنسان والله ، الإسلام لا يتجاوز جدران المساجد ، والاكتفاء بتنظيم بعض الشعائر الدينية والاحتفال بالمواسم الدينية كالعيدين وعاشوراء والمولد النبوي الشريف.

- بويعلى مغامر فاشل

مصطفى بويعلى هو مجاهد جزائري ينتمي إلى جيل الثورة وبعد الاستقلال أختار أن يكون في صف المعارضة (العلمانية الفرنكوفونية البربرية الشيوعية) وهو تحالف ضم في ذلك الوقت العديد من – رموز الثورة – المعادين للتوجهات العربية الإسلامية لنظام أحمد بن بلة، ومع إعلان حسين آيت أحمد تمرده العسكري على النظام في ديسمبر ١٩٦٣ كان بويعلى ضمن أوائل المجاهدين الذين انضموا إليه وشاركوا في قتال إخوانهم أبناء الجيش الوطني الشعبي في جبال القبائل ، مستواه الثقافي والعلمي بسيط جدا لكنه انكب على قراءات حرة في الكتب الإسلامية. واتخذ من بعض مساجد العاصمة منابر لإلقاء خطب حماسية ضد النظام ، بعد التصحيح الثوري في جوان الذي جاء كتتويج لنهاية تمرد حسين آيت أحمد، ولقطع الطريق أمام تحالف سياسي بين نظام بن بلة ورموز الثورة المضادة تم تعيين مصطفى بويعلى منسقا لفدرالية جبهة التحرير الوطني بالشراقة / العاصمة، وهو منصب سياسي مرموق في ذلك الوقت، لكنه لم يبق فيه مدة طويلة فتم طرده من منصبه بسبب تجاوزه للخطوط الحمراء، ومحاولته تقمص دور المحامي لأرامل وأبناء الشهداء، وارتكابه خطأ برطوكوليا كلفه البقاء خارج "السلطة" وإلى الأبد، بعدها اشتغل كاتبا في إحدى بلديات العاصمة ثم تحول إلى شركة إنتاج الوسائل الكهربائية (سوناريك) كرئيس قسم ، وجد مصطفى بويعلى – بحكم – تدني مستواه الثقافي والعلمي أن أحسن طريقة لمعارضة نظام الشاذلي بن جديد هي "ركوب موجة الدين" واستغلاله لتحقيق مآرب شخصية فاتخذ من مسجد صغير بمدينة العاشور بالجزائر العاصمة منبرا لتقديم دروس بسيطة في علوم الدين، ثم تحولت تلك الدروس إلى

خطب سياسية نارية تجاه نظام الحكم ، الذي كان هو أحد إطاراته المتوسطة باعتباره مجاهدا و مناضلا في الحزب الحاكم "برتبة" مسؤول فدرالية، ثم ما لبثت مصالح الأمن العسكري أن تفطنت إلى نشاطه بعدما لاحظت الإقبال الكبير للمواطنين للصلاة في مسجد العاشور أيام الجمعة وبطبيعة الحال ، كان عناصر الأمن من المستمعين لدروسه وخطبه النارية ضد النظام ، وطالبه بصراحة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار وعن بداية الصدام بين بويعلى والسلطة يقول شقيقه –سيد أحمد في شهادته لجريدة الشروق ع ١٧ ديسمبر ٢٠١٢: "بدأت مضايقة أجهزة الأمن لأخي مصطفى سنة ١٩٨٢، ولاحظنا أنهم يحضرون دروسه وخطبه بالزي المدني بشكل مكثف ، ويتظاهرون بعد الدروس أنهم يسألونه عن أمور فقهية . وبعد اشتداد مضايقات الأمن عليه اضطر إلى الاختفاء عن الأنظار لمدة قصيرة ثم جاءته فكرة الصعود إلى الجبل ، لكن قبل ذلك وحسب ما يروي الشاهد لجريدة الشروق فإن نظام الشاذلي بن جديد لم يكن متضايقا أو محرجا من تلك الدروس أو الخطب التي كان يلقيها بويعلى في مسجد صغير بمدينة صغيرة بضواحي العاصمة بدليل أن مجموعة من المجاهدين قد لعبت دورا في تهدئة أعصابه وحاولوا تنظيم لقاء مع المدير العام للأمن الوطني وهو في ذلك الوقت السيد الهادي لخذيري وكما يقول الشاهد في نفس المصدر: "المجاهدون ومنهم بورقعة – من قادة الولاية الثالثة – نظموا هذا اللقاء لحل المشكل نهائيا، استقبلهم لخذيري في مكتبه بكل ترحاب وتناقش الطرفان حول مضامين الخطب والمضايقات التي كان يتعرض لها أخي فقال له الهادي لخذيري – اذهب وقدم خطبك وبلغ رسالتك ولن يضايقك أحد بعد اليوم – وبالفعل لم يضايقه أحد بل أحضروا له سيارته ٤٠٣ إلى المنزل بل قدموا له قطع غيار جديدة ، وحتى رجال الأمن الذين كانوا يقصدون مسجد العاشوراء اعتذروا منه وتوطدت العلاقة بين رجال الأمن والعائلة ، حتى جوازات السفر إلى الحج قدموها لنا"، لكن رفاقه في الجبل لم يكونوا راضيين عن رضى السلطة ولم يعجبهم كيف امتدت حبال الود بين عائلة مصطفى بويعلى ومصالح الأمن ، ولذلك سيقومون برد فعل عنيف لقطع تلك الحبال الممتدة بين الطرفين، فقد اتهمه رفاقه بسرعة بالخيانة وأصبح بين نارين – نار النظام التي قد تحرقه في أي وقت من الأوقات ونار رفاقه في الجبل الذين ينتظرون الوقت المناسب للرد عليه ومكافئته ، وبدلا من تهدئة خطابه ولو لفترة وجيزة واستغلال – صمت السلطة أو تجاهلها له ـ واستثمار الهامش الكبير الممنوح له من حرية التعبير في توعية المجتمع أخلاقيا واجتماعيا

وسياسيا، بأسلوب لا يترك لمصالح الأمن أثرا أو دليل يسمح لها بمتابعته ، قام بحرق جميع أوراقه وفضل الرد على خطاب رئيس الجمهورية ونقده في دروسه وخطبه وكان يخطط لتنظيم مسيرة شعبية للمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية وفضل العيش في الخفاء فدخل مجال السرية الأمر الذي استفز مصالح الأمن التي كانت تفضل بقاءه – تحت حراسة – غير معلنة - يمارس نشاطه الدعوي داخل مسجد معروف ويقدم دروس وخطب يمكن للجميع الاستماع إليها وتسجيلها ومراقبتها ، وعن قضية بويعلي بصفة خاصة وواقع النشاط الإسلامي غير الرسمي في الجزائر مطلع ثمانينيات القرن الماضي يقول السيد: عبد الحفيظ بن علي المدعو عبد الخالق وهو "إرهابي تائب" في كتاب له بعنوان (الجماعات الإسلامية في الجزائر تاريخ ودراسة) والذي نشرت فصول منه جريدة الشروق في شهر مارس ٢٠٠٩ "كانت أول جماعة تبنت العمل المسلح في تحقيق أهدافها في الجزائر هي جماعة مصطفى بويعلى وقبل هذا في سنة ١٩٧٩ انعقد ملتقى العاشور الذي كان الهدف منه توحيد الفصائل والجماعات التالية –الاتجاه السلفي، الإخوان، جماعة التبليغ والدعوة ، جماعة الطليعة ، في سنة ١٩٨٠ بدأ النظام الجزائري يتجه نحو الانفتاح السياسي والاقتصادي، وهو الأمر الذي جعل بعض الجماعات "الإسلامية" تصمم على إقامة خلافة إسلامية ، أنشأ بويعلى الحركة الإسلامية المسلحة ، في المرحلة الأولى نظم بويعلى الحملات التأديبية على المحلات التي تبيع المشروبات الكحولية، وأماكن الدعارة... وتم توزيع منشورات تحريضية فيها دعوة صريحة إلى الجهاد واتهام النظام بالطغيان والكفر، وصاحبها توزيع أشرطة مسموعة بصوت بويعلى يدعو فيها علماء الجزائر إلى تأييده والشعب إلى الالتحاق به... وتطورت الأمور فيما بعد إلى التفكير ثم التخطيط لاغتيال رئيس الحكومة آنذاك محمد بن أحمد عبد الغني ، واختطاف المسؤول الكبير في جبهة التحرير محمد شريف مساعديه، لكن التنفيذ لم يتم بسبب العمل المباغت الذي قامت به قوات الأمن ضد بعض أفراد الجماعة... وكانت أول عملية كبيرة قام بها مصطفى بويعلى مع جماعته هي استهداف مدرسة الصومعة للشرطة بالبليدة وقد وقعت في ليلة ٢٦ أوت ١٩٨٥، حيث تسللوا ليلا ووضعوا أيديهم على ترسانة حقيقية من السلاح، هزت هذه العملية أركان النظام وبدأت حملة المطاردة التي لم تدم أكثر من ستة (٦) أشهر لتصل إلى أغلب أفراد التنظيم الذين سقطوا تباعا.

- تعليق وتحليل

تجلى لنا من خلال استعراض مسيرة الإرهابي مصطفى بويعلى وجماعته وتتبع نشاطه منذ بداياته الأولى بمسجد العاشور إلى هجومه على مدرسة الشرطة وقتل حراسها وسرقة الأسلحة، دون أن نذكر نهايته المعروفة، مستوى التفكير المتدني للمسلمين ونظرتهم السطحية لقضية شائكة وعميقة وهي قضية العودة إلى اعتماد الإسلام كمرجعية سياسية وفلسفية لنظام الحكم ومصدر أساسي للتشريع، وكيف يريد بعض المغامرين أن يصلوا إلى تحقيق هذا الهدف بسرعة وبأقصر الطرق كما يتصورون.

- شخصية بويعلى

مصطفى بويعلى على حسب ما يبدو من سيرته وظروفه فهو إنسان مغامر، متسرع ، عاطفي لا يستعمل –العقل- ويترك العاطفة تقوده في أي اتجاه، كان يبحث عن دور أكبر من إمكانياته الثقافية والعلمية التي منحه إياها الله، ليس له أي مبدأ أو اتجاه سياسي ثابت ، فهو سمسار وتاجر سياسة يبحث عن أي طريق توصله إلى تحقيق مصلحته المادية، كان منذ الاستقلال ينتظر دورا أكبر من حجمه ولذلك انخرط في تنظيم علماني فرنكوفوني بربري مسلح قاده حسن آيت أحمد في سبتمبر ١٩٦٣، دون أن يدرك حقيقة وأسباب التمرد العسكري على النظام، والجميع يعرف بأن آيت أحمد رفع السلاح ضد نظام بن بلة لأسباب إيديولوجية تتعلق بالإسلام والعروبة والبربرية فالنظام كان يسعى لإعطاء الإسلام والعربية موقعهما الطبيعي ، وقام بخطوات جريئة في مجالي التعريب وتدريس العلوم الإسلامية غير أنه لم يعترف بالبربرية إطلاقا إلا من حيث هي جزء من تاريخنا السياسي والثقافي وجزء من التراث الفلكلوري ليس إلا ، وهي عبارة عن لهجات متعددة مازالت تستعمل في عدة مناطق من الوطن ، وهي كذلك إرث تاريخي مشترك لكل الجزائريين ولا يمكن لأي منطقة أو شخصية أو طرف أن يحتكر الحديث باسم البربرية واستغلالها لأغراض سياسية ، ورغم تورط بويعلى في مغامرة عسكرية فاشلة في بلاد القبائل ، وبعد التصحيح الثوري ١٩جوان ١٩٦٥، تم تعيينه منسقا لفدرالية الشراقة لحزب جبهة التحرير الوطني، وهو منصب سياسي مهم، وفي التحليل النهائي لشخصية بويعلى نجد أنه:

١- شخص مغامر ومتسرع يبحث منذ شبابه عن دور أكبر من حجمه بغض النظر عن المبادئ ، فالمصلحة الشخصية هي الأهم.

٢- من الناحية المادية نال حظه وعين في منصب سياسي رغم توجهه في المشاركة مع تنظيم مسلح.

٣- ارتكب بعض الأخطاء البرطوكولية ، صنفت كأخطاء جسيمة بالنسبة للأعراف و التقاليد النضالية الحزبية .

٤- حاول أن يتقمص دور "البطل" المدافع عن أرامل وأبناء الشهداء.

٥- حاول تقمص نفس الدور الذي قام به العقيد شعباني مطلع الاستقلال حول قضية –الحركي- (الخونة و عملاء فرنسا) وأسطوانة- تطهير صفوف الثورة.

حتى بعد طرده من صفوف الحزب ، تحصل على وظيفة هامة بإحدى أهم الشركات الوطنية في ذلك الوقت ، لكن طموحه على ما يبدو كان أكبر من ذلك.

٧- أدرك أن نقطة ضعف النظام هي موقع الشريعة الإسلامية في نظام الحكم فحاول ركوب هذه الموجة "السهلة" والجاذبة والمؤثرة في الشارع، ورغم ذلك فإن النظام- شجعه على تقديم الخطب و الدروس - بكل حرية.

٨- تجاوز الخطوط الحمراء، وسعى إلى "إقناع" النخبة الإسلامية، بضرورة إعلان الجهاد على النظام، دون أن يجد أية – شخصية إسلامية - محترمة تفتي له أو تؤيده في فكرته ، فالقاعدة الإسلامية في هذا المجال معروفة لدى الجميع "من رفع علينا السلاح فليس منا" "إلا أن ترو كفرا بواحا " "إلا إذا منعوكم من الصلاة".

٩- الموقف من الأنظمة التي تحكم في البلاد الإسلامية بقوانين وضعية قضية شائكة تحتاج إلى دراسات وتحاليل من طرف علماء وأكاديميين متخصصين في الشريعة والقانون.

١٠- إعلان الجهاد ليس لعبة أطفال ، فهو اليد الشرعية لمواجهة أعداء الله وأعداء الإسلام وأعداء الوطن، وليس تقنية "لاقتتال داخلي وحرب أهلية".

١١- أن المسمى بويعلى قام بارتكاب جريمة اعتداء على مدرسة وطنية لتكوين إطارات الشرطة، وربما يكون قد قتل بعض الحراس وقام بسرقة الأسلحة، لاستعمالها في قتال إخوانه المسلمين ، فكيف يعقل أن يسرق الإنسان المال والسلاح، ثم يستعمله في الجهاد.

- الربيع الأمازيغي

القضية الثالثة التي واجهها نظام الشاذلي بن جديد في عهدته الأولى، بعد مطلب الإسلاميين ومشكلة الإرهاب "الإسلامي" هي قضية الأمازيغية المزعومة وقبل أن نستعرض هذا المحور بالدراسة و التحليل ، تعود قليلا إلى الوراء لتكشف الخيوط الأولى لهذه القنبلة الموقوتة.

- الشعب الجزائري أصله بربري

عند تقليب أوراق التاريخ وهذه المهمة متوفرة للجميع وحتى أطفال المدارس تكتشف لأول وهلة أن أول جنس سكن منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة هم "البربر" وهم نوع من البشر لهم سماتهم الخاصة وملامحهم وعاداتهم وتقاليدهم التي يتميزون بها عن غيرهم من الأجناس الأخرى ، كالعرب، والفرس ، والهنود ، والأتراك ، والسودان ، وقد أسس البربر مملكة نوميديا الغربية "ماسيليسا" التي تمتد بين الوادي الكبير شرقا ووادي الملوية غربا وعاصمتها "سيقا" ومن أبرز ملوكها "سيفاقس" ثم ابنه "فرمينا" ومملكة نوميديا الشرقية "ماسيليا" وامتدت حدودها من الدولة القرطاجية شرقا والوادي الكبير غربا وعاصمتها "سيرتا" ومن ملوكها الأوائل "يلماس" و"غايا" واستمرت في عهود: ""ماسينيسا" "و"مكيبيسا" و"يوغرطة"، ثم اتحدت المملكتان وأضحت تسمى المملكة النوميدية ، واعتمدت نظام حكم ملكي ووراثي توفر فيه حدا أدنى من الديمقراطية من خلال "مشاركة الشعب في إدارة المملكة بواسطة مجلس الشيوخ الذي يتكون من رؤساء القبائل والعلماء وقادة الجيش، اهتم النوميديون بالزراعة وتربية الماشية وأضحت البلد الزراعي الرئيسي لدول حوض المتوسط كما طوروا صناعات محلية في مجالات الأسلحة والمنسوجات والفخار والمعادن والحلي، وقاموا بصك عملة محلية، كما اهتموا بالنشاط العمراني وقاموا بتشييد عدة مدن (سيرتا، سيقا، بول) وتفننوا في تشيد الأضرحة ، ومن آثارهم التي بقيت إلى اليوم- صومعة

ضريح "ماسينيسا" بالخروب ولاية قسنطينة، وضريح "إمدغاسن " بضواحي مدينة باتنة ، وضريح "تينهينان" بتمنراست، وأضرحة أخرى بولايتي تيبازة وتيارت.

- اللغة البربرية...؟

لم تكن للبربر لغة رسمية لها خصائص ومميزات اللغات الحية كالحروف والقواعد، ولذلك تعلموا اللغات الأجنبية السائدة في ذلك الوقت (الفينيقية، المصرية، الرومانية، العربية القديمة) واعتمدوها كلغات رسمية والفوا بها، ولم يترك النوميديون أي أثر مكتوب بلغة بربرية أو أمازيغية مزعومة - وكل ما وصلوا إليه هو اختراع رموز وأشكال- سميت "التيفيناغ" وجدت منقوشة على أرضية جبال الطاسيلي بولاية تمنراست، ومن أبرز العلماء النوميديين "يوبا الثاني" و"أيولوس"، "فيرنطونبوس"، و"أغسطين" وكما تقول المصادر التاريخية فإن قادة الدولة النوميدية اختاروا في ذلك الوقت لغة عالمية واعتمدوها كلغة رسمية للتعاملات المحلية والأجنبية وهي اللغة "الرومانية" وهكذا نستخلص من هذا السرد التاريخي حقيقة كبرى وهي عدم وجود ما يسمى باللغة البربرية أو الأمازيغية.

- اللهجات البربرية

استعمل النوميديون لغة أجنبية في تعاملاتهم الرسمية وفي علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع الدول الأجنبية ، في حين إبتكر المواطنون لهجات محلية يتخاطبون بها ويستعملونها في حياتهم اليومية، وقد بقيت بعض هذه اللهجات سائدة إلى اليوم "الشاوية" وتستعمل في بعض مناطق الشرق "باتنة، أم البواقي، خنشلة، مناطق من تبسة و سوق أهراس ، جنبا إلى جنب مع اللهجة العربية الدارجة واللغة العربية و تستعمل هذه اللهجة بكثرة في المناطق الجبلية ولدى كبار السن ، كما تشتهر اللهجة القبائلية في منطقة –تيزي وزو، بجاية وجزء من ولاية البويرة.

- زوال الدولة النوميدية ، وبداية العهد الإسلامي

عانت الدولة النوميدية من الاستعمار الروماني والوندالي والبيزنطي الذي استهدف استغلال الشعب البربري والسيطرة على أرضية ، إغتصاب سيادته و تغيير ثقافته وعاداته وتقاليده، غير أن النوميديين لم يستسلموا للأمر الواقع وقاوموا الاستعمار بشراسة ، وظهر في صفوفهم ثوار كبار أبرزهم "يوغرطة" "تاكفاريناس"

"بيداس"، وعندما دخل المسلمون الأوائل أراضي شمال إفريقيا في محاولة استكشافية وجودها مستعمرة من طرف البيزنطيين، وفي محاولتهم الثانية لفتح المنطقة ونشر الدين الإسلامي واجهتهم عدة إشكاليات على الأرض أهمها- تضاريس المنطقة، مقاومة مزدوجة وغير موحدة (مقاومة البيزنطيين ، ومقاومة السكان الأصليين) ومن أبرز الشخصيات النوميدية التي وقفت في وجه "الفتح الإسلامي" اعتقادا منها أنه مجرد استعمار أجنبي لا يختلف كثيرا عن الاستعمار السابق "القائد البربري كسيلة والقائدة "الكاهنة"، لكن ذلك الاعتقاد لم يكن سليما من جميع النواحي، حيث شكل الفتح الإسلامي في حقيقة الأمر- إنقاذا للشعب النوميدي من مخالب الاستعمار البيزنطي أولا ، وتحرير الشعب ، ليكون جاهزا لاستقبال رسالة الإسلام ، وهكذا تمكن القائد الإسلامي عقبة بن نافع وبعد تأسيس مدينة القيروان سنة ٦٧٠م لتكون قاعدة لفتح المغرب العربي وإفريقيا والأندلس، باقتلاع الوجود البيزنطي من الجزائر وخاض معارك قاسية في كل من"باغاي" "لامبيز" "تيهرت". قاوم كسيلة والكاهنة الجيش الإسلامي بشراسة وعنف دون جدوى ، وكانت آخر معارك النومديين هي التي جرت بين الكاهنة والقائد الإسلامي العظيم حسان بن النعمان الذي تمكن من تجاوز دهائها ومكرها والانتصار عليها ، وتعتبر سنة ٧٠١م هي تاريخ نهاية الدولة النوميدية بالجزائر وفي نفس الوقت البداية الفعلية للعهد الإسلامي ، حيث تمكن الفاتح حسان بن النعمان بعدما وضعت الحرب أوزارها من تقديم مبادئ الدين الجديد إلى السكان النوميديين ، واستوعب عدد كبير منهم في جيشه، وأصبحت المنطقة تعرف بالمغرب الإسلامي ومنها انطلقت جيوش الفاتحين في اتجاه إفريقيا والأندلس ، وأنجبت أرض البربر قادة إسلاميين تولوا بدورهم تثبيت الإسلام في بلادهم تم تصديره إلى الخارج ومن أبرزهم فاتح الأندلس- طارق بن زياد (انظر كتب تاريخ الجزائر، د: محمد الشلبي، عبد الرحمن الجيلالي، صالح فركوس

من خلال هذا السرد التاريخي المختصر تتضح أمامنا الحقائق التالية:

١- أن السكان الأصليين للجزائر والمغرب العربي وجزءا من مصر هم البربر.

٢- أن البربر أسسوا مملكتي "نوميديا" الشرقية و"نوميديا" الغربية ثم توطدت المملكتين في مملكة واحدة هي "نوميديا".

٣- أن هذه المملكة كانت تستعمل في إدارة شؤونها الرسمية الداخلية والخارجية لغة أجنبية وهي اللغة الرومانية "لغة المستعمر" ولو كانت تملك لغة حية قادرة على التواصل وقابلة للاستعمال في الداخل والخارج لما تردد ملوك نوميديا في استغلالها حيث أن اللغة هي جزء هام من السيادة.

٤- أن النوميديين لم يتركوا أي أثر ثقافي أو فكري مكتوب، وأن ما توصلت إليه الأبحاث هي بعض الخطوط والأشكال والرموز سميت مجازا بخط "التيفيناغ".

٥- أن الدولة النوميدية انتهت وزالت سنة ٧٠١م، وأضحت في أوراق التاريخ وأن سكان المنطقة دخلوا في الإسلام بعد مناوشات وحروب وأصبحوا مسلمين يستعملون اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية للإسلام، ولغة القيادة ولغة التعاملات الرسمية واليومية، أما بالنسبة للذين لم يتمكنوا من تعلم اللغة العربية لظروف ما، فحافظوا على لهجاتهم المحلية كوسيلة للتواصل اليومي مع الأهل والجيران. وفي تعاملاتهم التجارية مع بعضهم البعض.

٦- أن عاصمة الدولة النوميدية الموحدة هي "سيرتا" بولاية قسنطينة حاليا ومعظم الآثار البربرية وجدت في مناطق متفرقة من البلاد ، وفي الوسط تعتبر مدينة شرشال غنية بالآثار النوميدية حيث أسس البربر "جامعة" لمنافسة جامعة روما.

٧- أنه ومنذ الفتح الإسلامي وسقوط آخر قلاع الدولة النوميدية الوثنية ، إلى غاية دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر، لم يعرف الجزائريون مشكلة تسمى "اللغة الأمازيغية" أو "الثقافة الأمازيغية" فكيف ظهرت هذه المشكلة؟

- الأكذوبة البربرية

أحسن من تناول موضوع الأكذوبة الأمازيغية بالدراسة والتحليل في الجزائر هو المفكر الجزائري العربي الأمازيغي المسلم الدكتور عثمان سعدي وهو أحد المناضلين المدافعين عن عروبة وإسلام الجزائر، بدأ نضاله مع بداية الاستقلال وكان من أشد المقاومين لكل محاولات "إحياء الوثنية البربرية بلغة فرنسية" يقول المفكر عثمان سعدي: "ولم تظهر النزعة البربرية إلا مع وصول الاستعمار الفرنسي سنة ١٨٣٠، زرعوا بين البربر فقالوا لهم إنكم أنتم الأصلاء في هذه البلاد وأن العرب محتلون ، وأن اللغة البربرية هي الأصلية وأن اللغة العربية لغة غازية... واستقلت بلدان المغرب

العربي فقال الفرنسيون إن بالمغرب أربع لغات وليس له واحدة هي اللغة العربية الفصحى، واللغة الدارجة، والبربرية ، والفرنسية ، بينما هم يقولون أن بفرنسا لغة واحدة هي اللغة الفرنسية ، منكرين اللغات الجهوية الست (٦) بفرنسا، مقنعين بالقاعدة التي تقول: "لغة واحدة أمة واحدة ، تعدد اللغات تعني تعدد الأمم" جريدة الشروق ع/ ٢٦- أفريل -٢٠١٤- وانظر أيضا كتاب -الجزائر في التاريخ للدكتور عثمان سعدي- نشر دار الأمة ، وكتاب المغرب الكبير- رشيد الناطوري.

بدأت أحداث ما يسمى ب "الربيع الأمازيغي" في الحرم الجامعي تيزي وزو في شهر مارس ١٩٨٠، حيث برمجت محاضرة للأستاذ مولود معمري حول الشاعر البربري "سي محند أومحند" في وقت يعتبر الحديث فيه عن الأمازيغية بشكل علني وفي تجمعات شعبية جريمة يعاقب عليها القانون ، وقد حاولت السلطات المحلية تأجيل موعد إلقاء المحاضرة باتفاق مع المحاضر لكن ضغوطات شعبية أجبرته على إلقاء المحاضرة في موعدها. الشاهد على هذه الأحداث الذي يمثل السلطة هو السيد: محمد بوزرام الذي كان يشغل منصب أمين محافظة الحزب لولاية تيزي وزو ، وفي نفس الوقت رئيس مجلس التنسيق الولائي الذي يجتمع في حالات طارئة ويكون من الوالي، ورئيس المجلس الشعبي الولائي، وقادة الأجهزة الأمنية، وقد يتوسع إلى إمناء المنظمات الجماهيرية الشباب والطلبة ، الفلاحون ، العمال، النساء" يقول في شهادته لجريدة الشروق (ع/ ٢٤- أفريل -٢٠١٤-): (وصلتنا معلومات عن برمجة طلاب جامعة تيزي وزو لمحاضرة عن الشعر الأمازيغي القديم يقدمها آنذاك الأستاذ مولود معمري رحمه الله، استقينا المعلومات من الطلبة والأساتذة وتم إعلام السلطات بمكان وتاريخ تنظيم المحاضرة وموضوعها، ودعوت إلى اجتماع طارئ لمجلس التنسيق الولائي، للتباحث حول الموضوع وتبادل وجهات النظر، وكنا نتوقع حدوث تداعيات بناء على ما توفر لدينا من معطيات... اتصلت بالسيد محمد الصالح يحياوي أمين عام جبهة التحرير الوطني آنذاك ، واتصل الوالي حميد سيدي السعيد بوزير الداخلية محمد بن أحمد عبد الغني ، واستمر الاجتماع من العاشرة صباحا إلى ساعة متأخرة من الليل" ووصل القرار النهائي للسلطة وأمرنا بتأجيل المحاضرة لمدة أسبوع وليس إلغاؤها، فأعطيت التعليمات لوالي تيزي وزو باعتباره يمثل الإدارة لتنفيذ القرار... قام الوالي بالاتصال بمولود معمري على رقم هاتف منزله ببن عكنون ، وطلب منه تأجيل المحاضرة نزولا عند طلب السلطات التي رأت أهمية التأجيل

أسبوعا آخر ، واستجاب مولود معمري مباشرة للطلب وأكد موافقته في نفس المكالمة ، وهذا ما رواه الوالي لي شخصيا، ولكن في صبيحة اليوم الموالي ، حوالي التاسعة والنصف أخبرنا الوالي بحصوله على معلومات من الجامعة تؤكد تنقل معمري من العاصمة إلى تيزي وزو وأنه في طريقه إلى الجامعة لتقديم المحاضرة: "عاود الوالي الاتصال بمنزل مولود معمري فأكدت له العائلة أنه توجه فعلا إلى تيزي وزو ، لأن الطلبة أصروا على قدومه لشرح أسباب التأجيل ، فأرسل الوالي مجموعة من الإطارات ورجال الشرطة إلى ذراع بن خدة ليحضروا مولود معمري إلى مكتبه وليس إلى السجن ، واستقبله السيد فلاحي رئيس الديوان وقتها ودخل إلى مكتب الوالي ، حيث تحادثا مطولا حول الموضوع من مختلف زواياه ، وشرح له الوالي أن الشرطة رأت ضرورة تأجيل المحاضرة لأسباب قدرتها بناء على معطيات تملكها، وأن هذا لا يعني إلغاءها، فطلب مولود معمري من الوالي أن يسمح له بمقابلة الطلبة وشرح الموضوع لهم مادام الأمر يتعلق بالتأجيل وليس الإلغاء. وهو ما حصل فعلا ، حيث التقى معمري بالطلبة في حضور مدير الجامعة وشرح الموضوع ثم غادر إلى العاصمة بكل هدوء وبكل حكمة ، بعدها فوجئنا بخروج مظاهرة من الجامعة ... حاولنا التعامل معها بحكمة حتى لا تنفلت الأمور واستمرت المظاهرات عدة أيام... عندما استمرت المظاهرات والمسيرات لما يقارب الأسبوع ، شلت الحياة الاجتماعية وأغلقت المحلات وأضربت المدارس ، وتضرر السكان ، فبدأت الدولة تتدخل لحماية المواطن والممتلكات وكانت المجموعة المشرفة على الاحتجاجات متمركزة في مؤسسات سونيلاك ، والمستشفى والجامعة... تدخلت السلطة بعد مشاورات ولقاءات حضرنا بعضها في مبنى زيغود يوسف بالعاصمة وحضرها وزير الإعلام عبد الحميد مهري – رحمه الله – وزير الداخلية وغيرها من الوزارات المعنية لبحث القضية إلى أن عقد اجتماع على مستوى عال حضره الرئيس الشاذلي بن جديد ولم تكن على علم به ، وتقرر فيه "اقتحام الجامعة" كحل جذري للوضع الذي بات ينغص على المواطنين و في التفاصيل تم اعتقال العناصر المنظمة لتلك الاحتجاجات وبلغ عددهم ٢٤) وقد برع الخيال الشعبي في نسج قصص وحكايات رافعت عملية اقتحام الجامعة وحسب أمين محافظة الحزب بتيزي وزو، فإن منطقة القبائل كانت ساخطة على النظام منذ إقرار الميثاق الوطني في سنة ١٩٧٦ (إن ما حصل كان تحصيل حاصل لتراكمات وخلفيات تاريخية، و المشكل الجوهري بدأ منذ مناقشة الميثاق الوطني، لأن سكان منطقة القبائل طرحوا القضية الأمازيغية

كجزء من الهوية الجزائرية سنة ١٩٧٦، ولم يهضموا إقصاءها من الميثاق الوطني) لكن لماذا تتبنى مجموعة من الأشخاص من سكان منطقة القبائل أغلبهم لا يعرفون اللغة العربية وربما لا يعترفون بالدين الإسلامي هذه القضية، دون بقية المواطنين الجزائريين في مختلف مناطق الوطن إذا اتفقنا على أن أصول الشعب الجزائري ترجع إلى العصر النوميدي؟؟ وهل مجرد الاعتراف بالبعد البربري بصفة رسمية كاف لتفكيك هذه القنبلة الموقوتة التي نجح الاستعمار الفرنسي الخبيث في زرعها في نفوس بعض الجزائريين؟. الأستاذ مصطفى نويصر مؤرخ له رأي في هذا الاتجاه قد يجيبنا على بعض تلك التساؤلات فيقول في حوار مع جريدة الشروق -٢٨- أفريل- ٢٠١٤ (في الظاهر قيل إن إقدام السلطات على منع تنظيم محاضرة لمولود معمري حول الشاعر محند اومحند لكن هناك سببا غير مباشر، هو أنه تزامن تاريخيا مع دخول قرار تعريب الحالة المدنية في الجزائر حيز التنفيذ ، فهل ما حدث كان بريئا أم لا؟ وهناك طرح آخر قوى وهو كلما سعت الدولة الجزائرية إلى التعريب وقطعت فيه خطوات مهمة إلا وعادت مشكلة الأمازيغية إلى الظهور في واجهة الأحداث) أما عن الأهداف الخفية التي تكمن وراء طلب الاعتراف بالأمازيغية كجزء من الهوية الجزائرية فيقول نفس المصدر (في عام ١٩٦٥ قام ضابط يدعى أمحند أعراب بسعود بطلب اعتماد جمعية ثقافية تسمى – الجمعية البربرية للتبادل والبحث الثقافي – وشاركت معه في طلب الاعتماد مجموعة من ناشطي الحركة البربرية منهم السعيد حنوز ، عمار مارون ، أمحند آمقران خليفاتي ، الطاوس عمروش ، وبعد فترة قصيرة قرر مؤسس الجمعية تغيير اسمها إلى الأكاديمية البربرية وأسست نشرية اسمها – إيمازيغن – ساندها عدد من المثقفين في الجزائر وفي فرنسا، كمولود معمري وكاتب ياسين ، هذا الأخير أرسل برقية تهنئة جاء فيها حرفيا – الشعب الجزائري لا تريد أن يكون مسلما ولا عربيا... إنه يريد أن يكون حرا وحرا فقط ، بالنسبة للأدبيات الإيديولوجية تقرأ في افتتاحية نشرية الأكاديمية بقلم بسعود بالحرف الواحد – قريبا ستعلن الثورة على ديكتاتورية المعربين والإسلاميين في الجزائر، قريبا ستعلن الثورة على التاريخ المزيف الذي استورده لنا من قبائل الحجاز المتخلفة، قريبا سنعلن قيام الدولة الأمازيغية الحديثة في شمال إفريقيا ، وبدأت فعلا هذه الأكاديمية في التحضير الفعلي للمشروع الذي تبناه كما قلت المثقفين الفرنسيين ذوي النزعة العنصرية ، جون لوك برمسون، فاسنو كريبولي، صاموئيل روشتو، بنجامين أموروس) وهكذا يتضح أن الهدف النهائي من إثارة مطلب الاعتراف بالبعد البربري في الهوية الجزائرية

ما هو في حقيقة الأمر سوى خطوة في سبيل الوصول إلى إعادة إحياء أمجاد الدولة النوميدية الوثنية ، وهنا نلتقي بتلك المطالب مع الأطماع الاستعمارية والصهيونية في تأسيس "دولة أمازيغية ليس بالضرورة في منطقة القبائل والأوراس، ويعتبر الحديث عن دولة "الطوارق الكبرى" التي ستقتطع جزءا كبيرا من الجزائر، وأجزاء أخرى من ليبيا ودول الساحل الإفريقي ، ليس مجرد ، حلما يراود بعض المغامرين ولكنه مخططا يشترك فيه عدة أطراف داخلية وخارجية لتمزيق وحدة الشعب الجزائري تاريخيا وجغرافيا" وأغلب دعاة الأمازيغية من رجل السياسة يعتبرون الوجود العربي الإسلامي احتلالا يجب مقاومته بشراسة متى توفرت الشروط المادية والمعنوية لذلك، ولنا أن نتصور جزائرا يحكمها رجال السياسة البربر من طينة سعيد سعدي ، و مقران آيت العربي ، و عمارة بن يونس- كيف تكون؟. سيكون أول قرار يتخذه الحاكم البربري هو تطهير البلاد من السكان العرب المسلمين ، وبطبيعة الحال سيدافع السكان العرب عن حق العيش في أرض أجدادهم وحماية ممتلكاتهم، وستدخل البلاد في حرب أهلية قذرة تحصد آلاف الأرواح من كلا الجانبين وفي أحسن الأحوال ستقسم البلاد إلى عدة دويلات ، يحارب بعضها البعض ، وستكرر سيناريوهات ملوك الطوائف في القديم ، و يوغسلافيا في العصر الحديث، ولذلك كان القادة الأوائل مصالي الحاج، وابن باديس، وابن بلة وبومدين والشاذلي وغيرهم من الوطنيين الأحرار يعتبرون مجرد الحديث عن ما تسمى الأمازيغية جريمة وخط أحمر.

- حركة بن شنوف

كما ذكرنا في الفقرات السابقة فإن نظام الشاذلي بن جديد الذي بدأ بإطلاق سراح المساجين السياسيين ومصالحة تاريخية مع عائلات أحمد بن بلة، آيت أحمد، كريم بلقاسم، محمد شعباني، كان في نفس الوقت يدرك تداعيات "قمع الحريات" وتأثيرها على الاستقرار الداخلي فالحرية تنعش الأفكار، وتطلق المبادرات والمشاريع المحبوسة لذلك اختار الرئيس بن جديد في بداية الأمر شخصية عسكرية برتبة عقيد لمنحها منصب وزير أول ، وبعد التعديل الوزاري ، تم منح حقيبة الداخلية إلى نفس الشخصية ذات الخلفية العسكرية ، كان النظام ينتظر خروج بعض الأطراف التي ظلت مختفية طيلة العهد السابق ، وكان ينتظر أن ترتفع بعض الأصوات هنا وهناك، ولذلك لم يكن الإسلاميون بجناحيهما السلمي والمسلح وحدهم ينتظرون الفرصة المواتية لاستعراض عضلاتهم ، فقد كانت الساحة حبلى ، وفي التيار العلماني ظهرت

مجموعة مسلحة نسبت إلى المدعو بن شنوف ، صحيح أن الخطاب الرسمي لم يتحدث كثيرا عن هذه القضية ، لكن السيد علي فوزي رباعين ، وهو ناشط سياسي ورئيس لحزب عهد ١٩٥٤، يعتبر حسب تصريحاته أحد المشاركين في هذه الحركة المسلحة الفاشلة وقد تحدث في حوار متسلسل مع جريدة الشروق حول المعارضة العلمانية بشقيها السلمي والمسلح ، نقتطف منه بعض التفاصيل- الشروق ٢٩- أفريل- ٢٠١٣ (بن شنوف طيار جزائري توقف عن النشاط، واتصل بوالدتي وحدثها عن قضية سياسية وقال إن هناك مجموعة تنشط في جبال الأوراس ، كحركة سياسية مسلحة ، تعمل على التأسيس لحركة ثورية ضد النظام القائم الذي كان يمثله وقتئذ الرئيس الشاذلي بن جديد... القضية تطورت إلى زيارة بن بلة في سويسرا حيث كان قد أسس حزب الحركة الديمقراطية الجزائرية وجريدة "البديل" هناك قلنا لبن بلة كل ما كان يدور في أذهاننا، وتناقشنا معه حول توحيد المعارضة ثم اتصلنا بالعبادي في الأفافاس والضابط بجيش التحرير باجه عيد الحفيظ ، وفي كل مرة كان بن شنوف يدعو إلى تأسيس حركة ثورية غير سلمية ضد النظام ، بعد عودتنا إلى الجزائر نشطنا بكثافة لتحقيق هذا الهدف حيث توجهت مع بن شنوف إلى باتنة وخنشلة وهناك كانت لنا لقاءات مع مواطنين ومجاهدين وأبناء شهداء ، الحركة انتقلت من التحضير والتجنيد إلى التنفيذ ، إذ طلبنا مساعدة من عبد الحفيظ بقيمة ٨ ملايين سنتيم، وشرعنا في تحضير مراكز الإيواء والانطلاق في تنفيذ المهام الثورية وتحديدا في جبل حمرخدو، كل ذلك كان بإشراف بن شنوف... في سبتمبر ١٩٨٣ وحين توجه بن شنوف إلى بلجيكا لشراء السلاح والشروع في العمل المسلح ضد النظام ، أوقفته الشرطة البلجيكية كإجراء مراقبة روتيني، غير أنهم اكتشفوا أنه يحمل سلاحا ناريا وبعد تفتيش السيارة عثروا على وثائق وفواتير تتعلق بشراء السلاح ليتم القبض عليه ، وتم إخطار مصالح الأمن الجزائرية ورغم أن القضاء البلجيكي رفض طلب ترحيل بن شنوف إلى الجزائر فإن الأمن الجزائري يكون قد تحصل على معلومات كافية مكنت من كشف الخطة والمشاركين فيها، بينما ظل بن شنوف مسجونا في بلجيكا... كنت في منزلي فألقي علي القبض وهو ما حدث مع ابن خالتي) وهكذا فشلت حركة بن شنوف المسلحة والتي لم تكن سوى محاولة إنتقام و رد فعل – شخصي - عنيف ناتج ربما عن توقيف نشاطه كطيار بالخطوط الجوية الجزائرية.

- حراك سياسي و اجتماعي آخر

في نفس الفترة نشطت حركات سياسية واجتماعية أخرى في البلاد اصطفت كلها في صف معارضة النظام ، وهكذا ظهرت مطالب لتأسيس جمعيات أهلية، لأبناء الشهداء وأستغلت أطراف أخرى أجواء الحرية النسبية للوقوف ضد قانون الأسرة الذي كان خطوة جريئة ومحتشمة نحو أسلمة القوانين والتشريعات والاستغناء التدريجي عن القوانين الموروثة من عهد الاستعمار، فظهرت مجموعات نسوية تقودها لويزة حنون ، وخليدة تومي ، ومنظمات غير شرعية تبنت الدفاع عن حقوق الإنسان وإزاء هذا الحراك الكبير الذي استيقظ أصحابه فجأة وشكلوا ضغطا على النظام، الذي اعتبر هذه الأنشطة محاولة لزعزعة الاستقرار والأمن في البلاد ، وهي في حقيقة الأمر ، كانت تعتبر إرهاصات ورسائل مباشرة إلى النظام بضرورة الانفتاح أكثر وأكثر، وفتح الأبواب والنوافذ أمام جميع الجزائريين للمشاركة في بناء الوطن وفق أسس سليمة، بعد ٢٠ سنة من احتكار السلطة، والعمل السياسي والنشاط الاجتماعي والثقافي من طرف حزب واحد ومنظماته الجماهيرية، وعلى ما يبدو فإن رسالة النظام وحتى الإجراءات السريعة التي اتخذها من خلال العفو العام عن جميع السجناء السياسيين لم تكن كافية ، ومن دون تسلط فإن نظام بن جديد في تلك السنوات العصيبة كان في مفترق الطرق ، حائرا يترقب ، بين الرضوخ لمطالب تلك المنظمات السرية وهو ما يعني تفكيك نظام الحزب الواحد وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة ، أو تقديم جرعات قليلة لتهدئة الأوضاع واكتساب بعض الوقت، وحتى إن فرضنا جدلا أن الرئيس الشاذلي بن جديد الذي وصل إلى قناعة مفادها- نهاية صلاحية نظام الحزب الواحد بعد ٢٠ سنة من الاستقلال ، وهي مدة كافية لتآكل شرعية أي نظام، وبظهور أجيال جديدة من النخب المثقفة لديها قناعات وأفكار جديدة ، وتطمح لتحقيق مشاريع جديدة ، و تملك رؤى جديدة لكيفية بناء الوطن، تختلف بالضرورة عن رؤية جيل الثورة ، إن ما حدث مع بداية العهدة الأولى لنظام الشاذلي بن جديد قد يشكل أول صدام بين جيلين ، جيل الثورة الذي لا يزال إلى حد الآن "نوفمبر ٢٠١٥ متشبثا بالسلطة وامتيازاتها ومنافعها، ويرفض من الناحية العملية تسليم مشعل الثورة إلى جيل الاستقلال الذي تمسك بدوره بحقه في المساهمة في بناء الجزائر وترك بصماتها في كل شبر من أرضها، فهل تقدم نظام بن جديد خطوات إلى الأمام أم تراجع إلى الوراء؟

أولى الإجراءات الحاسمة التي اتخذها نظام بن جديد هي إعادة فتح السجون والزج بكل الأصوات المعارضة فيها وهو إجراء وقائي في إنتظار تهيئة الأجواء والاتجاه نحو تغيير هادئ وتدريجي للنظام، تغييرا كان يبدو صعبا في ذلك الوقت، بالنظر إلى معارضة عدة أطراف داخل النظام لأي انفتاح سياسي محتمل، وعن رد فعل النظام حول الحراك الشعبي السلمي والمسلح يقول فوزي رباعين لنفس المصدر: (السجن كان يعج بالمعتقلين المتهمين بالتورط ضد أمن الدولة، بدأت تتضح ملامح هوية المساجين وأسبابها فإلى جانب مجموعتنا المتهمة في قضية بن شنوف، كان في السجن قرابة ٢٠٠ سجين متهمين في قضية بويعلى، في حين كانت عباسي مدني جماعة تسمى بالخونة وبصفوفهم في السجن بكلام قبيح)

- حقوق الإنسان أو قميص عثمان

بعد فشل التنظيمات البربرية الفرنكوفونية الشيوعية في افتكاك ولو جزء قليل مما كانت تعتبره مطالب شرعية وأبرزها إيجاد مكانة مرموقة للبعد الأمازيغي في المرجعية السياسية للدولة، وقيام النظام بغلق هذا الملف الشائك والتلميح باستعمال القوة ضد رموز التيار الفرنكو/بربري ، تحول الاتجاه والتركيز الى مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للشعب الجزائري، ولكل شعوب العالم وهي – حقوق الإنسان - في جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الاهتمام بأرامل وأبناء الشهداء، وحسب ما يقول فوزي رباعين لنفس المصدر فإن صراعات حادة وقعت أولا بين رموز التنظيمات والنخب حول عدة نقاط هامة، بالإضافة إلى الصراع الطبيعي مع النظام من أجل فتح الأبواب والنوافذ المغلقة وإلغاء سياسة احتكار النشاط السياسي والجمعوي ، لكن هذه الضغوطات على ما يبدو فقد أحرجت النظام وفرضت عليه أخيرا فتح نافذة للنشاط الجمعوي أسفر عن ميلاد تنظيم لأبناء الشهداء مقرب من حزب جبهة التحرير الوطني. ومن بين أهم الأسماء التي ركبت موجة حقوق الإنسان كمدخل لتحقيق أغراض سياسية ومصلحية أخرى وحسب السيد فوزي رباعين نذكر –آيت حموده عمرا، آيت العربي محمد أرزقي، فنوت رشيد، عجرود بلقاسم، بن شيخوت رابح، فرحات مهني ، علي يحيي عبد النور ، سعيد سعدي، مقران آيت العربي، أوزقان فطومة، هاشمي نايت جودي وآخرين ، وهي قائمة المتهمين في قضايا أمن الدولة، (النشاط ضمن جمعيات غير شرعية، توزيع مناشير، التجمهر في أماكن عمومية دون رخص ويتعلق الأمر ب: رابطة حقوق الإنسان التي ترأسها علي

يحي عبد النور، وكان من بين مؤسسيها مقران آيت العربي والهاشمي نايت جودي، لكن وحسب ما يستنتج من تصريحات فوزي رباعين فإن مجموعة البربر اليساريين قد حددت مفهوما خاصا بها لحقوق الإنسان ، وربما مفهوما خاصا بالإنسان فهي تدافع عن حقوق الإنسان البربري الفرنكوفوني الشيوعي السياسية والثقافية والاجتماعية فقط ، وتضرب عن الدفاع عن نفس الحقوق إذا كان يطالب بها إنسان جزائري آخر لا يقاسمها نفس المبادئ والأفكار السياسية والثقافية ، وحتى أن كل القوانين الوضعية في العالم تسمح للقاتل باختيار محام للدفاع عنه ولو في حالة اعترافه بارتكاب الجريمة ، يقول فوزي رباعين لنفس المصدر إلى غاية ٥ أكتوبر ١٩٨٨ بادر علي يحي عبد النور وبشكل منفرد ودون استشارة أعضاء مكتب الرابطة، بإعلان موقف مدافع عن مناضلين إسلاميين تم توقيفهم ، ما دفع بالمؤسسين إلى إعلان الانسحاب من الرابطة والإعلان عن حلها نهائيا وإعلام وزارة الداخلية.

- تعليق وتعقيب

بقراءة عابرة لأسماء الشخصيات التي تصدرت واجهة الأحداث خلال العهدة الأولى للرئيس الشاذلي وحاولت استعمال ورقة حقوق الإنسان "الغالية" أو التهيئة للضغط على النظام نجد أن تركيبتها السياسية والفكرية والجغرافية تكاد تكون موحدة ومتطابقة.

- جغرافيا:

أغلبية أعضاء رابطة حقوق الإنسان ينتمون إلى منطقة القبائل (تيزي وزو، بجاية).

- إيديولوجيا:

تتقاسم أغلبية الأعضاء، نفس الأفكار السياسية و الخلفية الفكرية الشيوعية والبربرية والفرنكوفونية مع استثناءات قليلة.

- اللغة:

اللغة الفرنسية واللهجة القبائلية البربرية هي وسيلة التواصل بين أعضاء المجموعة أنفسهم ، وبين المجتمع وكل أدبيات ووقائع الرابطة و منشوراتها كتب باللغة الفرنسية.

- المطالب

تعتبر الأكذوبة البربرية أهم المطالب الثقافية والسياسية التي يمكن أن تكون قاسما مشتركا بين الجميع.

- الموقف من الإسلاميين والمعربين

الأكذوبة البربرية في محصلتها النهائية إذا أردنا تبسيط الأشياء ، تأسست على ركيزتين هامتين وهما: العداء الشديد للإسلام والعروبة واعتبار العرب محتلين ومن هنا تولد هاجس عنصري لدى مجموعة قليلة من البربر المقيمين في ولايتي تيزي وزو وبجاية وهو إلغاء الآخر العربي المسلم، وانتظار ما يأتي – وهو - تحرير البلاد من هذا العنصر ، وفي نفس السياق ، تكونت لديهم عقدة من اللغة العربية فاستبدلوها باللغة الفرنسية ، لغة المستعمر الحقيقي الذي لم يفرق في توزيع مساوئ الاستعمار وجبروته بين عربي مسلم وقبائلي قد يكون مسلم هو الآخر وهم أغلبية سكان منطقة القبائل الذين يرفضون – الأكذوبة البربرية - ولذلك نجد ضمن هذه المجموعة التي تشكل جيلا ثالثا من الأجيال التي – رضعت من فرنسا لبن القضية ، وصدقت بالفعل أوهام الاستعمار وأكاذيبه ، شخصيات أو رموز ، ليست لها أية علاقة بالنضال من أجل حقوق الإنسان ، وسعت لاحتكار العمل السياسي والجمعوي ، وفي نفس الوقت التنصل من الإشتغال في حقوق الإنسان إذا تعلق الأمر، بأطراف أخرى لا تقاسمها نفس العنايات الإيديولوجية والفكرية، ولذلك فضلت التضحية برابطة حقوق الإنسان ، التي ناضلت من أجل تأسيسها سنوات وسنوات لمجرد أن أحد أعضائها تعاطف مع بعض الإسلاميين المسجونين بعد ٥ أكتوبر.

الفصل الثالث (3)

على هامش النظام

بوتفليقة ، زقار ، بلوصيف

بعد ثلاث سنوات من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد والتي كانت كافية لتغيير محيط الرئيس وصعود شخصيات ووجوه جديدة إلى الواجهة ، ليصبحوا من المقربين أو المؤثرين في الأحداث وفي صناعة القرار أو الموقف أو توجيهه على الأقل ، خدمة لمصالح ذاتية شخصية أو لمصلحة أطراف داخلية وخارجية ، وكان من الطبيعي بعد التغيير المفاجئ في أعلى سلطة في البلاد، وبعد استقرار سياسي دام ١٣ سنة أن تطفو على السطح حالة نزاع وصراعات بين الزمر حول البقاء وحول المصالح ، وكما يقال فلكل فترة من الزمن رجالها وضحاياها ، قد يكون رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، ضحية –صراع- بين مجموعة تلمسان ومجموعة تيزي وزو، وقد يكون الرئيس أحمد بن بلة الذي أطيح به في انقلاب أبيض من طرف حلقاته بعدما أحسوا بأن الموسى تقترب من رقابهم، قد يكون بن بلة نفسه ضحيه صراع متجدد بين نفس الوجوه (جماعة تلمسان وجماعة تيزي وزو) في شوطها الثاني ... مع منتصف العهدة الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد ورغم إجراءات العفو والمصالحة التي استفاد منها كل المساجين السياسيين ، وغلق عدة ملفات شائكة، (الإسلاميين ، خيضر، كريم بلقاسم) إطلاق سراح الرئيس أحمد بن بلة، محاولة فتح صفحة جديدة والسماح للشخصيات الوطنية المقيمة بالخارج بالعودة إلى الوطن – كمواطنين بسطاء ، إلا أن هذه الفترة لم تخل من صراعات خفية وخافتة داخل صراع النظام وداخل المجتمع ، الصراع الأبدي والتقليدي بين المعربين والمفرنسين ، المنافسة الشديدة بين ضباط فرنسا وضبط جيش التحرير ، الصراع بين الإشتراكيين والليبيراليين ، التنافس بين أنصار فرنسا و انصار الاتحاد السوفياتي ، ودعاة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ظهور نخبة من الإسلاميين داخل النظام سعت إلى تمرير مشروعها الفكري والسياسي وتمكنت من تحقيق نتائج مهمة بالتحالف مع تيار المعربين ، دون أن تتمكن من إزاحة جناح اليسار الشيوعي في مختلف المواقع لكنها سجلت انتصارها في أكثر من مجال ، و لم تتمكن من تحقيق الهدف المنشود وهو الوصول إلى تنفيذ الشطر الأخير من مشروع الدولة التي وضع أسسها بيان أول نوفمبر- تحقيق الإطار الإسلامي للدولة والفصل في قضية المرجعية ، وفي حقيقة الأمر أن موازين القوى لم تكن في صالح أي جناح أو تيار من تلك الأجنحة التي كانت تتصارع في صمت حول تركة المرحوم هواري بومدين وكل اتجاه أو جناح كان يعتبر نفسه الوريث الشرعي لفلسفة وفكر الراحل، الإشتراكيون يعتبرونه اشتراكيا حتى النخاع ، يساريا ماركسيا شيوعيا، وبالتالي فهو من دعاة اللائكية ، وإسلاميو

النظام ومعهم الوطنيون المحافظون يصرون على نفي أية علاقة للرئيس الراحل بالشيوعية أو الفكر الماركسي اليساري ويعتبرونهمسلما عاديا متفتحا على الثقافات و الأفكار الحديثة ، ظلت تلك الأجنحة تتصارع بينها دون أن يتمكن أي جناح من حسم الصراع لصالحه ، وفضل كل جناح مواصلة "الحرب" من أجل التموقع وتصفية الخصوم ، وكل صراع سياسي أو عسكري حتما سيخلف وراءه ضحايا، صراع الزمر والأجنحة حول التموقع أكثر داخل النظام، يطلب "فتح و إستغلال و تقديم ملفات" وقضايا وهمية من أجل تشويه سمعة الخصوم وتصفيتهم سياسيا، ضحايا هذه المرحلة هم السادة، "مسعود زقار" الجنرال بلوصيف وبدرجة أقل عبد العزيز بوتفليقة ،في هذا المحور سنحاول عرض وتقديم وتحليل لتلك القضايا التي جاءت في إطار تصفية حسابات سياسية وصراعات حول التموقع والنفوذ، ساهمت فيه أطراف داخلية خدمة لمصالحها الخاصة ولمصالح أطراف خارجية وسنبدأ بقضية مسعود زقار إبن مدينة العلمة الذي تحول من بائع متجول للحلوى الشعبية إلى رقم صعب في عالم المال والأعمال والسياسة وكان خلال الثورة أحد أركان "المخابرات الجزائرية" وهي الشحصية التي استعملت كل مواهبها وخبراتها وإمكاناتها المادية والمعنوية لصالح الثورة ولخدمة البلاد بعد استراع السيادة الوطنية دون أن يستفيد من دينار واحد من خزينة الدولة ، أصبح ومع بداية سنة ١٩٨٣، متهما بالجوسسة لصالح دولة "أجنبية" هي الولايات المتحدة الأمريكية، فكيف تم تشكيل وفبركة ملف إدانة مسعود زقار، ما هي الأطراف الداخلية والخارجية المعنية والمهتمة؟ ما هي أسباب التركيز على شخصية زقار مع أنها لا تكاد تظهر في الواقع ولم تكن طموحة للعب أي دور آخر في النظام الجديد سوى مواصلة نفس النشاط ومن دون مقابل مالي؟ هل كان زقار ضحية صراع فرنسي أمريكي على خيرات الجزائر الباطنية ؟ في هذه الفترة المتميزة من تاريخ الجزائر والتي عرفت بعض التحولات، حاول الرئيس الشاذلي بن جديد المحافظة على نفس التوازنات والوقوف مع أهم الأجنحة المتصارعة على مسافة واحدة ، كما حاول أن يتبنى نفس السياسة التي كانت منتهجة من قبل ، وقد شهدنا في هذه المرحلة صعود متواز لنفس التيارات والأجنحة دون أن يتمكن أي تيار من احتواء تصفية رموز التيار الآخر باستثناء التيار الشيوعي اليساري حيث تمكن النظام من تحجيم دوره والتقليل من نفوذه بعدما تغول وحاول "أن يبتلع الدولة في أواخر عهد الرئيس هواري بومدين وقام بتمرير أفكاره ومشاريعه في غفلة من الزمن وحتى لا نذهب بعيدا نقول إن ما سمي في الأدبيات

السياسية والإعلامية بحزب فرنسا كشف بعد وفاة الرئيس بومدين عن نفسه من خلال "إستغلال لحظة" تعيين وترشح الرئيس الجديد للجزائر، وقد بدأت أولى خطوات تموقع هذا الجناح من أول لحظة" للحسم في الاسم الجديد الذي سيكون في واجهة الأحداث ، حيث كانوا أربع (٤) ضباط كبار في المؤسسة العسكرية واحد منهم على الأقل محسوب على ما سمي بضباط فرنسا وهو "العربي بلخير" سيرقى فيما بعد إلى رتبة جنرال ويصبح له دور كبير في صناعة القرارات والمواقف ، العربي بلخير، وبلوصيف ، ورشيد بن بليس، وقبلهم "قاصدي مرباح"، رئيس جهاز الأمن العسكري في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين وأقوى شخصية وطنية في ذلك الوقت، العربي بلخير كان له دور كبير في حسم الصراع حول "الخلافة" بين بوتفليقة ويحياوي لصالح العقيد الشاذلي بن جديد ودوره لم يكن رئيسيا يحكم وجود قاصدي مرباح الذي كان يبحث عن نوع من الإجماع داخل قيادة الجيش أو النخبة، ووجد هذا الدعم في العربي بلخير وبلوصيف وبن بليس أي أن هناك أربع (٤) ضباط كبار "صنعوا الموقف لصالح العقيد الشاذلي بن جديد، بعد تسوية مشكلة "الرئيس" يتخلى العربي بلخير عن القبعة العسكرية... ويقترب أكثر فأكثر من مصدر صناعة القرار والموقف ، يتم تعيينه رئيسا لديوان رئيس الجمهورية، ثم يتم تعيين بلوصيف أمينا عاما ثم قائدا للأركان الجيش ، وبن يلس أمينا عاما لوزارة الدفاع ، في هذه اللحظات بدأ – حزب فرنسا الذي نجح في إيصال أحد رجالاته إلى موقع بروتوكوليا وتشريعيا، ومن ذلك الموقع بدأ التخطيط لفتح ملفات خصوم سياسيين إعتقد أنهم سيشكلون خطرا عليهم ، على المدين المتوسط والبعيد ، ومن غير المستبعد أن تكون لفرنسا دور ما في الدفع بضباط فرنسا الذين أصبحوا بعد ٢٣ سنة من الاستقلال يتمتعون برتب مهمة في مؤسسة الجيش بعدما كانوا بعد الاستقلال مجرد "كابرانات وسراجن (صغار الضباط) حيث أن فرنسا التي استعمرت الجزائر ١٣٠ سنة تدرك أكثر من غيرها طبيعة القادم الجديد إلى قصر المرادية وتعرف شخصيته وميولاته ، فالرئيس الشاذلي بن جديد عكس الرئيس هواري بومدين لا يجتهد كثيرا في إخفاء توجهاته الليبيرالية وإعجابه بالنمط الأمريكي على وجه الخصوص، حيث كانت تخشى من تقارب محتمل بين الرئيس بن جديد والملياردير وضابط المخابرات الموازية مسعود زقار الذي لا يخفي بدوره علاقاته مع الإدارة الأمريكية ومقته الشديد لفرنسا ، ومن هنا بدأ "خدام فرنسا" وبإيحاء منها وللحفاظ على مصالحها الاستراتيجية وفي إطار السباق حول النفوذ في نسج خطة تصفية

مسعود زقار وحرقه سياسيا حتى لا يكون له أي دور في رسم السياسة الجزائرية الجديدة التي اختارت في النهاية وبعد صراع مرير بين الأجنحة "تبني النموذج الليبيرالي الأمريكي" الذي تجلى في دستور (٨٩). فكيف بدأت قصة مسعود زقار وكيف انتهت ؟

ـ قضية مسعود زقار

وحسب معلوماتي فإن جريدة الخبر الأسبوعي هي أول وسيلة إعلامية جزائرية فتحت هذا الملف الشائك في الوقت الذي لا يزال العديد من الشهود ك على قيد الحياة ومنهم من كان يتولى مسؤوليات هامة في الدولة ثم تناولت الموضوع جريدة الشروق، وفي أواخر سنة ٢٠١٥ قامت قناة الشروق الإخبارية ببث حلقات حوله في برنامج ""سري للغاية" ونحن في هذه الفقرات نحاول الاستفادة من المعلومات والمعطيات التي وجدناها في أرشيف الصحافة الوطنية في دراسة تلك المعطيات ومقارنتها وتحليلها ... في العدد ٤٦٧ من جريدة "الخبر الأسبوعي" ٩ فيفري ٢٠٠٨) تناول الأستاذ محمد عباس وهو مفكر وصحفي مهتم بتاريخ الجزائر الحديث عن هذا الموضوع وقدمه كملف حاول الإحاطة فيه بكل جوانب الموضوع. وفي نفس العدد من الجريدة حاول الكاتب أن يربط بين زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد إلى بلجيكا وفرنسا في أواخر سنة ١٩٨٢، وبين ثلاثة (٠٣) أحداث منها اعتقال مسعود زقار يوم ٨ جانفي ١٩٨٣" وفي نشرة الثامنة لنفس اليوم أعلنت مقدمة الأخبار عن إلقاء القبض على رجل خطير على أمن الدولة وسلامتها وهو المدعو مسعود زقار، وتم تلفيق تهم ثقيلة إليه تتعلق ب: (التخابر والعمالة لقوى أجنبية ، إمتلاك أسلحة وأجهزة إرسال لاسلكي ، إمتلاك مبالغ مالية بالعملة الصعبة) انظر الشروق اليومي ٤/ ٢٦ –ديسمبر- ٢٠١١) وظل زقار في السجن العسكري بالبليدة غير أن النائب العام العسكري فاجأ المتهم وهيئة الدفاع بمطالبة قاضي التحقيق بإعادة التحقيق في القضية من جديد والبداية من الصفر بحجة - أن المحضر الذي أنجزه لا يعدو أن يكون مجرد وهم "- وفي نفس السياق يضيف الأستاذ – محمد عباس - في الخبر الأسبوعي قائلا "بعد هذا التجميد المتعمد للقضية عاود زقار الاتصال بالأستاذ ابن تومي (محامي- دولي- ووزير سابق) عن طريق الأستاذ طالب بأمل تحريك الموضوع وحلحلته... فتحول الحبس الوقائي – الاحتياطي - الطويل إلى عبء ثقيل عليه بدون

نتيجة... كان ملف القضية يحتوي على ثلاث تهم خطيرة هي – الخيانة ، المساس بالدفاع الوطني ، الإضرار بالاقتصاد الوطني ، فقام الوزير المحامي بزيارة موكله المعتقل في ثكنة للأمن العسكري بالبليدة في ظروف حبس حسنة ماديا وبتمتع برعاية صحية وفق ما تقتضيه حالته ، فأطلعه على بعض الأسرار كما شكا له بعض الضغوط المعنوية التي يتعرض لها وبعض أشكال التعذيب كالحرمان من النوم ، أدرك الوزير المحامي بفضل خبرته الطويلة بعدما اطلع على الملف والمستندات أن القضية عبارة عن تصفية حسابات في أعلى مستوى وعليه التحرك بسرعة وفي نفس المستوى بادر – الأستاذ المحامي - في ٢٧ أفريل ١٩٨٥ بإعداد مذكرة موجهة للرئيس الشاذلي بن جديد شخصيا استكملها بتقرير مختصر وجهه لجهات أمريكية نافذة في واشنطن بواسطة ابنة المتهم المقيمة بلوس أنجلوس... في المذكرة التي وجهها الأستاذ بن تومي إلى الرئيس بن جديد التماس بتخصيص قليلا من وقته لسماع نتائج التحقيق القضائي ومساعي هيئة الدفاع عن مسعود زقار، وعدم الاكتفاء بقرار الاتهام الصادر عن جهات معينة فقط وتذكير بدور الرجل في الثورة التحريرية وبعد الاستقلال... لم يكن من السهل تبليغ هذه المذكرة الجريئة إلى الرئيس بن جديد رغم علاقات الوزير المحامي بكبار الضباط والمسؤولين ، لقد خاف الكثير منهم من عواقب التدخل في قضية غامضة تعني رجلا غامض الأدوار معروفا عنه الجمع بين الأعمال والاستعلام ، ومع ذلك ظل يحاول إلى أن وجد في الجنرال رشيد بن بليس أمين عام وزارة الدفاع ، اليد الأمينة التي تحمل تلك الأمانة الثقيلة إلى فخامة الرئيس ومن جهة أخرى أعد الأستاذ بن تومي تقريرا مختصرا عن القضية ، تكفلت إبنة زقار المقيمة بلوس أنجلوس بنقله إلى عدد من أصدقاء والدها بالولايات المتحدة الأمريكية من بينهم نائب الرئيس الأمريكي ، جورج بوش الأب ، طلب الوزير المحامي من النائب العام العسكري الاستماع إلى شهود مقربين من رئاسة الجمهورية ، محمد أمير أمين عام سابق لرئاسة الجمهورية، ، آيت مسعودان عضو الأمانة الدائمة لجبهة التحرير، سليمان هرفمان مسؤول العلاقات الخارجية بالحزب ، عبد المجيد أوشيش وزير البناء والسكن ، إسماعيل حمداني سفير للجزائر بالسويد" ومن سوء حظ مسعود زقار فإن معظم المسؤولين الأمنيين الكبار الذين كانوا على علم ببعض المهام التي كان يؤتيها زقار بتكليف من الرئيس بومدين ، كانوا كما يقول الأستاذ عباس، ينسون تلك المهام والجهود لأنفسهم مستغلين طابعها السري الذي لا يعرفه إلا قليل من المسؤولين الكبار في جهاز الأمن ، والأدهى أنهم استغلوا تلك المعلومات

لتوريطه ، ومن هذه المعلومات على سبيل المثال ، مخططات انتشار مراكز عسكرية سرية في بلد شقيق، عرض كمية من القنابل النووية للبيع... ظل ملف قضية زقار مفتوحا إلى غاية ٢٨ جوان ١٩٨٥ بعد تكييف مهمة الإضرار بالاقتصاد الوطني في تعاطي الرشوة وخرق قوانين احتكار التجارة الخارجية، ورغم أن التهمتين مدنيتين والمتهم شخص مدني فقد واصلت المحكمة العسكرية بالبليدة النظر في القضية وكأنها من اختصاصها... وكان على المحامي أن يخوض معركة أخرى تتعلق ببرمجة القصبة أمام المحكمة العسكرية في أقرب وقت... وأن النائب العام العسكري ظل يماطل لحاجة في نفس يعقوب... وفي الأخير تم برمجة القضية في أواخر شهر سبتمبر ١٩٨٥ واستمرت المحاكمة حتى ٤ أكتوبر وكانت مرافعة الأستاذ بن تومي والأدلة المفحمة التي تقدم بها حاسمة في إقناع هيئة المحكمة ببراءة زقار من تهمة الرشوة التي أسقطها تقرير قاضي التحقيق نفسه".

- الرئيس الشاذلي يتدخل

بعد الاطلاع على المذكرة وحسبما يذكر الأستاذ عباس في نفس الملف المنشور في جريدة الخبر الأسبوعي ع/ ٤٦٧- ٩/ ١٥ فيفري ٢٠٠٨- تفطن للأمر واقتنع بأن زقار ظل وفيا لمصالح الجزائر في عهده الرئيس بومدين ، عكس ما كان ينقل إليه من طرف بعض المسؤولين وفي مقدمتهم رئيس ديوانه الجنرال العربي بلخير، وبناء على ذلك تدخل فورا وكخطوة أولى لإسقاط تهمتي الخيانة والمساس بالدفاع الوطني، والاكتفاء بتهمة الإضرار بالاقتصاد الوطني، إن أثبتتها القرائن الدامغة طبعا".

- شهادة الجنرال خالد نزار

الجنرال خالد نزار وحسب شهادته لجريدة وقناة الشروق الإخبارية فإنه كان بعيدا نوعا ما عن الموضوع بحكم تواجده في مهام خارج العاصمة لكنه قال كلمة حق في حق الرجل ، حيث ذكر أن مسعود زقار كان يقوم بمهام الوساطة بين نظام هواري بومدين والشركات الأجنبية وكان يحتفظ في بيته بنماذج من السلع والمعدات الصغيرة التي تشتريها الجزائر، وعند تفجير الملف في منتصف الثمانينات وجدت مصالح الأمن في بيته نماذج من الأسلحة الفردية كان يحتفظ بها في بيته على سبيل الذكرى وكنوع من الديكور...

- وحكمت المحكمة

قضى مسعود زقار ٣٣ شهرا في الحبس الاحتياطي بالسجن العسكري في البليدة كانت من أصعب أيام حياته ذاق فيها مرارة فراق الأهل والأحباب والأصدقاء، وابتعد فيها عن أعماله وتجارته التي اتخذت أبعادا دولية، وقد تأثر زقار بطبيعة الحال، بظروف السجن بعد تعرضه لأنواع من التعذيب المعنوي وليس المادي ، هذا وقد كانت الأدلة الموثقة "وثائق ومستندات" التي قدمها المتهم المزعوم إلى المحكمة، وشهادات الشهود ومرافعة الأستاذ بن تومي التي أغلقت كل الثغرات وقدمت حجج وأدلة مقحمة إلى هيئة المحكمة وأقنعتها ببراءة مسعود زقار من كل التهم المنسوبة إليه، وبعد المداولة حكمت المحكمة ببراءة زقار وأفرج عنه في نفس اليوم ، بمعنى أن المعنى "اقتطع من حياته ثلاثة وثلاثون شهرا (٣٣) ما يعادل سنتين ونصف وثلاثة أشهر قضاها في حبس احتياطي بتهم مفبركة ومزورة لم يتمكن خصومه الذين حركوا الدعوة و هم بطبيعة الحال من حزب فرنسا يقيادة الجنرال العربي بلخير من إقناع هيئة المحكمة ، و تبين أن الملف مفبرك و فارغ من كل المستندات و الأدلة .

- الرئيس الشاذلي بن جديد... ينتقم

بعد اطلاعه على ملف القضية والمستندات التي قدمها دفاع المتهم برئاسة الأستاذ بن تومي ، اقتنع الرئيس الشاذلي بن جديد بأن في الموضوع "إن" فسارع كما ذكرنا سابقا إلى إسقاط "التهم الثقيلة وترك بقية التهم حتى تأخذ المحكمة مجراها الطبيعي" لكن وبمجرد طرح الموضوع على طاولة الرئيس يعني بكل بساطة تحديد "الجهات النافذة" التي فبركت الملف وحركت الدعوة وأن سير المحاكمة سيأخذ بعين الاعتبار موقف الرئاسة الذي كان ينتظر أن تكون المحاكمة عادلة ومبنية على أدلة دامغة ولما وجدت المحكمة أن الملف "فارغا" وحكمت ببراءة المتهم، تحولت هيئة المحكمة بدورها إلى متهم ، الشاذلي بن جديد قد اقتنع بعد دراسة ملف المتهم بأن القضية مفبركة من أساسها وأن المتهم بريء من كل التهم وتم سجنه ظلما وانتقاما لتحقيق عدة أهداف ومصالح ، فقام بإصدار قرارات للإعفاء من المنصب والشطب من السلك العسكري لهيئة المحكمة العسكرية بالبليدة التي اعتبرها لم تدرس ملف القضية بشكل جيد وأصرت منذ البداية على بقاء "المتهم" رهن الحبس الاحتياطي، حيث أنها قبلت الدعوة وتماطلت في القضية لحسابات

أخرى خارجة عن نطاقها أي أنها خضعت بشكل أو بآخر لأطراف خارجة عن وصايتها... كما أن قاضي التحقيق العسكري بالغ في إجراء "الحبس الاحتياطي" وكان من المفروض محاكمة المتهم بصفته شخصية مدنية في محكمة مدنية وهو الأمر الذي كان يتطلب رفض قبول الدعوة من أساسها، لكن انتقام الرئيس بن جديد توقف عند حدود "المحكمة العسكرية بالبليدة ولم يتسع لشخصيات أخرى كان لها دور كبير في "بعث" الملف وتحريك القضية سواء بطريقة مباشرة كالجنرال العربي بلخير رئيس ديوان برئاسة الجمهورية في ذلك الوقت و الذي كان خشى من تقارب محتمل بين مسعود زقار الذي يملك علاقات متينة بالوسط السياسي و الإقتصادي و حتى الإجتماعي الأمريكي ، و الرئيس بن جديد المعجب بالنموذج الأمريكي ، و هنا تتداخل المصالح الفرنسية مع الأمريكية ، أو من خلال "الموقف الحيادي السلبي، وعدم تحريك أي ساكن كموقف قائد جهاز المخابرات في ذلك الوقت "لكحل بلعياط" الذي تراجع عن التحرك لخلخلة القضية بمجرد أن اطلع على "الأسماء الكثيرة التي تقف وراءها بحسب ما ذكرت قناة الشروق ، وربما كان آخر مشروع استراتيجي كان يسجل عليه زقار قبل وفاة الرئيس بومدين هو " مشروع القنبلة النووية " في نسخته الأصلية الموازية للمشروع المعلن بين الجزائر والسعودية وليبيا وباكستان لإنتاج القنبلة النووية "والذي سماه الإعلام الغربي مشروع القنبلة النووية الإسلامية" حيث أن آخر المعلومات التي تسربت من ملف مسعود زقار أنه حاول عدة مرات الإلتقاء بالرئيس الشاذلي بن جديد لتسليمه مخطط جاهز لمشروع القنبلة النووية، لكن حارس المعبد ، الجنرال العربي بلخير لم يمنحه هذا الشرف ، فالرئيس الشاذلي بن جديد حسب ما يبدو شعر بالندم والاستغفال وعدم الانتباه وربما أنبه ضميره لأنه تساهل وسمح بسجن رجل من طينة مسعود زقار جاهد بنفسه وأمواله في سبيل الله ، وفي سبيل الوطن في معركة الجهاد الأصغر، وواصل جهاده الأكبر بعد الاستقلال وقام باختراق عجيب لدوائر صنع القرار في أكبر دولة وهي الولايات المتحدة الأمريكية وجهز معلومات استخباراتية واقتصادية ثمينة ووضعها تحت تصرف الرئيس هواري بومدين الذي استأنس بها في صناعة قراراته الكبرى ولذلك كان رد فعل الرئيس الشاذلي بن جديد عندما أدرك حقيقة الأمور واكتشف أن الملف مفبرك وأنه مجرد لعبة تصفية حسابات حاول تنفيذها جناح موالِ لفرنسا .

- شهادات وحقائق أخرى

شهدت محاكمة رجل الأعمال والاستخبارات الذي كان يشكل في عهد الرئيس هواري بومدين جهازا موازيا للاستخبارات العسكرية والاقتصادية في منتصف ثمانينات القرن الماضي حضور شهود من الدرجة الأولى ، مسؤولين سابقين مدنيين وعسكريين قالوا كلمة حق ، في حق رجل مظلوم ، كان ضحية صراع أجنحة داخل نظام الحكم و تصفية حسابات بين مراكز قوة تتصارع بدورها على النفوذ واستغلال تركه الرئيس الراحل ، و التموقع للمحافظة على مصالحها و نفوذها ، من هؤلاء الشهود الرئيسيين يأتي في مقدمتهم بطبيعة الحال "قائد جهاز الأمن العسكري العقيد قاصدي مرباح الذي كان يحكم موقعه ومسؤوليته يعرف ما يجري داخل النظام ومحيطه وكل تحركات المسؤولين كبارا وصغارا كانت تخضع لمراقبة مصالح الأمن العسكري وحسب ما يذكر الدكتور أحمد عظيمي في الملف الذي أنجزته جريدة الشروق اليومي في عدد ٢٦ –ديسمبر- ٢٠١١، حول "قضية مسعود زقار" فإن "قاصدي مرباح اعترف أثناء محاكمة زقار بما يلي: "شغل زقار منصبا مهما خلال حرب التحرير بوزارة التسليح وكانت له علاقات متينة مع بومدين ، وقد أنشأ شبكة موازية من الصداقات لجمع المعلومات لصالح رئاسة الجمهورية" أما شهادة العقيد بلهوشات وحسب ما روى الأستاذ سعد بوعقبة في عموده الشهير "نقطة نظام" فقد كانت مثيرة وطريفة "يروي الأستاذ بوعقبة أن العقيد عبد الله بلهوشات حضر إلى المحكمة العسكرية بالبليدة كشاهد وهو يرتدي لباسه العسكري ، وظل جالسا يستمع إلى أطوار المحاكمة كأي مواطن عاد ولما جاء دوره للإدلاء بشهادته نادى عليه رئيس الجلسة وطلب منه الاقتراب من منصة القضاء للإدلاء بشهادته ، وقف العقيد بلهوشات من مكانه ، تقدم قليلا حتى اقترب من المنصة وبكل هدوء ورزانة إعتدل واقفا ثم استدار متجها نحو المتهم الواقف في قفص الاتهام ، ثم ركز نظراته إليه وقدم له التحية العسكرية كاملة وسط استغراب هيئة المحكمة وكل الحضور من تلك المفاجأة ، ثن استدار – نصف دائرة – في اتجاه هيئة المحكمة والمتهم وقال بصوت مرتفع إذا كان هذا الرجل الذي يقف الآن في قفص الاتهام خائنا فنحن جميعا خونة".

- قضية الجنرال بلوصيف

تشترك قضية الجنرال مصطفى بلوصيف مع قضية مسعود زقار من الناحية الشكلية في كونها قضية مفبركة بنيت على ملف "فارغ" كما تشترك في كون الأطراف التي حركت القضية الأولى هم نفس الأطراف تقريبا ، مع دخول لاعبين جدد للحلبة ، لكنها تختلف قليلا من حيث الأهداف... مصطفى بلوصيف مجاهد و ضابط في جيش التحرير الوطني ينتمي إلى "القاعدة الشرقية" سوق أهراس انخرط في صفوف الثورة مبكرا وتعرف على العقيد هواري بومدين وأصبح أمينا عاما لقيادة جيش التحرير ، وهو في سن العشرين عينه العقيد هواري بومدين بصفته قائدا لأركان الجيش ضمن البعثة العسكرية المرافقة للوفد الجزائري المفاوض في اتفاقية إيفيان رفقة كلا من علي منجلي وقايد أحمد ، بعد الإستقلال استفاد مصطفى بلوصيف من تكوين عسكري راقيا في الصين والاتحاد السوفياتي ، ينتمي إلى النخبة الثورية المثقفة ويصنف ضمن جناح الوطنيين المحافظين ، تقلد عدة مناصب ومسؤوليات عسكرية في فترتي أحمد بن بلة وهواري بومدين وقام بدور كبير في ترجيح كفة "العقيد الشاذلي بن جديد" وتقديمه كمرشح ممتاز عن الجيش والحزب ، لحسم الصراع الذي احتدم حول خلافة الرئيس الراحل هواري بومدين بين عدة أقطاب أبرزها "بوتفليقة" و"يحياوي" وللتعرف على أطوار قضية الجنرال مصطفى بلوصيف التي تم تفجيرها منتصف ثمانينيات القرن الماضي في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد ، نحاول الإستئناس بما جاء في الحوار الذي أجرته جريدة الشروق مع الجنرال خالد نزار وقبل ذلك نشير إلى أن الجنرال مصطفى بلوصيف تقلد في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد أهم المناصب والمسؤوليات العسكرية، أمين عام لوزارة الدفاع الوطني، قائد أركان ، وكان مؤهلا أن يكون وزيرا للدفاع ومترشحا لمنصب رئيس الجمهورية بحكم أنه يملك كل المؤهلات التي تساعده على التحكم في ذلك المنصب الحساس ، فهو ضابط عسكري برتبة جنرال سليل جيش التحرير، محسوب على النخبة المثقفة (باكالوريا رياضيات) يتقن اللغتين العربية والفرنسية نطقا وكتابة، إن أخذنا بعي الاعتبار ما تروجه بعض المصادر أن "اختيار" العقيد الشاذلي بن جديد كخليفة للرئيس الراحل كان مجرد "حسم مسبق" لصراع محتمل على "الكرسي" في إنتظار تجاوز أزمة شغور منصب الرئاسة وأبعاد شبح أزمة سياسية داخل النظام ، لم تكن على كل حال منتظرة ، فعامل السرعة والإرتباك

الذي خلفه رحيل الرئيس بومدين جعل المؤسسة العسكرية أو "الضباط النافذين فيها" يسارعون إلى "لملمة" المشكلة باختيار شخصية عسكرية يمكنها تحقيق نوعا من الإجماع داخل أهم المؤسسات الصانعة للقرار أو الموقف وهما جهاز الحزب والمؤسسة العسكرية ، وحتى الرئيس الشاذلي بن جديد ذكر في تصريحاته أثناء حكمه وبعد خروجه من الحكم أنه لم يكن متحمسا لمنصب "رئيس الجمهورية" ولم تكن له طموحات سياسية ، لكنه قبل بالمنصب وتحمل المسؤولية استجابة لطلب الرفقاء حتى لا تتحول البلاد إلى "مزرعة" تتصارع حول تركتها عدة أطراف وأجنحة ، المشكل في حقيقته هو صراع بين ضباط فرنسا الذي بلغوا في سنوات الثمانينات مرحلة "النضج" والاستعداد لقطف الثمار" وتحقيق بعض الأهداف الخفية التي خطط لها "المستعمر السابق" عندما حاول اختراق صفوف الثورة والزج بعناصر مقربة منه في الربع ساعه الأخير ، وهي المجموعة التي تسمى في الأديبات السياسية والإعلامية بحزب فرنسا أو بدفعة "لاكوست" وليس كل الضباط الذين تكونوا في الجيش الفرنسي ثم التحقوا بصفوف الثورة يمكن وضعهم في سلة واحدة ، والقضية جد شائكة ومتشعبة وتجناح إلى الفرز الدقيق والدراسة المتعمقة حالة بحالة ، بالنسبة للجنرال المتقاعد خالد نزار (وزير الدفاع السابق) فإن قضية الجنرال مصطفى بلوصيف تتعلق بعملية اختلاس أموال الدولة ، وقال الجنرال بصريح العبارة في لقائه مع قناة الشروق الإخبارية ٢٠١٦- أن الجنرال مصطفى بلوصيف كان (يتفتف بمعنى يبزنس باللهجة الشعبية ، كناية عن إستغلال أموال الدولة لحسابه الخاص) وكان يحتفظ بما يتبقى عادة من الميزانية السنوية لوزارة الدفاع ويحول تلك المبالغ إلى حساب خاص يستعمله لأغراضه الخاصة ، وأشار الجنرال نزار إلى أن بلوصيف دخل في تنافس حاد مع رجل المال والأعمال مسعود زقار على ما يبدو حول "السمسرة" أو الوساطة بين الممولين الأجانب والجزائر حيث كان زقار مثلا يأخذ نسبة معينة من الأرباح عن كل باخرة تجارية أجنبية تدخل موانئ "الجزائر" وفي العادة لا تتجاوز نسب السماسرة والوسطاء على المستوى الدولي "١٠ بالمئة" ويؤكد الجنرال نزار في شهادته أن هناك شهود آخرين كانوا على علم بقضية الاختلاس منهم مدير المالية بوزارة الدفاع الوطني، وضباط ساميين في الجيش، والمدير العام للأمن الوطني في ذلك الوقت وهو الذي تكفل بتحريك القضية على كل المستويات ووضع ملفها فوق مكتب رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد) أما السيد عبد المالك بلوصيف (ابن الجنرال مصطفى بلوصيف) فيرد على الاتهامات التي

كالها الجنرال نزار لوالده قائلا في حوار مع جريدة الشروق (ع/ ٢٤- جانفي- ٢٠١٦) (والدي ذهب ضحية الضباط المفرنسين من دفعة لاكوست وأن قوة أجنبية هي فرنسا أطاحت بوالدي عير هؤلاء الأشخاص ، وزير الأمن الفرنسي "روبار باروبو" جاء من فرنسا والتقى بالرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي ١٩٨٦ وطلب منه أن يعزل الجنرال بلوصيف من قيادة هيئة الأركان العامة للجيش ، حتى تكون العلاقات الجزائرية الفرنسية في أحسن أحوالها... بلوصيف غير جذريا استراتيجية فرنسا في المنطقة ، التيار الوطني عاد بقوة ، لقد رفض عبور الطائرات الفرنسية الأجواء الجزائرية لضرب ليبيا خلال حربها مع تشاد وحينها جاء سفير فرنسا إلى الوزارة ، وطلب منه مساعدة فرنسا، فرد عليه لو تطلب منا عمليات مشتركة، لكن أن نضرب بلدا مسلما فهذا مستحيل هذا تناقض مع بعدنا الديني والتاريخي والوطني والإبراهيمي يقصد الدكتور أحمد طالب كان وزير للخارجية وشاهد على ذلك... ورفض هبوط الطائرات العسكرية لقائد أركان الجيش الفرنسي الجنرال "لاكاز" في تندوف وأبلغه أن المنطقة عسكرية يحظر فيها نزول الطائرات ، ورفض شراء منظومة أسلحة إستراتيجية من المستعمر القديم... هناك رجل أعمال فرنسي وابنه هو أحد أثرياء فرنسا حاليا ويقرب من شركات تصنع الأسلحة وطلبوا وساطة عبر العربي بلخير من الوالد الذي كان يرفض لقاءهم ، وبعدها تحول بلخير إلى الرئيس الشاذلي الذي أبلغ الوالد باستقبال الشخص بقصد طلب منه استقباله. وأبلغهم في اللقاء أن الجزائر ليست في حاجة إلى ذلك السلاح ، استراتيجية الأركان كانت في وجهة أخرى والمبلغ كان كبيرا، فقد قدر حينها ب: ٤ ملايير دولار وبالنسبة لأطراف الداخلية التي ساهمت في نسيج المؤامرة على الجنرال بلوصيف تلفيق تهم ، تقيله من منصبه وتسجنه مما يعني القضاء على مستقبله السياسي وتوقيف أي طموح محتمل لمسؤولية أعلى) تقول نجله عبد المالك في نفس المصدر ونعتذر مسبقا عن ركاكبة بعض العبارات "أؤكد أنهم من دفعة لاكوست ، وفيما يخص خالد نزار هناك تناقض في تصريحاته فهو يقول أن الشاذلي من طلب الملف - وأن الشاذلي كذلك طلب بغلقه، ثم الجنرال شلوفي طلب بإعادة فتحه... وفي عهد الشاذلي بن جديد تم فبركة ملف يحمل مزاعم أن بلوصيف يحضر لانقلاب عسكري ضد الرئيس... الشاذلي كان محرجا جدا، ولم يعزل الوالد مباشرة وطلب منه أن يرتاح في بيته، والوالد ين سنتي ٨٨ و٨٩ كان في الإقامة الجبرية وعام ٩٠ أعيد له جواز سفره الدبلوماسي، تصور أن شخصا اتهم بالتآمر والاختلاس يتركه الرئيس لحال سبيله

هكذا ، وبقي حرا حتى عام ١٩٩٢، وفي عام ١٩٩٣ من كان وزيرا للدفاع؟ نزار وليس الشاذلي وفي أفريل ١٩٩٢ كان فيه تقارب بين الوالد والرئيس بوضياف ، والجماعة الحاقدة سرعت خطواتها لإيصال الملف المفبرك (يقصد إلى الرئيس بوضياف) وفي شهر ماي يسجن الوالد شهر بعد ذلك يغتال بوضياف" وعن ملابسات تهمة الفساد والاختلاس التي أعتبرت قضية رئيسيه في ملف محاكمة الجنرال مصطفى بلوصيف عبر القضاء العسكري ، يرد نجله عبد المالك في نفس المصدر (القضية هي تصفية حسابات ومؤامرة ضد التيار الوطني المحافظ ولو سلمنا أن الوالد كان لصا ألم يكن نزار نائبا له والمفارقة أنه قال – بقصد –خالد نزار أن بلوصيف كان يستعين بتقنيين من الشؤون المالية للتدقيق في الحسابات ، أليس هذا دليلا على النزاهة... لو كان الوالد لصا لما أقيمت له جنازة وطنية بأمر من الرئيس بوتفليقة) قضية للجنرال بلوصيف في تقديري محاولة فاشلة من "" جماعة فرنسا" لتجنيد الوطنيين وتصفية ترك الرئيس الراحل هواري بومدين، وحلفه في مسلسل عزل الرئيس بن جديد عن رجاله وحلفائه حتى يسهل عليهم احتوائه وتوجيهه في خدمة " المصالح الفرنسية" مستغلين انفتاحه الفطري والطبيعي على الليبيرالية والديمقراطية، ولذلك نعد أن موقف الرئيس من قضية الجنرال بلوصيف وبالرغم من الضغوطات النفسية التي تعرض لها لم يكن رد فعله قويا بالشكل الذي كان يتصوره أو سطره خصومه، وعندما نصل إلى جوهر القضية ولب المشكلة في ملف الجنرال بلوصيف وهي تهمة" تحويل واختلاس أموال عامة" والتي حاول الجنرال نزار تبسيطها وكأنها مجرد لعبة أطفال فالجنرال بلوصيف وهو الرجل المثقف المتشبع يقيم النضال والأخلاق العالية يقوم بإختلاس ما يتبقى كل سنة من ميزانية وزارة الدفاع من أموال وتحويلها إلى حساب خاص يستعمله لمصاريف خاصة وفي نفس الوقت يؤكد خالد نزار أنه أي بلوصيف كان يصر على تواجد خبراء محاسبة والتدقيق المالي في كل معاملاته المالية، وكانت التهمة الثانية التي لفقت للجنرال بلوصيف من طرف خصومه داخل النظام هي التفكير في انقلاب عسكري يطيح بالرئيس الشاذلي بن جديد وهي على كل حال فكرة ساذجة لا يمكن أن يقبلها المنطق أو التفكير السليم، ولكنها قد تكون كافية لو كان المتهم شخصية أخرى غير منسجمة مع الرئيس وربما تكون مقبولة في ظروف أخرى غير تلك الظروف، فالجنرال بلوصيف وهو أقل سنا و ذو مستوى ثقافي لابأس به وتكوين عسكري وماض ثوري معترف به كان بإمكانه إقناع رفاقه وتقديم نفسه كمترشح خلافا لرئيس

هواري بومدين بدلا من دعم مترشح آخر، هذا وربما يكون الجنرال بلوصيف قد وجد في الرئيس محمد بوضياف الذي تم تعيينه من طرف العسكر كرئيس للمجلس الأعلى للدولة غداة توثيق المسار الانتخابي واستقالة الرئيس بن جديد جانفي ١٩٩٢ ، فرصة لاستعادة مكانه وموقعه ورد الاعتبار بحكم وجود قواسم مشتركة بينه وبين الرئيس بوضياف فيما يتعلق بالموقف من المستعمر السابق وربما تكون أعين الرئيس بوضياف قد بدأت تكتشف بعض الأدوار المشبوهة والمهام القذرة التي تقوم بها جماعة فرنسا في الجزائر ، "وربما تكون هذه القضية أحد أهم أسباب تعجيل ترحيله إلى مثواه الأخير بطريقة تراجيدية وعلى المباشر، وأي تقارب في مثل هذه الحالات بين شخصية تاريخية بحجم بوضياف رغم تحفظاتنا الكثيرة على بعض مواقفه وعن قبوله تقديم تغطية سياسية لانقلاب عسكري ، ومباركته إجهاض أول تجربة ديمقراطية جزائرية مهما كانت عيوبها وسلبياتها، أي تقارب بين الرجلين لا يخدم بطبيعة الحال جماعة فرنسا في الجزائر، فسارعوا إلى تشويه صورة الجنرال بلوصيف في أعين الرئيس بوضياف من خلال إحياء الملف القديم وتقديمه إلى الرئيس بوضياف ، حيث ظهر الجنرال بلوصيف كنموذج لكبار الضباط الفاسدين وشاء القدر أن يغتال بوضياف في ظروف مأساوية وربما تكون هو الذي وقع أمر إيداع الجنرال بلوصيف إلى السجن.

- قضية بوتفليقة

أتهم عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يشغل منصب وزيرا للخارجية طيلة فترة حكم الرئيس هواري بومدين ، بتحويل أموال وصبها في حساب سري في سويسرا وحسب رواية الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي لقناة الجزيرة في برنامج شاهد على العصر ، فإن ملف القضية فتح في السنوات الأولى لعهدة الرئيس الشاذلي بن جديد الذي وصلته معلومات بوجود حساب سري في أحد البنوك السويسرية فأحال الملف على مجلس المحاسبة ، وأن "المتهم" تقدم إلى الرئيس بن جديد ومعه صكا بقيمة مالية كبيرة بالعملة الصعبة واعترف بأنه قام بغلق الحساب البنكي الذي كانت تستعمله وزارة الخارجية لتمويل مهام ومهمات خاصة، وأن الرئيس الشاذلي بن جديد بعدما تسلم الصك من بوتفليقة طلب منه "أن لا يريه وجهه مرة أخرى" مما يعني "الطرد" والأمر بمغادرة البلاد" وقد تم فصل بوتفليقة من عضوية اللجنة المركزية بعد إدانته من مجلس المحاسبة بتهمة تحويل المال العام لكن عبد العزيز بوتفليقة

الذي سيصبح "في سنة ١٩٩٩" رئيسا للجمهورية بعد غياب عن البلاد دام أكثر من عشرين سنة ينفى عن نفسه هذه التهمة وعبر قناة الجزيرة ومع نفس الصحفي – أحمد منصور- الذي استضافه في حصة خاصة بصفته مترشحا للانتخابات الرئاسية لسنة ٩٩، وقد تم قطع "المقابلة مع بوتفليقة" التي كانت مباشرة وتزامنت مع "التدخل العسكري لحلف الناتو و الهجوم بالطائرات على يوغوسلافيا" وقال بوتفليقة بأنه لو كانت توجد قضية اختلاس أموال عامة لتم فتح ملف قضائي ومتابعة المتهم...

- تحليل وتعليق

تشترك الشخصيات الثلاث ، مسعود زقار ، مصطفى بلوصيف ، عبد العزيز بوتفليقة، في عدة خصائص منها قربها الشديد من الرئيس الراحل هواري بومدين ، وكأن الذين فبركوا ملفات فارغة و حاولوا حرق ماضيهم و مستقبلهم ارادوا كذلك الإساءة الى الرئيس بومدين بطريقة غير مباشرة ، و هو الذي عقدهم بنظافة يده و لسانه ، بالإضافة الى مستوى الوطنية العالي، الإخلاص والأمانة ، مسعود زقار رجل أعمال ناجح ، و عنصر مخابرات فعال يملك عصامية عميقة والإعتماد على الذات وقدرة كبيرة على تجاوز الواقع الصعب ، وروح ليبيرالية متحررة من كل القيود الإيديولوجية، طبيعة "تجارية" لا يحسن سوى حساب معادلتين هما "الربح والخسارة" تعلم بومدين من زقار أن مصلحة الوطن هي ضالة "المواطن" أو المسؤول أنى وجد طريقا اليها سلكه ، وأن ليس قدر الجزائر أن تظل رهينة موسكو أو بكين، وأن الاحتياط للمستقبل وحساب المتغيرات الدولية المحتملة ، هو في ذاته حزم مهم من السياسة الحكيمة كما تعلم منه فن المناورات ، وكيفية الحصول على الصفقات التجارية وجني الفوائد والأرباح والفوز على الخصوم والمنافسين في عالم المال والأعمال"، وحاول أن يستعمل أسلوبه وطريقته في عالم البزنس، ولكن في المجال السياسي واحتواء الخصوم أو تحييدهم... خلال الثورة كان زقار مسؤولا عن تموين الجيش بالسلاح والمعدات، من دون مقابل وبعد الاستقلال واصل نشاطه في مجال الأعمال والاستثمار وكون ثروة طائلة وكان رمزا "للرأسمالية" ، ورغم الاختلاف الإيديولوجي بين الرجلين بومدين/ زقار – حافظ الإثنين على علاقاتهما الشخصية والمهنية، وأصبح مسعود زقار يمثل في فترة هواري بومدين العجلة الاحتياطية للنظام ، ونافذته على الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة وكان مكلفا بالاستخبارات العسكرية والاقتصادية واستفاد منه بومدين في صناعة عدة قرارات كان لها اثر

كبير في التخلص من الإرث الاستعماري، منها على وجه الخصوص الدور الكبير الذي قام به زقار في قرار التأميم الجزئي للمحروقات و إقناع أكبر البنوك الأمريكية باقراض الجزائر مبلغ ٣٠٠ مليون دولار ... مسعود زقار في البداية والنهاية هو آخر أبطال الثورة وأهم رجال الظل في نظام بومدين ... يشهد له الخصوم والأصدقاء بنظافة اليد واللسان ، رجل عصامي كون ثروته بمجهوده الخاص واستعمل جزءا كبيرا منها لصالح الثورة وبعد الاستقلال لم يستغل قربه من الرئيس بومدين للحصول على امتيازات ومناصب له ولعائلته بل كان من "الممولين لعدة مهام سرية وعلى حسابه الخاص" وهو الذي قام بترميم مسكن الرئيس بومدين وتجهيزه، بمسقط رأسه بولاية قالمة .

أما بالنسبة للجنرال بلوصيف فهو يشترك مع مسعود زقار في خاصية القرب والتأثر بشخصية الرئيس هواري بومدين، لكنه يختلف عن زقار في الجانب العلمي والثقافي ، حيث يعتبر من النخبة الجزائرية العسكرية المتعلمة والمثقفة حائز على شهادة البكالوريا وكان من أوائل الطلبة الذين تركوا معاهد الدراسة في الجامعة "الفرنسية " في الجزائر والتحقوا بصفوف الثورة في ١٩ ، مصطفى بلوصيف هو كما يقول نجلة عبد المالك "..... جزائري أصيل وخالص" نابع من اصول هذا الشعب ولم تتلوث سيرته او مساره بالعمل تحت الراية الفرنسية.

عبد العزيز بوتفيلقة شخصية وطنية تاريخية معروفة، التحقق في شبابه بصفوف الثورة وتخندق مع مجموعة وجدة وبعد الاستقلال وقف في صف العسكر وهيئة الأركان بصفة خاصة في مواجهة الحكومة المؤقتة، شكل رفقة العقيد هواري بومدين وضباط آخرين "النواة الأولى للنظام الجزائري واختاره العقيد بومدين لتبليغ المجاهد بوضياف المسجون بفرنسا - رغبة قيادة الجيش في دعم ترشحه لرئاسة الجمهورية كما كلفه بنقل رسالة الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر تحمل التماس ورجاء تخفيف الحكم على المفكر الإسلامي الكبير سيد قطب.

نصل في النهاية إلى التذكير بأن الثلاثي ، زقار، بلوصيف، بوتفليقة، هم من الشخصيات التاريخية الوطنية الذين كانوا يشكلون خطا موازيا وتيارا معاكسا لضباط فرنسا الذين وصلوا في بداية ثمانينات القرن الماضي "إلى الدرجة الأولى من السلم" واقتربوا من تحقيق مخطط ديغول ولاكوست وليس من الصدفة أن يفتح

أطراف من النظام دفعة واحدة وفي نفس التوقيت ملفات مزورة ومفبركة – لهؤلاء الرجال الأبطال الأشاوس، وتلفق لهم تهما باطلة ، فتح ملفات مزورة لمسعود زقار، مصطفى بلوصيف، بوتفليقة، هو في حقيقة الأمر محاولة لفتح ملفات نظام الرئيس هواري بومدين ومحاكمة هؤلاء الرجال لا تعني سوى محاولة فاشلة لمحاكمة نظام سياسي ومحاكمة توجهات وقرارات ومواقف كانت طيلة فترة حكم الرئيس هواري بومدين متصادمة ومعاكسة للمصالح الحيوية الفرنسية في الجزائر .

أن السنوات الأولى من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد صادفت مرور عشرون (٢٠) سنة على استقلال الجزائر وبلوغ النخب السياسية والعسكرية الجزائرية مرحلة "النضج" من خلال تجربة التسيير والإدارة التي صادفت ٢٠سنة، وفي نفس الفترة وصلت طلائع حزب فرنسا في دواليب الحكم إلى مراتب عليا في المسؤولية وفي نفس الوقت وصل الصراع الهادئ والصامت من مختلف الكتل والأجنحة المشكلة للنظام الجزائري (ضباط جيش التحرير، ضباط فرنسا، المعربين المفرنسين، المحافظين ، الإسلاميين ، العلمانيين) إلى مرحلة الحسم وخرج كل اتجاه عن صمته ودخل الجميع في ما يشبه حرب المواقع بعدما عاشوا فترة ثلاث(٣) سنوات في ما تشبه الحرب الباردة لأن الصراع بطبيعة الحال لم يكن وليد فترة الرئيس الشاذلي بن جديد ولا حتى فترتي بن بلة وبومدين لكنه صراع إيديولوجي تاريخي بدأ مع مطلع القرن العشرين في شكل خلافات في الآراء و المواقف حول قضايا الهوية والمرجعية والاتجاه ، لكن الثورة التي كانت في حد ذاتها نتيجة لإنفجار حزب الشعب، ابتلعت تلك الخلافات ووضعتها على الرف واتجه الجميع إلى تحقيق الهدف المشترك و هو التخلص أولا من الإستعمار ، وعندما نبحث في صنيع هذه المؤامرة التي حيكت ضد هؤلاء الرجال الثلاثة في نفس الوقت نجد أن أصابع الاتهام تشير إلى عراب حزب فرنسا الجنرال العربي بلخير، و كل ضباط فرنسا لكن الأمور التي غابت عن تفكير الجنرال العربي بلخير وجماعته من ضباط وحزب فرنسا أن الرئيس الشاذلي بن جديد كان معجبا بالتجربة الأمريكية ومتأثرا بأجواء الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، و مدركا أن الإشتراكية كانت خيارا تاكتيكيا ، أملته ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية و كان يسعى نحو نمط ليبرالي متدرج مرن يحافظ قدر الإمكان على الطابع الإجتماعي للدولة ،

الفصل الرابع (4)

خطوات بطيئة نحو التغيير

- تغيير الاتجاه

مع التزام نظام الشاذلي بن جديد سياسيا و أخلاقيا باستكمال ما بقي عالقا من المشروع الوطني للتنمية الذي بدأ منذ استرجاع السيادة الوطنية وفي إطار برنامج طرابلس الذي لقي إجماع النخب السياسية والعسكرية، حاول الرئيس سنة ١٩٨٢ فتح صفحة جديدة مع المستعمر السابق، بعدما تمكن من طي ملفات محلية عالقة وإجراء مصالحة مع خصوم النظام من رموز الثورة المضادة وبعض ضحايا النظام، وفي هذا الإطار جاءت زيارة الرئيس إلى فرنسا وهي أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس جزائري إلى البلد المستعمر السابق ، ورغم أن المؤتمر السادس للحزب ، رفع شعار الاستمرارية مما يعني المزيد من الوفاء لسياسة الرئيس الراحل ، فيمكن القول إن طبيعة الأشياء ترفض الجمود وتسعى دوما إلى التغيير ، كما يمكن أن نسجل بنوع من التحفظ أن الرئيس الشاذلي بن جديد وهذا من حقه كإنسان أولا وكرئيس للجمهورية ثانيا أن تكون له بصماته الخاصة على النظام والدولة، وأن يكون له برنامجه وخبراته ومشاريعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولذلك لا أتفق مع تلك الآراء التي تقول بأنه سعى منذ جلوسه على كرسي الرئاسة لمحو كل آثار "البومدينية" التي عشعشت في كل ركن من أرجاء الجزائر على مدى ١٥ سنة على الأقل، فليس من السهل على أي رئيس للدولة يأتي بعد الراحل هواري بومدين أن يتمكن بسهولة من محو آثاره بجرة قلم، وستفقد المسألة مصداقيتها عندما نعلم أن هذا الرئيس الذي استخلفه هو أحد أقرب الناس إليه، زيادة على أن سياسة الرئيس الراحل لم تكن إيجابية ١٠٠بالمئة، فهناك أخطاء في التصورات وفي الأفكار وفي التخطيط والتطبيق و بين التخطيط والتطبيق مسافات و مسارات ، وقد لا يجادل أي إنسان في أن مشروع الثورات الثلاث من الناحية النظرية يعتبر أهم مشروع وطني شامل للتنمية قدمه رئيس جزائري وأن الميثاق الوطني لسنة ٧٦ إذا حذفنا منه "الخرافات" الإيديووجية التي أقحمها عنوة كل من (رضا مالك، ومصطفى لشرف وعبد اللطيف رحال) يعتبر برنامج عمل صالح لمدة ١٠٠ على الأقل، ولذلك بدأ الخطاب الرسمي مع منتصف ثمانينات القرن الماضي في تسويق شعارات جديدة لتهيئة الأجواء وتحضير الرأي العام لتغيير تدريجي – كان مع الأسف بطيئا جدا وأخذا وقتا كبيرا، فكانت شعارات نعم للمراجعة لا للتراجع ، التغيير في ظل الإستمرارية ، وتعتبر زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد إلى فرنسا، التي كانت تعيش

تحت ظل الاشتراكيين، محاولة منه لجس نبض المحافظين وإعلان ضمني لنهاية قريبة للشرعية الثورية حتى وإن كانت انعكاسات هذه الزيارة على الوضع السياسي والاقتصادي المحلي ضئيلة جدا.

- 1985- الشاذلي ... في أمريكا

صحيح أن علاقات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية اتسمت خلال الثورة وبعد استرجاع السيادة الوطنية بالبرودة الشديدة ، و كانت هذه العلاقة متأثرة بعدة عوامل ذاتية وموضوعية، أهمها موقف المعسكر الغربي غير الواضح من الظاهرة الاستعمارية ، وموقف النخب السياسية الجزائرية التي ثبتت الاشتراكية واعتبرت الرأسمالية هي الخصم اللدود للإنسانية ، لكن علاقة البلاد لم تكن عدائية أو معلقة مع الغرب بصفة عامة ، فقد سعت القيادة إلى فتح نوافذ خلفية مع الولايات المتحدة الأمريكية قادها أثناء الثورة وبعدها مسعود زقار بتوجيه ورعاية من بوصوف وبومدين، وقد ساعدت أمريكا الجزائر في التخلص من هيمنة فرنسا على الصناعة البتروكيماوية ، وساهمت ماليا في نجاح – مشروع التأميم - وعن ظروف إذابة الجليد المتراكم في العلاقات الجزائرية الأمريكية يقول الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي: "ساهمت جهود الجزائر في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران في إحداث تغيير كبير في علاقاتنا بأمريكا"، ويضيف وزير خارجيتنا في عهد الشاذلي بن جديد "أول لقاء رسمي تم مع مسؤول أمريكي سام كان على هامش الدورة الاستثنائية حول قضية نزع السلاح ،في شهر جوان ١٩٨٢ حيث جمعني لقاء مع نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش وكاتب الدولة للشؤون الخارجية جورج شولتز ومنذ ذلك الوقت شهدت الجزائر عدة زيارات لمسؤولين أمريكيين ، خاصة وأن الدبلوماسية الجزائرية قد كثفت من نشاطها في المحورين الفلسطيني واللبناني ، ثم جاءت زيارة كاتب الدولة الأمريكية للتجارة إلى الجزائر ليفتح صفحة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، تم زيارة جورج شولتز في ١١ أفريل ١٩٨٣، تلتها زيارة نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش في ١ سبتمبر ١٩٨٣، وتتابعت زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى بلادنا مع دونالد رامبيفيلد المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي رونالد ريغان في ٩ جانفي ١٩٨٤ في وقت كانت الجزائر تقوم بمساع دبلوماسية لحلحلة الأزمة اللبنانية وإيقاف الحرب الإيرانية العراقية ، وتأتي زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الولايات المتحدة

الأمريكية في ١٧ أفريل ١٩٨٥، لتكون تتويجا لتلك الاتصالات والمسارات ولتفتح صفحة جديدة في علاقاتنا مع أمريكا"، وبغض النظر عن البعد الاقتصادي التي اتخذته هذه الزيارة فيمكن أن نقرأها من جديد لنكتشف عدة أبعاد وأهداف وتأثيرات، لم تكن نتائجها على صعيد الواقع سريعة بالضرورة، ولكن الأحداث والتطورات التي حصلت في الجزائر بينت التداعيات الإيجابية لتلك الزيارة على الصعيد السياسي.

زيارة رئيس دولة جزائرية تعتبر أهم دولة اشتراكية في إفريقيا لازالت إلى ذلك الوقت (١٩٨٥) تتغنى بالميثاق الوطني الذي يمجد الاشتراكية ويعتبرها دينا جديدا ، ويطمح إلى تحقيق أهم غايات الاشتراكية وهي الوصل إلى تجسيد "المجتمع الاشتراكي" أي تحويل البلاد إلى جزء لا يتجزأ من الاتحاد السوفياتي، حيث تصبح "الفلسفة الماركسية بشذوذها المادي والإلحادي و الفكري هي عقيدة المجتمع الجزائري ومرجعية النظام والحزب والدولة، ويبالغ الخطاب الإعلامي في معاداة المعسكر الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، ويصفها بالدول الإمبريالية، لم تكن مجرد زيارة سياحية لتسجيل الحضور، وتناول المأكولات والمشروبات الأمريكية ، فهي من الناحية السياسية تعبر عن إرادة ورغبة النظام أو على الأقل "النواة الصلبة " والتي تتشكل في العادة من الرئيس والدائرة الضيقة المحيطة به من صناع القرار والموقف كالوزراء والمستشارين وقادة الجيش، في تغيير الاتجاه أو على الأقل فتح نافذة جديدة في علاقات الجزائر مع المعسكر الغربي دون أن تكون تلك الخطوة بالضرورة تراجعا أو تعليقا لعلاقاتنا التاريخية مع المعسكر الاشتراكي.

كانت هذه الزيارة التي واجهت تحفظات من طرف بعض مراكز القوة في الحزب بصفة خاصة وفي أجهزة أخرى داخل النظام ، عبارة عن بالون اختبار ورسالة تحذير إلى "الاشتراكيين" و"الشيوعيين" داخل النظام وخارجه، وخطوة في اتجاه تغيير تدريجي وصعب، على المستوى الرسمي والشعبي، وبالنظر إلى تداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة وعلى كلا المستويات أيضا، فالاشتراكية بالمفهوم الشعبي البسيط قد منحت للدولة – صفة معنوية ومادية تقترب من وظيفة الأم الحنون، التي تشتغل دون كلل أو ملل لتوفير كل متطلبات الحياة لأبنائها، وساهمت في صنع عقلية اتكالية تنتظر من الدولة كل شيء من الماء إلى الشغل إلى السكن، في حين أن الليبيرالية والرأسمالية وفي المفهوم الشعبي البسيط هي بكلمة

واحدة تعني الاعتماد على النفس، وأن الغني سيبقى غنيا والفقير سيظل فقيرا إن لم يعتمد على نفسه في تسوية ظروفه الاجتماعية ، وهو مطالب بتوفير كل متطلبات العيش الكريم وبإمكانياته الخاصة من خلال عمله ونشاطه ، ويتذكر الجميع من جيل الستينات كيف بدأ الرئيس الشاذلي بن جديد في تحضير الرأي العام الوطني لمرحلة ما بعد الاشتراكية عندما صرح بأعلى صوته في إحدى خطبه الرسمية "أن عصر البقرة الحلوب قد انتهى" وتزامن ذلك مع فترة منتصف ثمانينات القرن الماضي عندما وصلت أسعار البترول مستوياتها الدنيا، وتقول بعض المصادر أن وسائل الإعلام الأمريكية وحتى مسؤولين أمريكيين سألوا الرئيس بن جديد عن الإنفتاح السياسي والاقتصادي فأكد لهم أنه شخصيا يرغب في ذلك لكن "الجماعة" (يقصد بعض مراكز القوة في الحزب و الجيش و الإدارة) تعارض الفكرة وأهم ما يمكن تسجيله من تطورات خلال العهدة الثانية هو تردد نظام الشاذلي بن جديد في حسم العديد من القضايا التي كانت منتظرة ، وإذا اعتبرنا أن العهدة الأولى ٧٩- ١٩٨٤ كانت تتشكل بالنسبة للرئيس وللنظام فترة مناسبة للالتزام الثوري بقيم الوفاء للرجال، ومن الناحية التقنية كانت فترة انتقالية ضرورية لاستكمال أهم المشاريع المسجلة في المخطط الرباعي في إطار مشروع الثورات الثلاث، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق أهم مقررات الميثاق الوطني لسنة ١٩٧٦، وبعد مشروع المدرسة الأساسية على سبيل المثال من أهم ما بشر به الميثاق الوطني، بالإضافة إلى مشروع التنازل عن أملاك الدولة والذي سجل انحرافات خطيرة أثناء التطبيق، فالميثاق الوطني أشار إلى أنه لا ينبغي أن يبقى المواطن الجزائري مستأجرا لسكنه طول حياته ولا بد أن يأتي يوما يصبح فيه الجزائريون مالكين لساكنهم، وربما تكون هذه العهدة الثانية ١٩٨٥/ ١٩٩٠ هي بداية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى التفكير على الأقل، حيث تعتبر زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية إشارة على نية النظام في تغيير البوصلة في اتجاه الغرب، وقد كان التوقيت جد مناسب بحيث وصل جزء من النظام أو على الأقل "صانعي" القرار والموقف إلى قناعة مفادها أن الاشتراكية في الجزائر وفي العالم قد أدت ما عليها ووصلت إلى طريق مسدود ، في وقت لم تعد فيه الدولة قادرة على لعب دور "البقرة الحلوب" إلى الأبد ، وبالتالي فكل المؤشرات العالمية كانت توحي بأن العمر الافتراضي للاشتراكية قد اقترب من نهايته، وهكذا كانت هذه العهدة حافلة بالأحداث والتطورات المتسارعة، رغم بعض التردد الذي طبع نظام بن جديد نتيجة لتمسك

عدة أطراف ببقاء بالوضع كما هو عليه . و بالموازاة مع توجهاته غير المعلنة نحو الإبتعاد التدريجي عن الإشتراكية و تبني نوعا من الليبرالية الإجتماعية ، أبدى الرئيس الشاذلي بن جديدا تعاطفا و تجاوبا شخصيا مع ظاهرة الصحوة الإسلامية من خلال "زياراته المتكررة إلى البقاع المقدسة وظهور السدة حليمة من جديد –حرم الرئيس- باللباس الإسلامي –الجلباب- حيث لم يسجل التاريخ العربي والإسلامي الحديث ظهور سيدات المجتمع و عقيلات الرؤساء المسلمين بهذا اللباس. فكانت أحسن رد و جواب عملي من الرئيس إلى النخب الحداثية والشيوعية التي كانت تزعجها تلك المظاهر الإسلامية التي عادت إلى الظهور في شوارع المدن الجزائرية.

- قانون الأسرة

يعتبر قانون الأسرة الذي بادر به الرئيس الشاذلي بن جديد لوضع حد لقوانين الأحوال الشخصية الموروث عن الاستعمار، خطوة جريئة في طريق تغيير التشريعات الأجنبية بأخرى محلية مستمدة من الشريعة الإسلامية، ورغم معارضة بعض العلمانيين "الجزائريين" من الرجال والنساء فقد تم تمرير المشروع في المجلس الشعبي الوطني، كما ثار نقاش طويل وشرس أحيانا في اتجاه معاكس بين المحافظين والحداثيين حول تحديد أو تنظيم النسل ، وكان للشيخ محمد الغزالي دور معتبر في إخراج قانون الأسرة بشكله النهائي أما عن فضل تحديد النسل فيقول الشيخ "أن الجزائريين حسموا قضية شائكة في العالم الإسلامي.. بحل وسط سموه "التباعد بين الولادات".

- جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

صحيح أن افتتاح جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في الموسم الجامعي ٨٤/ ١٩٨٥، وهو آخر موسم في العهدة الأولى للرئيس بن جديد لكن إشعاع الجامعة الإسلامية قد بدأ في حقيقة الأمر في الموسم الجامعي الثاني وإن كان فضل التفكير في مشروع كلية أو جامعة للشريعة وأصول الدين كما يقول الدكتور عمار طالبي، هو حلم الشيخ عبد الحليم بن باديس، هو أيضا حلما مشروعا يتقاسمه كل الجزائريين نخبة وشعبا، وقد يشترك في فضل اشعاعها كل من ساهم في هذا الإنجاز من قريب أو من بعيد ، صحيح أن الرئيس الراحل هواري بومدين اهتم بالمشروع بصورة جدية وقام بوضع حجر الأساس بداية سنة ١٩٧١، وكلف مؤسسة الهندسة بالجيش الوطني

الشعبي بتهيئة أرضية المشروع ووضع الأساسات الأولى ، لكن المشروع لم يتحرك وبقي عبارة عن ورشة مهملة تراود مكانها، وفي ظل اهتمامات الحكومة بمشاريع تنموية أخرى، تعطل إنجاز الجامعة والمسجد، وقد يكون التيار الشيوعي وحتى اللوبي الفرنسي في الجزائر، قد عمل كل ما في وسعه من أجل تعطيل المشروع وتأجيله إلى أجل غير مسمى ، ولكن وحسب ما صرح به الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي إلى قناة الجزيرة في حصة "شاهد على القرن" فإن الرئيس هواري بومدين وقبل وفاته بأيام أوصى العقيد الشاذلي بن جديد، عضو مجلس الثورة بضرورة الإسراع في إنجاز جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وتعين الدكتور محمد الغزالي مديرا ومشرفا عليها .

- الإسلام برؤية معاصرة

الدكتور محمد الغزالي شخصية فكرية إسلامية من خريجي جامع الأزهر الشريف، نشأ حركيا في جماعة الإخوان المسلمين وتقلد عدة مناصب في الحكومة المصرية وانضم إلى الحزب الحاكم وتم تزكيته عضو في اللجنة المركزية، حاول الاصلاح من الداخل ، لكنه واجه عدة صعوبات وعراقيل بدأ في تأليف الكتب أواخر أربعينيات القرن الماضي، وهو من الكتاب الإسلاميين الأوائل الذين حاولوا التوفيق بين الإسلام والاشتراكية من خلال كتابه (الإسلام و المناهج الإشتراكية) ويكون النظام الجزائري قد استوحى فكرة "الاشتراكية الإسلامية" من الشيخ الغزالي غير أن الشيخ الغزالي قد تفطن إلى مكر الاشتراكيين العرب وهاجمهم بعدما أدرك أن الهدف النهائي للاشتراكيين العرب، هو الوصول إلى بناء المجتمع الماركسي، وهو ما حصل بالفعل في الجزائر سنة ١٩٧٦ ولو من الجانب التنظيري والنظري على الأقل ، كانت مهمة الشيخ الغزالي الرسمية هي الإشراف على الجامعة الإسلامية من الناحية البيداغوجية، ولكن كانت له مهمات أخرى غير رسمية وهي: تقديم نموذج للإسلام المعاصر وقام بمجهود كبير لترشيد الصحوة الإسلامية من جهة ودخل في حرب غير معلنة مع "النخب العلمانية الجزائرية" من بقايا الاشتراكيين والشيوعيين، وساهمت دروسه وخطبه ومحاضراته وكتاباته التي استفاد منها الجزائريون نخبة وشعبا، حيث لم يقتصر نشاطه الفكري والدعوي على الجامعات والمراكز الثقافية بل فتحت له حكومة بن جديد أبواب أهم الثكنات وأهم المدارس والكليات العسكرية لتقديم الإسلام بنظرة معاصرة إلى الأجيال الجديدة من النخبة العسكرية، وربما تكون تلك

الفترة التي قضاها الشيخ الغزالي في الجزائر (٨٤- ١٩٨٩) من أجمل فترات الجزائر، حيث بدأ وكان الجزائريون المسلمون يكتسون في فكر الشيخ ودعوته إسلاما جديدا حركيا مرنا عامرا بالحياة.

- إثراء الميثاق الوطني

أهم حدث سياسي عرفته الجزائر خلال العهدة الثانية للرئيس الشاذلي بن جديد هو من دون شك عملية إثراء الميثاق الوطني سنة ١٩٨٦ كما حاول الترويج لذلك الخطاب الرسمي حتى يتجنب بعض ردود الأفعال السلبية ويمتص غضب المعارضين من الداخل لأي تغيير في مرجعية الحزب والدولة أو خياراته السياسية والاقتصادية، وفي الحقيقة فإن الأمن تعلق بمشروع جديد أطاح بكل الثوابت وما كان يسمى بالمكتسبات الثورية، ومن خلال قراءة عميقة لنص الميثاق الوطني الجديد طبعة ١٩٨٦ يمكن أن نقدم الملاحظات التالية:

- أن مشروع الميثاق الوطني لسنة ١٩٨٦، جاء بعد عشرية كاملة (١٠ سنوات) من صدور الميثاق الوطني لسنة ١٩٧٦، وهي مدة بقدر ما تعتبر كافية، فهي تؤشر على بعض الصعوبات التي واجهت نظام الشاذلي بن جديد والعراقيل التي وضعت في طريق أي محاولة للتغيير.

- أن انتظار مدة عشر سنوات كاملة قبل البدء في إعادة النظر في السياسة التي انتهجها النظام السابق تعبر عن وفاء الرئيس بن جديد لرفيقه الراحل، وإعطاء الفرصة كاملة من أجل استكمال مشاريعه وبرامجه التي كانت على الواقع عبارة عن ورشات مفتوحة أو على الورق كمخططات وأفكار.

- تعتبر عملية إثراء الميثاق الوطني التي تمت في أجواء من الحرية والديمقراطية أول خطوة رسمية في مشروع التغيير والإصلاحات الكبرى وأول محاولة جادة من طرف نظام الشاذلي بن جديد لوضع تصوراته وأفكاره الجديدة موضع التنفيذ على الواقع.

- أن التوقيت الذي اختاره النظام لهذه العملية كان جد موفق لأنه يأتي بعد ٢٤ سنة من الاستقلال عرفت فيها البلاد العديد من التطورات على مختلف الأصعدة ، وهي فترة تميزت بظهور أجيال جديدة ، جيل ما بعد الثورة و يتكون من المولودين

(من سنة ٥٥ إلى ٦٢) وجيل الاستقلال (مواليد ٦٣ وما بعدها) وبطبيعة الحال فإن جيلي ما بعد الثورة و الاستقلال يختلفان كثيرا عن جيل الثورة من مواليد العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات ، في ثقافته وفي طريقة تفكيره ونظرته إلى الواقع والحياة وحتى في أحلامه وآماله.

- (نعم للمراجعة لا... للتراجع)

هناك العديد من الآراء ووجهات النظر التي ترددت في الوسائط الإعلامية وفي الجلسات الخاصة ، وهي على كل حال نظرات لها قيمتها الفكرية وتستحق الاحترام، وقد تطورت هذه الآراء بشكل كبير بعد صدور الميثاق الوطني لسنة ٨٦ الذي يعتبر تتويجا لتلميحات وخواطر ورسائل حاول نظام بن جديد تقديمها منذ بداية العهدة الأولى، بالإضافة إلى عدد من الخطوات والإجراءات العملية، هناك من يفسرها- مجرد تنفيذ أمين لمشروع الرئيس الراحل هواري بومدين الذي لم يترك شاردة ولا واردة إلا تناولها ، وحتى الرئيس الشاذلي بن جديد نفسه يعترف في مذكراته وتصريحاته بأن الرئيس هواري بومدين كان يفكر في التراجع عن بعض التوجهات حيث يقول الشاذلي بن جديد في مذكراته وتصريحاته أني لمست من حديث الرئيس بومدين المتكرر أنه – نادم - أو على الأقل غير راض على بعض القرارات والتوصيات فكان يفكر في – تصحيح مسار التنمية .

- قانون المستثمرات الفلاحية

يعتبر قانون المستثمرات الفلاحية لسمة ١٩٨٧ الذي ألغى الثورة الزراعية وأعاد الأراضي التي أممها مشروع الثورة الزراعية إلى أصحابها- تطورا طبيعيا لنظرة النظام الجزائري إلى قطاع الفلاحة الذي مر منذ الاستقلال بعدة مراحل وخاض عدة تجارب في إطار النظام الاشتراكي بدليل أن الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي لم يتخل عن استعمال مصطلح الاشتراكية في أدبياته إلى غاية صدور دستور الإصلاحات سنة ١٩٨٩.فكان ذلك على المستوى النظري، ولكن من الناحية العملية وكما يرى العديد من الملاحظين ، فإن صدور الميثاق الوطني في طبعته لسنة ١٩٨٦ يعتبر بشكل أو بآخر، خطوة خجولة في سبيل تخلي النظام الجزائري عن الخيار الاشتراكي والتوجه نحو الخيار الليبرالي.

ولذلك فإن الميثاق الوطني لسنة ١٩٨٦ يعتبر محاولة لتجديد دماء النظام وتمديد فترة صلاحياته ليس إلا ، ولم يتضمن خطوات أو إجراءات أو أفكار جريئة إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي والإيديولوجي ، فمن الناحية الإيديولوجية كان منتظرا منه حسم قضية مرجعية النظام الجزائري باستكمال الشطر الثالث من مشروع أول نوفمبر المتعلق ب"الإطار الإسلامي للدولة" وإعطاء الإسلام مكانته الطبيعية – كفلسفة للنظام وكمصدر للتشريع ، ومن الناحية السياسية كان منتظرا منه المبادرة إلى انفتاح تدريجي ، وفتح المجال أمام فئات المجتمع التي لا تتفق فكريا مع الحزب الحاكم من حيث التوجهات والقناعات والأفكار والتصورات، للتعبير عن نفسها في أطر منظمة ، ومن الجانب الاجتماعي والثقافي، تمكين المجتمع المدني من القيام بدوره في تأطير وتوعية المجتمع من خلال "الجمعيات" لكن ومع الأسف الشديد ، تأخرت هذه الإجراءات كثيرا وعلى ما يبدو فإن صراعا مريرا وصامتا بين أجنحة النظام حال دون حدوث تغييرات على الأرض بطريقة توافقية سلمية سلسة ، مما حتم اللجوء إلى الشارع كآخر وسيلة لحسم الصراع بين جناح في النظام يسعى للتعبير والإصلاحات وتمثله بطبيعة الحال الرئيس الشاذلي بن جديد ومحيطه ، وجناح رافض لأية خطوة نحو التغيير ويفضل بقاء الوضع على ما هو عليه.

- أحداث 5 أكتوبر 1988 ثورة جناح أم قضية حسابات

تشكل انتفاضة ٥ أكتوبر ١٩٨٨ منعرجا خطيرا في التاريخ الجزائري الحديث، وتعتبر امتدادا حقيقيا لحراك شعبي محدود في تيزي وزو ١٩٨٠، وقسنطينة ١٩٨٦ وقبل أن نغوص في تحليل أسبابها وخلفياتها وتداعياتها السياسية والثقافية والاجتماعية، نود أن نستعرض هذا الحدث الهام من كل جوانبه ، بداياته الشرارة الأولى من خلال عدة وجهات نظر، وشهادات لأطراف كانت شاهدة ويسوق هذه المعلومة ، اتجاه يرى بعفوية الأحداث و تلقائيتها ، أي أنها مجرد شغب واحتجاج شعبي، ما لبثت أن إستغلته أطراف أخرى سيتحول إلى احتجاجات عارمة ثم ثورة شعبية جزئية محدودة زمانيا، تم التحكم فيها وتوجيهها بحيث لم تخرج عن ولاية الجزائر، وأن مطالب المتظاهرين في البداية تمثلت في تحسين ظروف الحياة وتوفير الشغل والسكن وأهم المواد الغذائية كالدقيق والزيت والسكر، ولم تكن أهداف الانتفاضة تأخذ طابعا سياسيا أو ترفع شعارات مناوئة للنظام والحكومة ، لكن مع

تطور الأحداث – تتدخل أطراف عديدة- و تتحول الاحتجاجات السلمية إلى أعمال عنف استهدفت حرق كل ما يرمز للنظام من إدارات ومؤسسات تجارية وتربوية وثقافية، وتعدي الأمر إلى استهداف أملاك الخواص ورفعت شعارات تطالب بإسقاط رموز من النظام ، وتجاوز بعض المتظاهرين كل الخطوط الحمراء ، وهناك تضارب في تحديد الشرارة الأولى لهذه الأحداث، بعض المعلومات تشير إلى انطلاقها من المنطقة الصناعية بالرويبة (ضواحي العاصمة) وبالضبط في شركة سوناكوم للعربات الصناعية، بسبب محاولة بعض العمال تنظيم إضراب عن العمل (دفعت اليه بقايا الشيوعيين من حركة الطليعة الإشتراكية بقيادة الهاشمي شريف) فيما تؤكد معلومات أخرى أن انطلاق الاحتجاجات كان من أعالي باب الوادي بالعاصمة من سكان الأحياء القصديرية الفوضوية ، لكن أهم ما ميز هذه الأحداث مع الأسف الشديد هو عملية النهب المنظم الذي استهدف محلات أسواق الفلاح والأروقة الجزائرية، وهي فضاءات تجارية عمومية وضعتها الحكومة لمساعدة ذوي الدخل الضعيف والمحدود على اقتناء المواد الغذائية واللحوم والألبسة وكل ضروريات الحياة بأسعار معقولة ، مما أعطى لهذه الانتفاضة طابع ثورة الجياع والمحرومين والمنحرفين.

- شهادات الجنرال بتشين و عمي أحمد و قمازي

من الشهادات النادرة والتي تبدو لأول وهلة غامضة ومشفرة هي تلك التصريحات التي أدلى بها الجنرال المتقاعد محمد بتشين ليومية الأصيل الصادرة عن شركة سيرتاكوم- بقسنطينة، وهي مملوكة –له- حيث يقول –حسب مقال نشره يومية الشروق في عدد ٠٦- أكتوبر- ٢٠١٣ بقلم الصحفي محمد مسلم "لقد كنت أثناء أحداث أكتوبر ٨٨ مديرا مركزيا لأمن الجيش، وهي وظيفة تختلف عن وظيفة مسؤول مصالح الاستعلام التي كانت تحت الوصاية المباشرة لرئيس الجمهورية واستطرد في تفسير- أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ قائلا بلهجة يلفها الغموض والإبهام- لغة مشفرة لا يفهمها إلا قليل من عباد الله- (يوجد في جهة ما مركز حساس تسيره أهداف شيطانية ، تسبب في الأحداث المذكورة وقادها لكن في النهاية فلتت من يديه وخرجت عن السيطرة ، أما عن أهداف وخلفيات الأحداث حسب الجنرال بتشين فهي "المساس بسمعة رموز الكفاح الوطني، وبالخصوص الجيش الوطني الشعبي) أما العميد أول للشرطة بالعاصمة المدعو "عمي أحمد" فيذكر تلك الأحداث الدامية بحسرة كبيرة، ويقول في تصريحات لجريدة الشروق ع/ ١٠- أكتوبر- ٢٠١٣ "لم

يكن الشعب يعرف شيئا عن السياسة، كان فتيل الاحتجاجات سريعا، لكن لم يكن للشعب مطالب سياسية، لم يكن للمتظاهرين وقتها شعارات أو مطالب محددة، بل كان العديد منهم يجهلون سبب تواجدهم في الشوارع... وأذكر أنني قلت في أول تقرير حول حادثة الخامس أكتوبر "إن هؤلاء الشباب لم يتحركوا بدافع سياسي وهم ليسوا معنيين بالسياسة، وأنهم يطالبون بالعمل والسكن فقط... و يتذكر عمي أحمد بأسف ما خلفته موجة العنف من خراب عام قائلا (بعد صلاة الجمعة كان كل شيء مخربا، نفايات من الأوراق، حرائق هنا وهناك، رماد في كل مكان... بعد السادس من أكتوبر ١٩٨٨ أصبحت الأمور مفتوحة على كل الاحتمالات ، سمعنا عن هجمات منسقة كانت تجري في وقت واحد وهو ما يعني أنها كانت متعمدة ومخططة واستهدفت العديد من محافظات الشرطة في كل حي بن جراح ، بئر خادم ، حي البدر ، بلفور ، رياض الفتح ، والعديد من الأماكن... لقد كان الأمر يتعلق بطوفان بشري وسيل جارف من المتظاهرين على مختلف محافظات الشرطة ، وبلغ الأمر ببعض المتظاهرين إلى حد المطالبة بتسليم عدد من المناصرين وأعوان الشرطة، إليهم وذكروه بالأسماء ، متهمينهم بالتعسف في استخدام السلطة، ويتذكر عمي أحمد بحسر وألم سقوط أول ضحية من رجال الشرطة في تلك الأحداث قائلا لنفس المصدر "لقد رموا من أعلى شرفات العمارة مزهرية فسقطت على رأس شرطي فأردته قتيلا، فيموت المسكين دون ذنب... كان هذا -يقصد جريمة قتل الشرطي المسكين- أكبر دافع لأستمر في عملي كشرطي حتى ولو بقيت أنا" عمي أحمد آخر شرطي يدافع عن الوطن) أما الشيخ كمال قمازي- رئيس بلدية الوادي عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مطلع التسعينيات فيتذكر تلك الأحداث ويروي لجريدة الشروق ع/ ١٣- أكتوبر- ٢٠١٣ ما بقي عالقا بذاكرته "نعم كانت هناك إرهاصات واحتجاجات هنا وهناك، كانت مظاهرات حي القصبة على خلفية مشكلة الترحيل وتوزيع السكنات بالمحسوبية، فكان الشباب يخرجون ليلا ويتشبكون مع الشرطة إلى أن جاء إضراب المنطقة الصناعية بالرويبة، ولا ننسى خطاب الرئيس الشاذلي الشهير يوم ١٩- سبتمبر- ١٩٨٨ حيث قال في معناه- كيف يبقى الشعب بدون قوته ساكنا لا بتحرك؟ أذكر أن الناس يوم الثلاثاء ٤ أكتوبر كانت تشتغل بشكل عادي ولم يكن هناك شيء عدا الأخبار التي كانت تأتي من منطقة الرويبة عن الإضراب الذي تجاوز الأسبوع، وفي المساء بلغتنا أخبار عن أحداث وقعت في باش جراح وكنا حينها بين المغرب والعشاء في باب الوادي حيث انتقلت إليها الاحتجاجات بدءا من ديار

الكاف وأحياء وادي قريش ثم تولت إلى شارع عسكري حسين والعقيد لطفي، وفي إجابته عن سؤال حول الجهة أو الأطراف التي كانت تقف وراء المتظاهرين وتنظم صفوفهم يجيب الشاهد في نفس المصدر قائلا "لم يحركهم أحد ، فلم يكن هناك منظمات مجتمع مدني بل كانت الأمور تسير بعفوية –على الأقل شعبيا- وبالضبط في تلك الليلة اشتعلت كالنار في الهشيم... ضد كل ما يرمز للدولة من مؤسسات اقتصادية وإدارية ووسائل النقل وأروقة الجزائر (مساحات تجارية مملوكة للدولة) حتى أن الشرطة التي سارعت من أجل حماية الأروقة احتجزت هناك إلى أن جاءت قوى أخرى لنجدتها، وصباح ٥ أكتوبر وجدنا كل شيء يرمز إلى الدولة محطما، سواء المؤسسات الأمنية أو الإدارية أو الاقتصادية، وبعدها امتد الأمر إلى طلبة المدارس والثانويات فخرجوا بدورهم ليشاركوا في الاحتجاجات هذا بالنسبة للعاصمة، أما باقي الولايات فكانت الأوضاع هادئة، لكن هل رفع المتظاهرون مطالب معينة أو شعارات سياسية أو اجتماعية أو حتى ثقافية؟ يجيب السيد قمازي لنفس المصدر قائلا "لم تكن هناك شعارات، بل أشبهها بمظاهرات ١١ ديسمبر التي نقلت صوت الشعب الجزائري بأنه يريد الاستقلال ، وكذلك مظاهرات ٥ أكتوبر أوضحت بأن الشعب يريد التغيير والحقوق التي مات من أجلها –المجاهدون- ولهذا قلت لك أن أحداث أكتوبر لم ينظمها أحد، وحتى وإن كانت هناك جهات أرادت تحريك الشارع فالاحتجاجات فاقت كل التوقعات... فهل كانت أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ التي عاشتها مدينة الجزائر وضواحيها، ربيعا عربيا في عز الخريف بالنظر إلى نتائجها وتداعياتها السلبية والإيجابية؟ يجيب السيد –قمازي- في نفس المصدر مؤكدا "نعم هو أول ربيع عربي، إلا أنه كان مغايرا لباقي الدول، فأحداث أكتوبر كان لها تأثير أيضا في الجانب الإقليمي وسبقت سقوط المعسكر السوفياتي والثورات في رومانيا والمجر بل سبقت أيضا سقوط جدار برلين" ونعود إلى شهادة ضابط الشرطة العميد (عمي أحمد) لجريدة الشروق ع/ ١٠- أكتوبر- ٢٠١٣، وهي تمثل بطبيعة الحال الرواية الرسمية للأحداث لنرى كيف كان وقعها على النظام، وكيف كان رد الفعل الرسمي؟ يقول الضابط عمي أحمد (بعد مرور أربعة أيام على المواجهات أصبح عدد من المنشآت مثل مقر حزب جبهة التحرير ومنطقة الرئاسة- غابة بولون وساحة الغولف بحاجة إلى تدعيم أكثر، فأفراد الشرطة غير كاف للسيطرة على العمليات ليلا ، التقيت بحاج صدوق الذي كان مكلفا بتسيير العمليات ليلا وكان في طريقه إلى رئاسة الجمهورية وأعلمني بأنه سيحظى باستقبال على مستوى عال وأنه

سيقوم بطرح كافة الانشغالات وبقيت أنتظره في نفس المكان ... أنتظرت عودته إلى غاية منتصف الليل، وعاد لرؤيتي وأعلمني بأن الجيش سيتدخل لوضع حد للفوضى السائدة ... بعد خمسة أيام من الأحداث وفي ١٠ أكتوبر ١٩٨٨ تموقعت دبابات الجيش في كل النقاط الاستراتيجية للعاصمة لتعيد الهدوء)

وفي التحليل النهائي لأحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ تتضح أمامنا بداية عدة حقائق ، يمكن الانطلاق منها لتقديم قراءة موضوعية لما حدث.

هناك جملة من الأسباب الظاهرة والباطنة، منها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وحتى ثقافي شكلت أهم إرهاصات وركائز انطلقت منها تلك الأحداث.

العامل السياسي يكمن في بعدين أو اتجاهين هما: -صراع داخل النظام بين جناحين أو عدة أجنحة، تبلور هذا الصراع الخفي داخل أروقة النظام، منذ العهدة الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد وبدأ يتطور مع الزمن بصورة تدريجية كانت ضرورية بالنظر إلى طبيعة وظروف البلاد ونظام الحكم ، ونلاحظ في خطابات الرئيس وفي توصيات دورات اللجنة المركزية للحزب تلميحات وإشارات ، تدعو صراحة أو ضمنيا إلى ضرورة تجاوز مرحلة الاشتراكية والتفكير في إرساء قواعد نظام آخر، يستجيب لمتطلبات مرحلة ويتجاوب مع تطلعات حبل الاستقلال، دون اعتبار تلك الخطوات نحو تغيير هادئ وسلس ، بالضرورة تراجعا عن المشروع الوطني الذي حظي بتجاوب رسمي وشعبي خاصة في جوانبه الاجتماعية وأهدافه النهائية، وفي تقديري أن الرئيس بن جديد قد وجد أمامه -حواجز مزيفة كثيرة ومتعددة ومعارضات صامتة من داخل النظام وفي جهاز الحزب، وأقصى ما كان يستطيع تقديمه للشعب هو "الميثاق الوطني" في طبعته الجديدة لسنة ١٩٨٦، والذي يعتبر من الناحية النظرية تعبيرا عن نهاية مرحلة في تاريخ الجزائر الحديثة وبداية مرحلة جديدة ، لكن من ناحية الواقع ، لم يغير الميثاق الوطني الجديد لهجة الخطاب السياسي ومضامينه، بحيث بقيت وسائل الإعلام الرسمية -وهي واجهة النظام- والمعبر عن آراءه ومواقفه - تستعمل كلمة "الاشتراكية وشعار الخيار الاشتراكي إلى غاية سنة ١٩٨٨ على الأقل وباستثناء قوانين المستثمرات الفلاحية، وإعادة هيكلة المؤسسات، والتنازل عن أملاك الدولة لصالح المواطنين ، بحيث يمكن اعتبارهم بداية التحول نحو الليبيرالية دون الحديث صراحة عن إلغاء الثورتين

الصناعية والزراعية فإن الجانب السياسي ظل كما هو – نظام حزب واحد - وهنا في تقديري تكمن لب المشكلة، وهنا تقف كل محاولات الرئيس بن جديد الإصلاحية، فأي تغيير سياسي سيمس بالدرجة الأولى – الحزب الحاكم - ومنظماته الجماهيرية (المجاهدين، العمال، النساء، الشبيبة، الطلبة، الكشافة، الكتاب والصحفيين) وهناك بطبيعة الحال امتيازات ضخمة تمنح لإطارات الحزب من الدرجات الأولى والثانية والثالثة (مركزيا ومحليا) حيث كانت صلاحيات ونفوذ أمين المحافظة –أي مسؤول الحزب بالولاية- يفوق صلاحيات الوالي، وحتى قائد القطاع العسكري، أما نفوذ – مسؤول الأمانة العامة للحزب - وكان في ذلك الوقت السيد محمد الشريف مساعديه، فقد فاقت كل التوقعات بحكم ارتباطه بعلاقات وطيدة مع الأحزاب الشيوعية التي كانت تسيطر على الحكم في عدة دول اشتراكية الاتحاد السوفياتي ، الصين ، كوبا، يوغوسلافيا. وقد تحول حزب جبهة التحرير الوطني في عهد "مساعديه" من مدرسة سياسية لصناعة الأفكار وتقديم المشاريع ، وتأطير المجتمع ونوعية وتعبئة الجماهير نحو الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى، إلى ما يشبه جهاز المخابرات الذي ثبت عناصره في كل مكان ، ويكلفها بمراقبة المجتمع واشتهر بالمادة ١١٢ التي قسمت المجتمع الجزائري إلى طائفتين- مناضلي إطارات الحزب و بقية الشعب بحيث لا يمكن التوظيف في مناصب المسؤولية على كافة المستويات (من مدير مدرسة و حتى إمام مسجد الى غاية الولاة و الوزراء) سوى مناضلي الحزب بعد تزكيتهم من طرف قسمة الحزب ، فمحمد الشريف ومساعديه من السياسيين و المناضلين العقائديين يمكن تصنيفه ضمن جناح المحافظين الذين يعتبرون الاشتراكية صالحة للاستعمال بعد تكييفها مع الروح الإسلامية، إن لم يقل إنه من أنصار الاشتراكية الإسلامية وربما يكون ممثلا للجناح المتصلب في جهاز الحزب مدعوم بمنظماته الجماهيرية ، خاصة منظمتي المجاهدين والعمال ، وهما أكبر منظمتين مستفيدتين من بقاء الوضع على ما هو عليه وتخشيان من زوال النفوذ والامتيازات في حالة وجود منافسة، إذن فرضية وجود صراع صامت بين جناح ليبيرالي يمثله بطبيعة الحال الرئيس الشاذلي بن جديد ومجموعة من المحيطين به، وجناح محافظ اشتراكي إستمات في الدفاع عن المكاسب المادية التي تحققت له بفضل الاشتراكية، ويمثله بامتياز- مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب، (نائب الأمين العام للحزب تقريبا) الذي قد يتنازل ويرضى بإصلاحات اقتصادية أو انفتاح اقتصادي تدريجي ومحدود، دون أن تؤثر تلك الإصلاحات على طبيعة نظام

الحزب الواحد وعلى الخيار الاشتراكي ، في حين يرى الاتجاه الليبيرالي –جناح بن جديد أن أي تحول اقتصادي يستلزم بالضرورة المرور إلى إصلاحات شاملة تبدأ من إلغاء احتكار- الحزب الواحد ومنظماته الجماهيرية للنشاط السياسي، و قيام نظام ديمقراطي تعددي يسمح لجميع المواطنين ، بالترشح والمشاركة في كل الاستحقاقات الانتخابية والمساهمة في تسيير شؤون البلاد محليا ومركزيا، مهما كانت خلفياتهم السياسية، ولذلك أعود وأتساءل لماذا لم يسع نظام بن جديد إلى صياغة دستور جديد يستمد توجهاته من الميثاق الوطني لسنة ١٩٨٦.

وإذا كان ميثاق ١٩٨٦، الذي تميز بروح ليبيرالية و ابتعد عن الاشتراكية، على الأقل كمرجعية فكرية و سياسية وكإيديولوجية وكان من الطبيعي إصدار دستور جديد يكون موافقا أو متفقا مع روح الميثاق الوطني، هنا كذلك تكمن المشكلة وفي غياب معطيات رسمية أو معلومات من مصادر موثوقة لا نملك إلا التساؤل وبناء الفرضيات- هل كان الشاذلي بن جديد يفكر في إصدار دستور جديد بعد المصادقة على الميثاق الوطني؟ احتمال وارد جدا؟ ما هي طبيعة هذا الدستور؟ ما هي حدوده هل كان بإمكانه التأسيس لجمهورية جزائرية ثانية؟ هل وجد الشاذلي بن جديد معارضة شديدة من الجناح أو أجنحة أخرى من النظام، ترفض أي تحول ديمقراطي أو إصلاحات سياسية لكنها تغض الطرف عن تغييرات شكلية في القطاع الاقتصادي؟ هل تأجل دستور الشاذلي بن جديد لسنة ١٩٨٦- إلى غاية شهر فيفري ١٩٨٩؟ بسبب معارضة داخلية و صراع بين الأجنحة ؟ ، كل تلك الاحتمالات والفرضيات ممكنة، وسنجد في خطاب النظام ما يؤشر على وجود صراع داخلي صامت وهادئ- يراهن كل طرف فيه على الزمن وعلى تغيير محتمل في موازين القوى؟

- خطاب 19 سبتمبر 1988- إعلان رسمي للتمرد

استمعت كغيري من الناس إلى خطاب الشاذلي بن جديد الذي ألقاه يوم ١٩ سبتمبر ١٩٨٨، دون أن يكون هناك مناسبة رسمية ذات بال، وبدا من لهجة الرئيس وطريقته، ومن لغة الخطاب أن الرئيس أو بالأحرى النظام يمر بمرحلة خطيرة ويواجه صعوبات وعراقيل وحواجز كبيرة ، كما بدا لي وكأن الرئيس يطلق استغاثة ويطلب المساعدة من الشعب. أغلب الآراء التي اطلعنا عليها وأوردنا بعضا منها في سياق

موضوع أحداث ٥ أكتوبر ٨٨، تؤكد على الطالب العفوي و التلقائي لإنتفاضة ٥ أكتوبر ، ثم تؤكد التحول السريع نحو العنف بفعل فاعل ، كما تنفي وجود مطالب أو شعارات سياسية، أو جهة منظمة أو محركة لتلك الأحداث، وبالتالي فيمكن القول إن تلك الجماهير قد فهمت جيدا ما تضمنه خطاب رئيس الجمهورية من إشارات وإيحاءات ورسائل كانت كلها تشجع على التحرك ومن هذا المنطلق تأتي الفرضية الأولى التي تذهب إلى اتهام جناح ما في نظام الشاذلي بن جديد بتدبير تلك الأحداث من أجل تمرير مشروع الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبرى والوصول إلى إصدار "الدستور المؤجل" لكن هناك فرضية أخرى تمسك بالطابع العفوي والتلقائي لتلك المظاهرات، لكنها تؤكد أن أطراف عديدة من داخل النظام ومن خارجه حاولت توجيهها فيما بعد واستغلالها لصالحها، ويستدل أصحاب هذا الرأي بالوجه الشاحب وحالات الارتباك التي ظهرت على الرئيس الشاذلي بن جديد وهو يلقي خطابه بعد تلك الأحداث، خطاب التهدئة والوعود، خطاب تحددت فيه ملامح المرحلة الجديدة في تاريخ الجزائر، إذ لو فرضنا جدلا أن- جناح الرئيس- هو الذي كان يقف وراء تلك الأحداث العنيفة لوجدنا في ملامح الرئيس وفي لغته ما يدل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على انتصار جناح على آخر، وأهم الأطراف التي حاولت ركوب موجة الأحداث واستغلالها لصالحه يمكن أن نذكر:

- جناح الإصلاحيين داخل النظام

ويمثله الرئيس الشاذلي بن جديد ومستشاره مولود حمروش ومجموعة من الليبيراليين داخل الحزب والجيش وقد حاول هذا الجناح استغلال تلك الأحداث- سياسيا- من خلال محاصرة الجناح الآخر، والإطاحة برموزه ونذكر بعض المصادر أن التضحية بمسؤول الأمانة الدائمة للحزب، محمد شريف ومساعديه، ورئيس جهاز المخابرات –لكحل عياط يدخل في إطار فتح الطرق المسدودة نحو إصلاحات ثانية كبرى ، ويعتبر الجناح الإصلاحي الليبيرالي داخل النظام هو المستفيد الأول من هذه الأحداث، ولكن هناك أجنحة داخل النظام وأطراف أخرى خارج السلطة، استفادت هي الأخرى من هذه الأحداث وحاولت استغلالها لصالحها.

- جماعة فرنسا

تشكل إزاحة الرجل القوي في الحزب ، محمد الشريف مساعديه، من واجهة النظام فرصة لجماعة فرنسا من العسكريين "الذين يطلق عليهم في الأدبيات السياسية والإعلامية ضباط فرنسا، للبدء في مخطط الاستيلاء على الحكم بطريقة تدريجية ، وسنعرض في هذه القضية بالتفصيل في الفقرات المقبلة، ذلك أن – الرجل- رغم ما شاع عنه كان سدا منيعا في وجه الفرنكوفون، ووقف بالمرصاد لكل الذين حاولوا إعادة فرنسا من النافذة.

- الخيار الإسلامي

حاولت عدة شخصيات محسوبة على التيار الإسلامي ركوب موجة الأحداث واستغلالها وتوجيهها من خلال تنظيم مسيرات ورفع شعارات ومطالب، وتحويل تلك الاحتجاجات الشعبية العفوية إلى ثورة شعبية ذات طابع إسلامي، لكنها لم تتمكن من تحقيق ذلك ، لأن الثورات العقائدية يتطلب التحضير لها وقتا طويلا ، ولا تحدث هكذا صدفة و لا يمكنها إستغلال الأوضاع و الأحداث .

- حزب الطليعة الاشتراكية

تزعم عدة شخصيات من التيار الشيوعي الذي كان ينشط بطريقة سرية ضمن حزب الطليعة الاشتراكية أن الفضل يعود إليه في تحريك أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨، من خلال تنظيم "إضراب العمال" بالمنطقة الصناعية بالرويبة (العاصمة) نعم قد يكون للتنظيم الشيوعي السري دور في تحريك وتنظيم الإضرابات في بعض الشركات والمؤسسات الوطنية، لكن لا يمكن الجزم بدوره في تحريك الأحداث، إضافة إلى صعوبة التأكد من الميولات السياسية لجميع العمال، فلا أحد يمكنه الجزم بأن جميع العمال الذين قاموا بإضراب أواخر شهر سبتمبر ٨٨ وبداية شهر أكتوبر من نفس السنة ينتمون إلى التنظيم الشيوعي السري زيادة على أن مطالب العمال كانت اجتماعية بالدرجة الأولى ، و حتى الأهداف التي تحققت بعد ثورة ٥ أكتوبر هي في شكلها و جوهرها متناقضة و مصادمة لمشاريع و أفكار الشيوعيين الجزائريين ، و من السخرية المرة القول بأن التنظيم الشيوعي السري قاد ثورة شعبية خاطفة للتخلص من الإشتراكية في الجزائر.

- من كان وراء أحداث 5 أكتوبر 1988؟

في الخامس من شهر أكتوبر ٢٠١٥ تكون قد مرت على تلك الأحداث سبعة وعشرون (٢٧) سنة كاملة، ورغم تلك المدة الطويلة لم تتسرب أية معلومات دقيقة من مصادر موثوقة حول تلك الأحداث الدامية، أسبابها وأهدافها ومن كان يقف وراءها، وحتى الذين أدلوا بشهاداتهم من رجالات الحكم والسلطة لم يقدموا تفسيرات أو توضيحات كافية قد تنير الطريق وتضع النقاط على الحروف، وبالتالي لم يبق أمامنا سوى مزيدا من التحليل والاستنتاج ، غير أن هناك نسبة إجماع على أن تلك الأحداث كانت عفوية ومن دون مطالب أو شعارات سياسية، انطلقت من المنطقة الصناعية بالرويبة من خلال إضراب العمال (كانت القوانين السائدة في ذلك الوقت تمنع الإضراب في المؤسسات والشركات العمومية التابعة للدولة) وأواخر شهر سبتمبر ٨٨، تزامنت مع احتجاجات شعبية عفوية انطلقت من أعالي حي باب الوادي بالعاصمة، وبالتالي فإن خلاصة القول وحتى نثبت العكس، أن هذه الأحداث كانت عبارة عن احتجاجات شعبية تلقائية وعفوية، جاءت نتيجة لتراكمات سابقة، وجدت في خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد يوم ١٩- سبتمبر- ١٩٨٨، دعوة وتشجيعا لها للخروج إلى الشارع لكنها تطورت بسرعة نحو العنف والتخريب، ورغم أن المستفيد الأول من تلك الأحداث هو "الجناح الإصلاحي في النظام والحزب، بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد، فلا يعني ذلك بالضرورة أنه هو الذي كان يقف وراءها.. بل ربما يكون هذا الجناح وبحكم موقعه في السلطة عرف كيف يستغلها لصالحه ويستفيد منها في تمرير مشروع إصلاحات سياسية ودستور جديد، وهي الإصلاحات التي كانت في تقديرنا جاهزة على الأقل منذ المصادقة على الميثاق الوطني سنة ١٩٨٦، في إدراج الرئيس ينتظر الوقت المناسب للإعلان عنها.

- هل غيرت أحداث أكتوبر النظام؟

لم تكن أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨، ثورة شعبية عارمة ذات مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية واضحة، بقدر ما كانت عبارة عن احتجاجات شعبية جزئية محدودة في منطقة محددة لم تتجاوز ولاية العاصمة من حيث المكان بالإضافة إلى محدوديتها من حيث الزمان إذ لم تستمر أكثر من تسعة أيام، وكان خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد بعد الأحداث والوعود التي أطلقها كافيا لإخماد نيران تلك الأحداث

دون أن ننسى الدور الفعال الذي قامت به أجهزة الأمن ودون أن ننسى ضحايا تلك الأحداث الأليمة، فهي إذن موجة احتجاجات شعبية محدودة في المكان والزمان، عشوائية غير منظمة ومن دون مطالب سياسية، أو شعارات واضحة، حاولت عدة أطراف استغلالها لصالحها، وكان النظام هو المستفيد الأول منها من خلال تقديم جرعات إصلاحية جريئة سمحت له بتمديد عمره وتجديد دمائه ، والقول بأن تلك الأحداث قد ساهمت في تغيير النظام الجزائري بصورة شاملة هو بالتأكيد قول بجانب الحقيقة والواقع، فالأحداث الكبرى التي تنجح في التغيير الجذري للنظام القائم هي الثورات الشعبية العارمة والشاملة التي تقتلع جذور النظام أي نظام وتحاول زرع بذور نظام جديد ليست له أي علاقة عضوية أو تنظيمية بالنظام السابق، وكل ما أنجزته أحداث أكتوبر ١٩٨٨ على جميع الأصعدة هو قدرتها على تسريع إصلاحات سياسية كانت مؤجلة وإسقاط جناح سياسي وربما عسكري كان يقف بالمرصاد لأنه محاولة إصلاحية جادة تغير طبيعة النظام في الشكل والمضمون، فتلك الأحداث لم تؤثر كثيرا على النظام القائم بدليل بقاء الرئيس في منصبه. وأكثر من ذلك ترشحه لعهدة ثالثة وبقاء حزب جبهة التحرير الوطني –الحزب الحاكم- في موقعه كقائد ومرشد وموجه، وأهم النصوص القانونية التي جاءت بعد إعلان الرئيس بن جديد لمشروع الإصلاحات السياسية خرجت من أروقة البرلمان- الذي كانت تسيطر عليه حزب جبهة التحرير الوطني، كدستور ٨٩ وقانون الجمعيات السياسية، وقانون الإعلام ، والجمعيات ، وهي القوانين التي ألغت الاحتكار السياسي، والإعلامي والجمعوي لحزب جبهة التحرير الوطني ، وتعتبر بالقياس إلى التعديلات التي أدخلت عليها من طرف الأنظمة و الحكومات السابقة و اللاحقة ، تطورا سريعا و غير مسبوق.

- قراءة سريعة في النصوص القانونية

١- دستور ٨٩

يعتبر دستور ١٩٨٩ الذي أعلن عنه الرئيس الشاذلي بن جديد في إطار مشروع الإصلاحات السياسية خطوة جريئة في سبيل الانفتاح السياسي والديمقراطية حيث سمحت المادة ٧٤ منه بالعمل أو النشاط السياسي لمختلف التيارات السياسية وألغت احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للنشاط السياسي منذ الاستقلال ، مما

فتح المجال أمام بروز أحزاب سياسية من كل الاتجاهات وبغض النظر عن اتجاه المشروع الجزائري إلى اعتماد النظام شبه الرئاسي وبغض النظر عن الصلاحيات الكثيرة التي منحها لرئيس الجمهورية، فقد حاول المشروع تقسيم السلطة وتحويل بعض الصلاحيات إلى رئيس الحكومة، وفي نفس الوقت لم يفصل دستور ٨٩ في عدة إشكاليات قانونية وهي على سبيل المثال ، تحديد العهدة الرئاسية، تواجد أغلبية برلمانية معارضة للرئيس ، تعارض برنامج الحكومة مع برنامج الرئيس ، تطبيق برنامج الرئيس أم برنامج الحكومة. وربما تكون هذه الإشكاليات هي إحدى عيوب النظام شبه الرئاسي حيث يصبح الجهاز التنفيذي يسير برئيسين: (رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة) وقد واجهت العديد من الدول العريقة في الديمقراطية مثل هذه الإشكالية كفرنسا على سبيل المثال، وكان من المفروض على المشرع الجزائري أن يتجاوز هذه القضية من خلال توضيح صلاحيات رئيس الحكومة بدقة، ومهما كانت بعض نقاط الضعف والسلبيات التي أمكن تسجيلها في دستور ٨٩ فقد كانت إيجابياته كثيرة ومتعددة على الصعيدين السياسي والاجتماعي فقد فتح الباب على مصراعيها لكل المواطنين الراغبين في العمل السياسي أو الاجتماعي وحتى الإعلامي وقد عرفت البلاد في تلك الفترة، مرحلة انتقالية صعبة ، من جانب الخطاب السياسي والإعلامي لكنها أدرجت في إطار –تعلم مبادئ الديمقراطية.

- قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي

لم ينص دستور ٨٩ صراحة على حرية المواطنين وحقهم في إنشاء الأحزاب السياسية، ولكن المادة ٧٤ منه تحدثت عن "الجمعيات ذات الطابع السياسي" ونفس الأمر بالنسبة للقانون المنظم للنشاط السياسي، واحتاج الموضوع إلى تدخل رجال القانون لتفسير تلك المادة ، في حين حاول آخرون تفسيرها بأن النظام لم يكن يرغب في فتح المجال السياسي أمام أحزاب سياسية جديدة وكأن يتجه إلى الانفتاح التدريجي عبر حساسيات وكتل سياسية تنشأ داخل حزب جبهة التحرير الوطني بعد تحويلها إلى جبهة سياسية ممثلة لكل الحساسيات والاتجاهات السياسية الجزائرية، وجاء القانون المنظم للنشاط السياسي ، وأقر إجراءات بسيطة وشروط سهلة لتكوين الأحزاب السياسية، وسمح للعديد من التيارات السياسية التي كانت تبسط في الخفاء بالظهور والإعلان عن نفسها.

- الأحزاب السياسية الجديدة

بعد صدور دستور ٨٩ والقوانين المنظمة للنشاط السياسي منحت وزارة الداخلية في عهد حكومة قاصدي مرباح الضوء الأخضر، لمجموعة من الأحزاب السياسية التي تحصلت على الاعتماد وفق إجراءات بسيطة وشكلية نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر وحسب تاريخ إنشائها:

- الحزب الديمقراطي الاجتماعي:

يعتبر الحزب الاجتماعي الديمقراطي هو أول تنظيم سياسي يتحصل على الاعتماد والترخيص بالنشاط السياسي في الجزائر وقد ترأسه في البداية السيد عجريد، وقدم برنامجنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يتبنى فيه نوعا من الليبيرالية الأليفة إن صح التعبير يعتمد على حرية المبادرة وتشجيع القطاع الخاص وتحرير السوق وفي نفس الوقت حماية الطبقات الهشة من المجتمع عبر سياسة اجتماعية قوية وهو بالقطع- نظام مستوحى من عدة تجارب ناجحة في أوروبا، وفي ألمانيا والنمسا على وجه الخصوص، وهو في تقديري مجرد تجمع سياسي نخبوي أوروستقراطي، أكثر منه – تنظيما سياسيا شعبيا، لذلك لم يتمكن من البقاء طويلا في الساحة السياسية نتيجة عدة عوامل- داخلية وخارجية حيث ظهرت عليه علامات التصدع والانشقاق بعد أشهر قليلة من اعتماده.

- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

يعتبر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تويجا طبيعيا لنضالات النخبة الشابة من معتنقي الأكذوبة الأمازيغية البربرية ومن المنشقين عن (حزب القوى الاشتراكية الذي أسسه المجاهد المعارض حسين آيت أحمد سنة ١٩٦٣ دون أن يعترف به النظام) ترأسه حزب الأرسدي المناضل القبائلي المتطرف سعيد سعدي ولم يتمكن من تحقيق أية نتيجة تذكر في كل الاستحقاقات الانتخابية التي خاضها – خارج- ولاية تيزي وزو، وقد تحول هذا التنظيم السياسي بسرعة البرق من معارضة "النظام" وهي المهمة والوظيفة الطبيعية لكل حزب سياسي إلى معارضة أحزاب سياسية والتلويح باستعمال القوة لمنعها من الوصول إلى السلطة.

- الجبهة الإسلامية للإنقاذ

تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد مخاض عسير واتصالات ولقاءات واجتماعات ماراطونية بين مختلف رموز التيار الإسلامي بكل اتجاهاته، وكانت الفكرة في البداية تتعلق بتأسيس رابطة إسلامية كجمعية ثقافية كبرى وإسناد رئاستها إلى الشيخ أحمد سحنون ، وهو من تلاميذ الشيخ عبد الحميد بن باديس، وبعد أخذ ورد ، أعلن عن تأسيس الجبهة الجزائرية للإنقاذ بمسجد السنة بباب الوادي (الجزائر) من طرف الشيخين عباسي مدني وعلي بلحاج وبعد فترة قليلة من تأسيسها تحولت الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تمكنت من جر كل ما كانت تعج به الساحة الإسلامية من مناضلين حقيقيين و مزيفين إنتهازيين قناصي الفرص واعتمدت مبدأ الكم قبل الكيف ، وبالنسبة لخطاب الجبهة وأدبياتها فهي لم تكن تمثل اتجاها سياسيا إسلاميا بعينه و حاولت تمثيل كل الاتجاهات الإسلامية السائدة في ذلك الوقت حيث نجد من بين المؤسسين على سبيل المثال الشيخ عباس مدني- وهو مجاهد ومناضل وإطار سابق في حزب جبهة التحرير الوطني ومن الكتاب والدعاة المقربين من وزارة الشؤون الدينية، وبرلماني سابق ، استفاد من منحة خاصة- من الحزب الحاكم من متابعة بعد دراسات عليا- في علوم التربية ببريطانيا وهو في أفكاره ومواقفه أقرب إلى مدرسة مالك بن نبي التي تتبنى وتدعو إلى "إسلام عصراني" يعتمد على الجوهر ويبتعد عن الشكليات و القشور الزائفة ، ويحترم ما وصلت إليه الحضارة الحديثة ويحاول استغلالها والاستفادة منها والشيخ "علي بلحاج" وهو معلم سابق، درس العلوم الدينية بطريقة عصامية وتتميز شخصيته بالتسرع والاندفاع وهو محسوب على كتلة السلفية الجهادية في حين نجد الشيخ الهاشمي سحنوني وهو رجل كفيف متحصل على ليسانس في الحقوق ينتمي إلى التيار السلفي العلمي، كما نجد من بين مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ عناصر من تيار الإخوان المسلمين المحلي والعالمي وعناصر أخرى تمثل الإسلام الرسمي، وبكلمات وجيزة يمكن القول إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت عبارة عن كوكتيل سياسي و إجتماعي إسلامي .

- حزب الطبيعة الاشتراكية

حزب الطليعة الاشتراكية من التنظيمات السياسية الشيوعية السرية التي كانت تنشط في الخفاء وكانت تتطلع إلى اليوم الذي يتحقق فيه "المجتمع الشيوعي" أو كما جاء في الميثاق الوطني ٧٦ "المجتمع الاشتراكي" وقد مثلت رموز هذا التنظيم وعناصره – لوبي - كبيرا داخل النظام تمكن من التغلغل في كل المفاصل لعرقلة مشاريع وأفكار "تبناها" نظام بومدين وقد دخل هذا التنظيم في صراع مع عناصر محسوبة على منظمات إسلامية وقد وجد في مشروع الثورة الزراعية و الميثاق الوطني فرصة له للاستيلاء على النظام. كما ظهرت في الساحة السياسية أحزاب أخرى تمثل جميع التيارات السياسية، كجبهة القوى الاشتراكية وحزب التجديد الجزائري.

- قانون الجمعيات

يعتبر القانون المنظم للنشاط الجمعوي لسنة ١٩٩٠ تشريعيا جديدا جاء ليواكب مرحلة الانفتاح السياسي والثقافي والاجتماعي، وقد سمح هذا القانون الذي يتضمن إجراءات بسيطة بظهور جمعيات وطنية ومحلية تمثل كافة شرائح المجتمع وتغطي مختلف اهتماماته، ومن أهم مزاياه أنه يمنح للجمعيات استقلالية تامة وينأى بها عن كل أشكال الرقابة المباشرة وغير المباشرة ومن بين أهم الجمعيات الوطنية التي تأسست في تلك المرحلة:

- جمعية الإرشاد والإصلاح

تأسست جمعية الإرشاد والإصلاح (وهي جمعية خيرية اجتماعية ثقافية ذات خلفية إسلامية) من طرف الشيخين محفوظ نحناح ورفيق دربة محمد بوسليماني ، وطائفة أخرى من المواطنين ، وقد قامت الجمعية بعدة نشاطات اجتماعية وثقافية وخيرية وتمكنت من تغطية مختلف مناطق الوطن في مدة وجيزة وحاولت سد بعض النقائص الموجودة ، وساهمت في تخفيف المعاناة على شريحة كبيرة من الفقراء والمحتاجين ، وابتكرت عدة آليات للعمل الخيري لم تكن معروفة في المجتمع الجزائري ، كالزواج الجماعي، الختان الجماعي قفة رمضان ، مائدة رمضان ، كسوة

العيد... ، كبش العيد للفقراء الخ ، كما نظمت العديد من معارض بيع الكتاب والشريط الإسلاميين وأصدرت مجلة شهرية باسم "الإرشاد".

- جمعية النهضة للإصلاح الاجتماعي والثقافي

تأسست هذه الجمعية في مدينة قسنطينة من طرف الشيخ عبد الله جاب ومجموعة من المواطنين ، وواضح من تسميتها أنها كانت تهدف إلى تقديم أفكار ولمسات واقتراحات من أجل إصلاح الاختلالات الموجودة في المجتمع في المجالين الاجتماعي والثقافي، من منظور إسلامي، وإذا كانت مجهودات ونشاطات جمعية الإرشاد والإصلاح ظهرت بسرعة على صعيد الواقع وتحققت بعض النتائج الطيبة، فإن جمعية النهضة لم تتمكن من تحقيق ولو جزء صغير من أهدافها بالنظر إلى صعوبة المهمة، وضخامة الأهداف ، وقلة الإمكانيات ، فالإصلاح الاجتماعي والثقافي هو أولا وأخيرا مهمة كبيرة وتتطلب الكثير من الرجال و الأموال والوقت .

- جمعية الجاحظية

تأسست جمعية الجاحظية (الثقافية الوطنية) من طرف مجموعة من الأدباء والكتاب الجزائريين ذوي الاتجاه العلماني الحداثي ، وفي مقدمتهم الروائي الطاهر وطار، وتحصلت الجمعية على مقر واسع بشارع رضا حوحو بالجزائر العاصمة، وركزت اهتماماتها في البداية على مجال الطباعة والنشر، وحاول رئيسها "الطاهر وطار" استغلال الإمكانيات المالية البسيطة المتوفرة وبعض المساعدات التي قدمتها الدولة في إنشاء مطبعة صغيرة وتمكنت الجمعية من طبع العديد من الأعمال الأدبية لشعراء وقصاصين جزائريين كما تمكنت من طبع مجلة "التبيين" لسان حال جمعية الجاحظية، وتحول مقر الجمعية مع مرور الأيام إلى مركز ثقافي وفكري وملتقى للعديد من رجال الفكر والأدب العلمانيين ، وفي مرحلة أخرى ساهمت الجمعية في تنظيم العديد من الملتقيات واللقاءات الأدبية والفكرية واشتهرت بتنظيمها لمسابقة محلية تحولت الى مغاربية ، وقد واجهت الجمعية صعوبات كبيرة في تسويق مطبوعاتها وتأسف وبسببها –الطاهر وطار في العديد من المرات- من بقاء نفس الكمية التي طبعتها الجمعية من مجلة "التبيين" الثقافية في رفوف المكتبات أو في مخزن الجمعية، ورغم اختلافاتنا المبدئية مع جمعية "الجاحظية"، فيمكن اعتبارها تجربة ثقافية وفكرية رائدة، انبنت على إرادة قوية وعزيمة صادقة تحدت العديد من

العراقيل والصعوبات، واستطاعت أن تثبت وجودها من خلال استغلال الإمكانيات المادية البسيطة وتوظيفها لخدمة أهدافها... وكنا نتمنى لو أن النخب الإسلامية بادرت في تأسيس جمعيات ثقافية وطنية متخصصة في الأدب الإسلامي وأخرى في نشر الكتب والمجلات الثقافية والفكرية وأخرى في المسرح والأنشودة...الخ.

- قانون الإعلام

الصحافة الخاصة والحرة و المستقلة هي أهم ركائز الديمقراطية والتعددية وقد جاء قانون الإعلام الجديد لسنة ١٩٩٠لينظم قطاع الصحافة الوطنية من خلال تحديد واضح ودقيق لحقوق الصحفي أو المؤسسة الإعلامية وواجباتها اتجاه المواطن والدولة، وهو كغيره من القوانين التي صدرت بعد دستور ٨٩ أقر إجراءات وآليات بسيطة وسهلة ساهمت في فتح المشهد الإعلامي على مصراعيه أمام القطاع الخاص وكل الراغبين في الاستثمار في هذا النشاط، أو إصدار صحف ومجلات، وساهمت تعليمية رئيس الحكومة في ذلك الوقت السيد مولود حمروش والتي نصت على إمكانية منح "أجرة سنتين (٠٢) مسبقة لكل صحفي يشتغل في وسائل الإعلام العمومية إذا رغب في الاستقالة من القطاع العام والتوجه نحو إنشاء - مؤسسة إعلامية خاصة- أو حسب تغيير الحكومة "تعاونيات عامة- في خروج العديد من الصحفيين من العمل في القطاع العام والتوجه نحو تأسيس شركات متخصصة في الصحافة المكتوبة، كما أقرت الحكومة آليات أخرى لمساعدة الصحافة الخاصة كتخصيص- مقرات ودور الصحافة لاحتضان المؤسسات الإعلامية الناشئة... وتخفيض أسعار ايجار مكاتب، ومنحها تسهيلات في مجال الطباعة، وتزويد العديد من تلك الصحف بالإشهار العمومي وساعدت هذه الإجراءات المشجعة على ظهور أولى اليوميات الوطنية الخاصة وهي- الخبر، باللغة العربية، والوطن، مساء الجزائر، le soir d'algerie، الصباح le matin، كما استفادت يومية الجزائر الجمهورية َالجمهورية Algerie Republiquaine ذات التوجه اليساري الشيوعي من تعويض سخي من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار –ما سمته- بتعويض عن تأميم سابق، حيث ثم تأميم تلك الجريدة بعد التصحيح الثوري الذي نظمته جماعة هواري بومدين ضد الرئيس أحمد بن بلة في جوان ١٩٦٥- وكانت جريدة algerie Republiqainالتي كانت تعبر عن التوجه الشيوعي اليساري المتطرف قد عارضت بقوة- ما سمته انقلابا عسكريا ومن بين الإشكاليات الصعبة التي واجهتها

تلك اليوميات الخاصة الجديدة بعد أشهر قليلة من صدورها- إشكالية التوزيع وإيصال الجرائد إلى أبعد نقطة في الوطن وتحقيق نسبة تغطية محترمة، حيث لم تتمكن شركات التوزيع العمومية من التكيف مع المرحلة الجديدة سواء من حيث طريقة العمل العتيقة والثقيلة أو وسائل العمل.. وحتى بعد تدخل القطاع الخاص من خلال إنشاء مؤسسات توزيع الصحف ظهرت عدة مشاكل عويصة على الأرض ودخل ناشروا الصحف مع الموزعين الخواص في نزاعات تجارية تتعلق بعدم وفاء الموزعين بالتزاماتهم في تقديم المستحقات المالية للناشرين في الوقت المناسب لتمكينهم من تغطية التكاليف والأعباء المتعلقة نشاطهم (تسديد مستحقات الطباعة ، أجور الصحفيين والعمال، الكهرباء، الهاتف... الخ) والأمر الذي أدى إلى تفكير الناشرين الخواص في التكفل بمشكلة التوزيع سواء من خلال –اقتناء شاحنات خاصة أو التعاقد مع الخواص ، كما ظهرت في المشهد الإعلامي العديد من الصحف الأسبوعية، وكان صحفيوا القطاع العام من السباقين في إثراء المشهد الإعلامي (الخبر وأخوائها) كما ظهرت صحافة أخرى يمكن تسميتها بصحافة "المقاولين" وتعتبر يومية Liberté التي يملكها- رجل الأعمال سعد ربرار نموذجا حيا، بالإضافة إلى مجمع "سيرتاكوم" الذي يملكه الجنرال السابق ورجل الأعمال محمد بتشين.

- قراءة في المشهد السياسي الجديد

أسفرت الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها نظام الشاذلي بن جديد بعد الاستفتاء على دستور ٨٩ ، وصدور القوانين المنظمة للنشاط السياسي عن ظهور عدة تشكيلات سياسية تمثل مختلف ألوان الطيف السياسي الجزائري: وظهرت بعض المنظمات السياسية ذات خلفية دينية وأخرى عرقية وأخرى فئوية رغم أن الدستور يمنع تكوين أحزاب مبنية على تلك الخلفيات ، وحاولت الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت بمثابة الذراع السياسية للتيار الإسلامي بمختلف أجنحته أن تحتل الساحة السياسية الوطنية بخطابها ومواقفها وتصريحات –رجالها- خاصة شيوخها عباسي مدني وعلي بلحاج، وفي البداية قدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ برنامجا سياسيا واقتصاديا وثقافيا شاملا، يعتبر من الناحية النظرية - أحسن ما توصل إليه العقل الإسلامي المعاصر في مجال التنظير وابتكار الحلول للمشكلات التي تواجه البلاد لكن ممارسات التنظيم (الحزب) على الواقع ، ومواقفه من التنظيمات السياسية الأخرى ومن النظام، أخذت أبعادا متعددة و خيرة في بعض الأحيان ، حيث

استعملت خطابا سياسيا مزدوجا لا يتماشى مع طبيعة الانفتاح السياسي والديمقراطية وحرية التعبير، إن لم تكن استغلت تلك الظروف لتحقيق مصالح سياسية وشخصية ، ومن خلال تحليل خطابات ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتصريحات رموزها وتصرفاتها على الأرض ، يمكن تقديم الملاحظات التالية:

- استعملت جبهة الإنقاذ منذ حصولها على الاعتماد الرسمي من حكومة "قاصدي مرباح" خطابا سياسيا عنيفا ضد النظام وضد الحزب الحاكم، وحاولت استغلال المناخ السياسي الجديد الذي اتسم بارتفاع سقف حرية الرأي والتعبير وانسحاب شبه تام لأجهزة الأمن من الشارع ، للإطاحة بالنظام عبر ثورة شعبية على النموذج الإيراني ، طالما حلم بها "الشيخ عباسي المدني" ، ويصبح زعيما إسلاميا عالميا سنيا حيث حاول نفس الشخص استغلال حوادث أكتوبر ٨٨، لتحقيق نفس الهدف من خلال مسيرة شعبية تظهر للرأي العام المحلي والدولي الإسلاميين في المقدمة وتقدمهم كمعارضة سياسية من الدرجة الأولى قادت ثورة شعبية وأطاحت بالنظام، فالشيخ عباسي مدني وكما بدا من خطاباته العنيفة ، وتصريحاته النارية ضد النظام، كان يسعى لافتكاك السلطة من النظام ومن الحزب عن طريق ثورة شعبية أو إرغامه على تسليم السلطة إلى قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي كان يعتبرها بديلا للنظام من دون منازع.

- أثبتت تطورات الأحداث فيما بعد أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت مخترقة من عدة جبهات حاولت توجيهها تلك الوجهة العنيفة التصادمية مع النظام ومع مختلف الأحزاب في إطار مبدأ المغالبة، حيث قامت باحتلال الشارع من خلال المسيرات و التجمعات المتكررة في مشاهد استعراضية للقوة، وتحولت بسرعة إلى معارضة شرسة للنظام وطالبت بتقلص الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية، ثم عارضت قانون الانتخابات واعتبرته مفصلا حسب مقاس الحزب الحاكم ،في حين أن الاستحقاقات الانتخابية أثبتت العكس.

- العصيان المدني

ويعتبر الكتيب الذي ألفه السعيد مخلوفي- الذي كان يتصدر واجهة الجبهة الإسلامية ويمثل أحد أجنحتها المتشددة - في حين تسربت مؤخرا أخبار -تؤكد- أنه مدسوس من طرف جهاز المخابرات ، الكتاب الذي يحمل عنوان "العصيان

المدني"- شرح فيه كافة الخطوات الضرورية لإسقاط النظام السياسي والتي لخصها في عدة آليات هي: (البيان ، العارضة، المظاهرة ، المسيرة ، المقاطعة ، الإضراب العام ، تعويض السلطة) ويقول سعيد مخلوفي في كتيبه الذي جاء في ٣٠ صفحة من الحجم الصغير وافتتحه بالآية الكريمة: { ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار } يقوم الظلم ويستمر لسبب رئيسي هو عماله وسكوت الأغلبية ، فالنظام الحاكم ليس له أي سلطة خارج تلك التي يعطيها إياه المجتمع بوفائه وسكوته وطاعته و تعاونه معه ، وبدون رضانا وسكوتنا لا يمكن للنظام الحاكم أن يتحكم فيما يزيد عن عشرين مليون إنسان بأربعمائة ألف جندي وشرطي، ولتغيير المنكر والظلم والفساد علينا أن نسحب الثقة من النظام الحاكم وألا نتعاون معه وألا نطيعه وذلك هو الأساس والطريق في استراتيجية العصيان المدني) وفي فقرة عنونها ب: بين العمل المسلح والسياسي والعصيان المدني، ذكر أن (العصيان المدني أو اللاركون بعد منزلة وسطا بين العمل السياسي والعمل المسلح من حيث استعمال الوسائل، أما الأهداف فتبقى واحدة) وبعدما يستعرض أهم الخطوات المؤدية في نظره إلى إسقاط الحكم القائم وهي كما ذكرنا سابقا (البيان، العارضة، المظاهرة، المسيرة، الإنذار النهائي، يصل إلى نقطة- استعمال العنف،- في تناقض صارخ مع ما سبق وإن أشار إليه في المقدمة من أن العصيان المدني وسيلة وسطى تأتي بين العمل السياسي والعمل المسلح حيث يقول (عندما يصبح من الضروري والمحتم الدخول في صراع ومعركة مع النظام، بعد فشل وسائل الإقناع، يكون من المفيد اللجوء إلى وسائل العنف ، في هذه المرحلة لا يدعي الرأي العام لإبراز موقفه من المشكل المطروح ، بل يصبح من الضروري دعوته للعمل والنزول إلى الميدان وساحة الصراع) وفي تحريض مبكر ومباشر لاستعمال العنف ضد مختلف الأسلاك الأمنية الوطنية يقول بصريح العبارة (وقد يشتد الصراع إلى درجة تمنع فيها السلطة المظاهرات، ولا بد في هذه المرحلة من ضرورة تقييم قدرة المتظاهرين على مواجهة السلطة بوسائل أمنها وقمعها (الشرطة ، الدرك ، الجيش) وفي فقرة عنوانها الجلوس في المكان يقول الكاتب (إنه احتلال المكان عن طريق الجلوس فيه سواء كان المكان مصنعا أو محلا أو شارعا، والهدف منه فرض الحوار على النظام وإرغامه على الاعتراف بحقوق وواجبات كان يرفضها، كما يمكن أن يستعمل الجلوس لمواجهة الشرطة أو الدرك أو الجيش، في طريق عمومي، ويجب أن تكون الصفوف الأولى جد محضرة لمواجهة هجوم وسائل القمع) ثم يأتي لتفسير الخطوة ما قبل

الأخيرة التي سماها- الإضراب العام قائلا (إنه إضراب الشعب بأكمله العازم على كسر طوق الظلم والاضطهاد الذي يثقل كاهله، إنه احتجاج ورفض قاطع للنظام القائم والتعبير عن ذلك عمليا، يكون الإضراب العام مفتوحا حتى سقوط النظام الحاكم واستبداله- بنظام إسلامي) ويصل في نهاية المطاف إلى الخطوة الأخيرة التي تمثل الذروة وآخر محطة قبل "استلام الحكم" حيث يقول (يمكن أن يكون من المجدي بهدف افشال النظام بأن يتم تعويضه من الداخل برفض أوامره وتوجيهاته، وتطبيق فقط توجيهات القيادة النقابية أو السياسية... التي تصبح هي السلطة العليا في البلاد" ويبدو واضحا من فقرات الكتيب أنها دعوة صريحة إلى التمرد والعصيان المدني وبعبارة أخرى إعلان ثورة شعبية تطيح بالنظام القائم، وتؤسس لنظام جديد ، ويمكن من خلال تحليل بسيط وسريع لمحتويات الكتيب أن تكتشف الحقائق التالية:

- أن القيادة السياسية لجبهة الإنقاذ التي تبنت بشكل رسمي كل ما جاء في ذلك الكتيب خطوة بخطوة حيث بدأت في إصدار بيانات نارية ورفعت مطالب تعجيزية، ثم بالغت في تنظيم المسيرات الشعبية لاستعراض القوة ، ثم دعت إلى إضراب سياسي وطبقت حرفيا ما جاء في كتيب السعيد مخلوفي- حيث احتل مناضلوا "الفيس" رجالا ونساء وأطفالا وشيوخا شوارع مختلف المدن الجزائرية الرئيسية ، أن هذه القيادة السياسية تجاهلت الواقع السياسي الجديد وأرادت أن تقدم تحركات تسمح لها بالاستيلاء على السلطة دون المرور على الانتخابات.

- حتى الثورات الشعبية التي غيرت العديد من الأنظمة في أوروبا وفي العالم العربي لم تكن من تنظم "تشكيلة سياسية- أو تيار سياسي شعبي بل هي ثورات شعبية تلقائية عفوية يعود الفضل فيها إلى الشعب، قد تأتي لتغير نظام دكتاتوري استبدادي مغلق وتستبدله بنظام ديمقراطي والوضع السياسي في جزائر ٨٩ يختلف كثيرا عن الوضع في سنة ٧٦/ أو ٨٦ على سبيل المثال، لقد اندلعت أحداث أكتوبر ٨٨ ولم تستمر أكثر من تسعة (٩) أيام، ومهما اختلفنا حول أسبابها والجهات التي كانت وراءها وهل كانت أحداث عفوية أم مخطط لها؟ فإن هذه الأحداث وبالرغم مما خلفته من ضحايا من الطرفين، لم تتمكن من إسقاط النظام، ولم تؤثر على الحزب الحاكم سوى جزئيا ، والنظام السياسي هو الذي بادر بالإعلان عن إصلاحيات سياسية جذرية وعميقة كانت في تقديرنا- مبرمجة منذ المصادقة على الميثاق الوطني سنة

١٩٨٦، ولقد فتح النظام الأبواب والنوافذ أمام الأحزاب السياسية الجديدة والجمعيات، ودعم إنشاء صحافة خاصة حرة ومستقلة ، والتزم الصمت وسكت عن العديد من التجاوزات اللفظية التي طالت رموز النظام والحزب، وباعتراف الجميع فإن الجزائر عاشت في تلك الفترة- ٨٩ إلى أواخر ٩١- ربيعا ديمقراطيا عربيا لم تعشه أية دولة عربية وإسلامية في العصر الحديث ... حيث عشنا في تلك الأجواء التي ارتفع فيها سقف الحرية إلى الأعلى ، وتنفست كل التيارات السياسية والنخب الفكرية والثقافية نسائم حرية الرأي والتعبير، ثم يأتي شيوخ جبهة الإنقاذ ليقرروا تنظيم عصيان مدني من أجل الاستيلاء على السلطة، وغلق المجال السياسي والعودة إلى نظام الحزب الواحد ، واستبدال الشرعية التاريخية بشرعية إسلامية - وحسب ما تسرب من معلومات فإن فكرة العصيان المدني التي كانت تعتيرها جبهة الإنقاذ آلية "شعبية" للإطاحة بالنظام، قد لاقت تشجيعا من طرف "قاصدي مرباح" وهو عقيد سابق ومدير المخابرات الجزائرية في فترة الرئيس هواري بومدين- خرج من النظام في ظروف صعبة ومهينة وتعرض إلى مؤامرة- حيث أسر إلى قيادة جبهة الإنقاذ بأن النظام الجزائري في ذلك الوقت سنة ١٩٩٠ غير مستعد لمقاومة أية احتجاجات شعبية قوية أو ثورة شعبية عارمة، ويمكنه السقوط في أول وهلة، وهكذا تحول المشهد السياسي في الجزائر ١٩٨٩- ١٩٩١ -من ربيع ديمقراطي- إلى صراع سياسي- حاولت جبهة الإنقاذ -نقله بسرعة البرق- إلى الشارع، وحاولت مواجهة نظام سياسي مقبل على الانسحاب والتقاعد والابتعاد عن الساحة بعد ترتيب البيت الداخلي.. ثم انتقل الصراع إلى مواجهة في الشارع وعبر وسائل الإعلام بين جبهة الإنقاذ، وجبهة القوى الاشتراكية من جهة وبين جبهة الانقاذ وجبهة التحرير الوطني من جهة ثانية..

في تقديري أن الجبهة الإسلامية للانقاذ، وبغض النظر عن الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت تسعى إلى تحقيقها والتي تشاطرها فيها وتؤيدها أغلبية الجزائريين باعتبارهم مسلمين ، فإنها لم تكن موفقة في اختبار الوسائل والأساليب التي تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف ، ولم تكن القيادة السياسية للجبهة ذكية بما فيه الكفاية لدرجة تمكنها من قراءة المشهد السياسي الجزائري، وطبيعة النظام الجزائري ومكوناته السياسية والعسكرية ، وأن هناك تشكيلات وتيارات سياسية أخرى تعير بشكل أو بآخر عن شرائح من المجتمع الجزائري، كان

من المفروض أن تتبنى خطابا سياسيا هادئا ومطمئنا يبتعد قليلا عن- الإيديولوجيا- وتركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تهم المواطن لأن المسألة الإيديولوجية هي قضية تهم كل أطياف المجتمع الجزائري لأنها تتعلق بطبيعة النظام الجزائري ومرجعيته الفكرية والفلسفية وهي قضية شائكة وعميقة وتحتاج إلى توافق نسبي بين الجميع ، وبالرغم من حسم بيان أول نوفمبر لهذه الإشكالية فقد تحولت إلى قنبلة موقوتة كادت تفجر النظام في ١٩٦٢ و١٩٦٣- طالبت قيادة جبهة الانقاذ تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة وأخرى تشريعية ومحلية في نفس الوقت الذي كانت حكومة- مولود حمروش- تفضل التدرج في التحول الديمقراطي من "نظام الحزب الواحد إلى النظام الديمقراطي التعددي ، ومنح مزيد من الوقت للتشكيلات السياسية الجديدة في تنظيم نفسها وشرح برامجها وتعبئة مناضليها ، ونلاحظ أن "خطوات جبهة الانقاذ كانت متسرعة وخطابها يتسم بالعنف اتجاه الجميع نظاما وأحزابا، مما يشير إلى تعطش قادتها عباسي مدني وعلي بلحاج إلى السلطة وفي أقرب وقت وبأي ثمن.

- الانتخابات المحلية والفوز النسبي لجبهة الإنقاذ

للحقيقة وللتاريخ يمكن القول إن أغلبية الشعب الجزائري المسلم تجاوبت مع الأهداف الكبرى التي سعت الجبهة الإسلامية إلى تحقيقها على أرض الواقع، ولكن عبر انتخابات حرة ونزيهة ومع احترام مبدأ التداول على السلطة عبر صناديق الاقتراع ، وكان من الطبيعي أن يفوز أي تنظيم سياسي يرفع- شعار- الإسلام هو الحل، ويبشر الناس بنظام شبه مثالي وحياة تقترب من أو تفوق أحسن النماذج الموجودة في الغرب بالإضافة إلى رغبة الشعب الجزائري في تغيير الوضع الجامد منذ ١٩٦٢ والذي تميز بنظام الحزب الواحد، لذلك لم تكن النتائج التي استفرت عنها أول الانتخابات المحلية في البلاد (١٢ ـ جوان ـ ١٩٩٠) والتي أعطت فوزا نسبيا في المجالس الشعبية البلدية والولائية إلى الجبهة الإسلامية للانقاذ لكن ما الذي حدث وماذا قدم- منتخبوا - التيار الإسلامي- للشعب والدولة؟ لنرى أهم إنجازات جبهة الإنقاذ على الصعيد المحلي وتحاول قراءة هذه التجربة التي لم تدم طويلا.

- التمييز العنصري

أول ملاحظة يمكن تسجيلها من خلال معاينة و معايشة طريقة عمل المجالس البلدية والولائية التابعة لجبهة الإنقاذ –إن المنتخبين- بدءا من رؤساء المجالس الشعبية البلدية إلى الأعضاء العاملين كانت لديهم نظرة تمييزية عنصرية للمجتمع الجزائري مبنية على "الشكل" وليس على "الجوهر" وكان تقسيم المجتمع الجزائري على فئتين: فئة مناضلي جبهة الإنقاذ والمتعاطفين معها، وفئة "بقية الشعب" ويمكن التمييز بين الفئتين من خلال "الهندام وشكل اللباس، واللحية ويغيرها من المظاهر ، وربما كانوا يعتقدون أنهم جاؤوا إلى تلك المناصب والمسؤوليات - لخدمة مناضلي جبهة الإنقاذ فقط، وليس لخدمة مختلف شرائح المجتمع بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية التي قد تقترب أو تبتعد عن مبادئ وأهداف جبهة الإنقاذ.

- البلديات الإسلامية

تعتبر البلدية في النصوص القانونية لأية دولة ، بمثابة الخلية الأولى للنظام، والفضاء المحلي الذي يسمح للمواطنين بالاحتكاك بالمسؤولين المحليين وتقديم انشغالاتهم المعيشية ، و وظيفة المجالس البلدية هي بالدرجة الأولى المساعدة على إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه المواطنين، وتوفير إطار لائق للحياة، ويمكن القول إن مهمة المجالس الشعبية قد لا تتجاوز الجانب الاجتماعي والتنموي- تعبيد طرقات الأحياء، توفير الماء، الكهرباء، الغاز، قنوات صرف المياه القذرة، بناء المدارس، والمساعدة على تشييد المساجد...الخ، من خلال ما توفره الدولة سنويا من ميزانيات خاصة.. وبمجرد انتخاب المجالس الشعبية البلدية يتحولون إلى مواطنين- موظفين لدى الدولة ، والمفروض أن يتخلوا عن اللون السياسي محليا لصالح- مكتب الحزب ، لكن ما لاحظناه على المجالس المحلية لجبهة الإنقاذ أنها- استغلت إمكانيات الدولة في أغراض سياسية، وجاءت فكرة البلديات الإسلامية وهو عبارة عن شعار ولافتة تم تنصيبها في العديد من البلديات التي فازت بها جبهة الإنقاذ لتؤكد- الطابع العنصري التمييزي- لهذا الحزب، ومحاولة استغلال –ورقة الإسلام- لتحقيق أغراض شخصية وسياسية لا علاقة لها بالإسلام وتبني شعار "الغاية تبرر الوسيلة، وهذه الخطوة التي لم يحسب لها قيادة التنظيم أي حساب كانت ربما توحي

بشكل مباشر أو غير مباشر- أن البلديات التي فازت بها- جبهة التحرير أو جبهة القوى الاشتراكية مثلا هي بلديات غير إسلامية.

- الأسواق الإسلامية ... خدعة إنتخابية

يعترف الشيخ أحمد مراني وهو عضو مؤسس في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ممثلا عن تنظيم الدعوة والتبليغ إنه صاحب فكرة الأسواق الإسلامية رفقة السعيد قشي وقد تكون فكرة الأسواق الإسلامية من حيث المبدأ فكرة جيدة ومشروعة، بحيث يقدم للمجتمع نموذجا حيا- للأسواق الإسلامية، وينتقل بصورة تدريجية جزئيا بتفاصيل الاقتصاد الإسلامي من النظري إلى التطبيقي ، ولكي ندرك طبيعة هذه الأسواق والأهداف السرية المتوخاة منها نكتشف أشياء أخرى لا علاقة لها بالاقتصاد الإسلامي ، وإنما هي مجرد محاولات دعائية لكسب أصوات الشارع الجزائري في معركة الانتخابات التشريعية، طبيعة الأسواق الإسلامية كما يرويها الشيخ أحمد مراني في شهادته ليومية الشروق (بداية من ٣- ديسمبر- ٢٠١٢) يعتمد أساسا على اقتناء السلع واللوازم من أسواق الجملة، وتسويقها بأسعار أقل من تلك المتداولة في الأسواق الأخرى، أي البيع بالخسارة حيث تستفيد من فضاءات تجارية مجانية على الهواء ، توفرها بلديات جبهة الإنقاذ، ورأسمال يقدمه محسنون و أثرياء ، والعمال متطوعون ، والهدف كما ذكرنا سابقا هو مجرد دعاية انتخابية وجذب أكبر عدد ممكن من الناخبين بالمقابل قد تأثرت الأسواق الوطنية العادية سلبا بهذه الأسواق الإسلامية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة التي فرضت نفسها، بين تجار- رسميون- يدفعون أعباء كثيرة ومستحقات المحلات والكهرباء والضرائب، وبين تجار "متطوعون" يبيعون في مساحات وفضاءات عمومية. ويمكن القول إن فكرة الأسواق الإسلامية وهي بصورة أخرى محاولة لاستنساخ تجربة "أسواق الفلاح" التي تبناها النظام الجزائري سابقا- وكانت محل سخرية ونكت واستهزاء الشارع في عهد الرئيس هواري بومدين ثم تم تعميمها في عهد الشاذلي بن جديد، وهي كما يعرف الجميع، عبارة عن مساحات تجارية شاسعة ومغطاة، توفر كل السلع والمواد الغذائية والإلكترونية والألبسة والخضر الفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء وكل ما يحتاجه

المواطن في حياته اليومية تابعة إداريا إلى وزارة التجارة وتسير من طرف إدارة تتكون من عدة مصالح (الإدارة- المدير والأمانة) مصلحة التموين، مصلحة المحاسبة، وتوظف- أعوان بيع وحراس) فهي بشكل أو بآخر عبارة عن مؤسسات تجارية ذات طابع إجتماعي تقريبا تقوم بتسويق كل المنتوجات المحلية أو المستوردة- بأسعار معقولة، ولها هامش ربح قليل، وهي أخيرا أقرب من المؤسسات الاجتماعية منها إلى المؤسسات التجارية المحضة التي تسعى لتحقيق الربح لتغطية مختلف الأعباء والتكاليف.

- محاولة فاشلة لإسقاط النظام

تحول العصيان المدني الذي دعت إليه قيادة جبهة الإنقاذ من احتجاج شعبي لتحقيق بعض المطالب السياسية إلى استعراض للقوة بين الجبهة الإسلامية والنظام السياسي الذي تحلى بأقصى درجة الصبر، واعتبر كل ما كان يجري في الواقع يدخل في إطار تعلم مبادئ الديمقراطية، وفرصة للتنفس بعد اختناق دام أكثر من ٢٧ سنة (٦٢/ ١٩٨٩) غير أن قيادة الإنقاذ وعلى رأسها الشيخ عباسي مدني الذي كان يعمل لحسابه الخاص، وكان مصرا على تبني ما كان يسميه "بالمغالبة"- مغالبة الدولة وكان ينتظر أن يؤدي العصيان المدني- كما رسم- خطواته السعيد مخلوفي إلى انهيار النظام ، وربما أفرط في تفاؤله ، واعتقد بأن المؤسسة العسكرية أو جزء منها سيقف إلى جانبه ، كما حدث في إيران مع الخميني (وهناك فرق كبير بين حركة الخميني وحركة عباسي مدني ، الخميني قاد ثورة سلمية دامت ٢٠ سنة قضاها في المنافي بين العراق وباريس ، ولمن لا يعرف ما معنى العصيان المدني من الأجيال الجديدة التي لم تعش تلك التجربة المرة يقول أنه "احتلال لأهم الشوارع والساحات الجزائرية من طرف مناضلي -جبهة الإنقاذ- وتعطيل الحياة اليومية للمواطنين، كل ذلك من أجل الضغط على النظام للتنازل وتحقيق مطالب الإنقاذ، وهي كثيرة ومتعددة وتعجيزية منها تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، إجراء انتخابات رئاسية مسبقة لتتزامن مع انتخابات محلية وبرلمانية، تغيير قانون الانتخابات... الخ) وفي تقديري أن موقف حكومة مولود حمروش إزاء التطورات الخطيرة التي شهدتها الساحة الوطنية جراء تصرفات ومواقف ونشاطات جبهة الإنقاذ، كان موقفا سلبيا للغاية، أضفى على المشهد العام ظلالا من الشك والحيرة وزاد صمت الرئيس الشاذلي بن جديد الوضع- الذي تزامن مع أحداث الخليج- غزو

الجيش العراقي للكويت- وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وخلفائها من العرب والأوروبيين- لتحرير الكويت- الوضع غموضا، وفهمت بعض القيادات العسكرية موقفي الرئاسة والحكومة على أنه – تواطأ- أو تحالف بين النظام وجبهة الإنقاذ، أو على الأقل بين- مولود حمروش وبين الحكومة ، وجبهة الإنقاذ ، غير أن طبيعة الأحداث وتطورها تؤكد خطأ تلك التخمينات والتفسيرات، فالشاذلي بن جديد لم يكن يهمه سوى "التاريخ" أن يترك بصمة ناصعة ومشرقة على تاريخ البلاد ، يبني ديمقراطية عربية إسلامية تتسع لجميع الجزائريين مهما اختلفت اتجاهاتهم السياسية، وتشرف على تقديم الحكم على رئيس جديد منتخب، ويذهب إلى الاستراحة ، ليكتب مذكراته ويعيش ماضيه المشرق أما مولود حمروش فقد عمل كل ما في وسعه من موقعه كرئيس حكومة الإصلاحات على تقليص أي نجاح سياسي محتمل للجبهة الإسلامية للإنقاذ، ووضعها أمام أمر واقع مر من خلال عدة إجراءات قانونية مسبقة.. فقد يمكن حتى من خلال قانوني الولاية والبلدية من تقليص صلاحيات المجالس المحلية إلى الحد الأدنى ، وحول صلاحيات كبيرة وهامة وذات علاقة وطيدة بمعيشة المواطنين إلى رؤساء الدوائر.. وقام بصياغة أو تخييط- قانون انتخابات على مقاس- جبهة التحرير الوطني- أخذ بعين الاعتبار- نتائج الانتخابات المحلية التي فازت فيها جبهة الإنقاذ بأغلبية المجالس، وأمام تهور "قيادة الإنقاذ" التي كانت جد سعيدة باحتلال مناضليها لأهم الشوارع والساحات العمومية، وتربث حكومة حمروش في اتحاد أي إجراء ضد جبهة الإنقاذ، ربما لحسابات سياسية- ترك الشارع الجزائري والرأي العام العالمي- يتفرج على مسرحية "نموذج النظام الإسلامي الذي يقترحه جبهة الإنقاذ حيث سيؤثر ذلك على شعبيتها على المدين المتوسط والبعيد، من جهة وعدم إظهار "الحكومة النظام الجزائري- بمظهر" النظام القمعي الذي يمنع المعارضة من ممارسة حقها في التظاهر، في عز الربيع الديمقراطي الجزائري، وحماية التجربة الديمقراطية الوليدة من التشويه أو محاولة إجهاض، لم تقف قيادات المؤسسة العسكرية موقف المتفرج إزاء وضع خطير يوشك أن يهدد البلاد بعدما قدمت تحذيرات شفوية مباشرة وغير مباشرة لطرفي النزاع حكومة حمروش وقيادة الإنقاذ "لكن دون جدوى" وحسب ما تسرب من معلومات فإن قيادة الجيش أمرت قوات النخبة بالتدخل السريع وفض جميع الاعتصامات ولو باستعمال القوة إذا تطلب الأمر ذلك، وتم تنفيذ الأمر بدقة وسرعة، ثم جاءت الخطوة الثانية وهي إلقاء القبض على زعيم جبهة الإنقاذ عباسي مدني في مرحلة أولى ورفيقه علي بلحاج في

المرحلة الثانية ، وهكذا تحولت الجبهة الإسلامية للإنقاذ- وهي أول تنظيم سياسي مبني على خلفية إسلامية في العالم الإسلامي تتمكن من الحصول على ترخيص رسمي من الحكومة ، تحولت في فترة وجيزة إلى خطر كبير على الإسلام والجزائر والعالم ، استعملت خطابا ترهيبيا تصاعديا تزايد قوة بعد حصولها على أغلبية المجالس المحلية، ودخلت في اشتباكات لفظية مع النظام وجميع القوى السياسية والنخب العسكرية وبدلا من سعيها لربح صداقات الخصوم والأعداء عبر رسائل تطمينية وضمانات سياسية واجتماعية وحتى ثقافية ومكتوب ، راحت تشتري عداوات الأصدقاء و الخصوم على حد سواء ، وبث الخوف والرعب في معسكر الخصوم من العلمانيين من مختلف الاتجاهات وهم كثير ومتمركزون في النظام وخارجه.. و يمكن القول أن "الإضراب السياسي" الذي دعا إليه عباسي مدني بصفة منفردة ولم يكن محل إجماع قيادة الجبهة على خلفية "قانون الانتخابات" كان خطوة في طريق الانتحار السياسي لجبهة الإنقاذ.

- تشريعيات ديسمبر 91

يقول أحد المقربين من جبهة الإنقاذ إن هذا الحزب الذي حاول القيام بثورة شعبية للإطاحة بالنظام ، وبتهمه بتخييط الدستور والقوانين على مقاس- حزب جبهة التحرير الوطني، هذا الحزب ، كان يسير بطريقة فوضوية من دون أنظمة ولوائح داخلية تحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات بدقة وتحدد طرق صياغة المواقف والقرارات ، وكان الشيخ عباسي مدني يتصرف في شؤون الحزب، كما يتصرف كل إنسان في ملكيته الخاصة ، وكلما ظهرت بعض الأصوات المعارضة لطريقة تسييره للحزب ، يتهمها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأنها- عناصر مدسوسة من طرف المخابرات ، وبعد إلقاء القبض على الشيخين عباسي مدني وعلي بلحاج وهما "أكثر العناصر" ثرثرة وظهورا إعلاميا وتأثيرا في قواعد الحزب.. ثم عقد مؤتمر مصغر للحزب أسفر عن إنتخاب السيد حشاني مكلفا بتسيير شؤون الحزب في أجواء سياسية رهيبة ومشحونة ، نجح خطاب جبهة الإنقاذ الاستفزازي في شحن التيار العلماني واستدراجه إلى ساحة المواجهة ، حيث يتذكر الجزائريون تلك المناظرة التلفزيونية التي جمعت بين عباسي مدني ممثلا "للتيار الإسلامي" والسعيد سعدي رئيس حزب "التجمع من أجل الثقافية والديمقراطية وهو يمثل بحق" التيار العلماني الفرنكوفوني البربري" حيث هدد سعدي الشيخ عباسي مدني على المباشر

وقال له بصريح العبارة "والله ماكم طالعين" يعني أقسم بالله بأن جبهة الإنقاذ لن تتمكن من الوصول إلى حكم البلاد ، ولو عن طريق صناديق الاقتراع.. وهكذا وجدت الحكومة نفسها أمام حلين أحدهما هو تأجيل الانتخابات التشريعية، سيفسر من طرف المعارضة بأنه محاولة لربح الوقت وتمديد عمر النظام ، أو إجراء الانتخابات التشريعية وقبول نتائجها مهما كانت والإسراع في نقل النقاش السياسي الذي تحول إلى صراعات فظية يومية عبر أعمدة الصحف ومنابر التلفزيون والتجمعات والمهرجانات الشعبية إلى أروقة البرلمان، واختارت في الأخير أن تمضي خطوة أخرى في بناء الديمقراطية بالإعلان عن تنظيم انتخابات تشريعية أواخر شهر ديسمبر من سنة ١٩٩١ ، وحسب ما تؤكد بعض الأخبار فإن حكومة سيد أحمد غزالي في ذلك الوقت كانت قد كلفت عدة وكالات فرنسية لسبر الآراء حول اتجاهات الناخبين الجزائريين والنتائج المتوقعة ، فأكدت لها تلك الوكالات بعد دراسة عينات من المجتمع الجزائري أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لن تتجاوز نسبة ٤٠ بالمئة من مقاعد المجلس الشعبي الوطني، وفي الاتجاه المقابل صنعت القيادة الجديدة لجبهة الإنقاذ نوعا من "السيسبانس" وتكتمت على موقفها من الانتخابات التشريعية حتى اللحظات الأخيرة.. ومن غرائب الصدف ورغم مشاركة العديد من التشكيلات السياسية في أول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر منذ الاستقلال وبالرغم من الضجيج الذي أحدثه الشيخ عباسي مدني حول "قانون الانتخابات" الذي صاغته الحكومة وصادق عليه برلمان حزب جبهة التحرير فإن نتائج الصندوق أفرزت تقدم جبهة الإنقاذ بفارق كثير عن جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية حيث تحصلت جبهة الإنقاذ التي عارضت بشدة قانون الإنتخابات على ١٨٨ مقعد ، و جبهة التحرير الوطني ، الحزب الحاكم سابقا على ١٦ مقعدا ، و جبهة القوى الإشتراكية على ٢٠ مقعد ، و كان من المقرر إجراء الدور الثاني من تشريعيات ديسمبر ١٩٩١ يوم ١٦ ـ جانفي ـ ١٩٩٢ ، ومن خلال قراءة عابرة لنتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ ديسمبر -١٩٩١ يمكن أن نستخلص عدة حقائق.

- تعتبر هذه الانتخابات أول- انتخابات تشريعية تعددية تشارك فيها عدة تشكيلات سياسية منذ الاستقلال ، وهي خطوة مهمة في طريق التغيير السياسي الهادئ بحيث تتمكن القائمة الفائزة بأغلبية المقاعد من تشكيل الحكومة والشروع في تطبيق برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أو على الأغلب

تحتفظ بحق الحصول على أغلبية الحقائب الوزارية ومنها "بعض وزارات السيادة، مع أن دستور ٨٩ لم يحدد بدقة هذه القضية وأعطى لرئيس الجمهورية –سلطة تقديرية- وصلاحيات واسعة في "تحديد الشخصية التي تتولى رئاسة الحكومة.

- باعتراف الجميع فقد نجحت حكومة سيد أحمد غزالي و التي تعتبر آخر حكومة "حزب جبهة التحرير الوطني- في الوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد ، في تنظيم أول انتخابات تشريعية تعددية حرة ونزيهة ومن دون تزوير أو تدخل من هذا الطرف أو ذاك في تحديد النتائج ، بل ذهبت أطراف وجهات رسمية إلى اتهام جبهة الإنقاذ بتزوير الانتخابات بحكم أنها كانت تسيطر على أغلبية مقاعد المجالس المحلية البلدية والولائية.

- أن الخاسر الأكبر والوحيد في هذه الانتخابات هو الحزب الحاكم- حزب جبهة التحرير الوطني وحكومته التي قادها سيد أحمد غزالي، حكومة اتهمها- الشيخ عباسي مدني بكل الاتهامات وحاول أن يقيم ثورة من أجل تعديل الدستور، وقانون الانتخابات، أثبتت الأيام أنه كان لصالحه، سواء من خلال نتائج المحليات أو التشريعيات رغم فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية ب: ١٨٨ مقعد من أصل ٣٨٠، فقد كانت هناك العديد من المقاعد التي لم تحتم فيها الفوز، وبقيت عالقة بين جبهة الإنقاذ وجبهة التحرير.

- الرعب في معسكر العلمانيين

حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من تشريعات ديسمبر ١٩٩١، على ١٨٨ مقعدا من أصل ٣٨٠ كان كافيا لإحداث زلزال عنيف في الساحة السياسية وإثارة الرعب والخوف في مختلف الدكاكين السياسية والإعلامية العلمانية وامتد هاجس الخوف من فوز – حزب إسلامي - في الدور الأول- إلى عدة دوائر إقليمية ودولية، كانت تنتظر بشغف مآل تلك التجربة الديمقراطية الرائدة في العالم العربي والإسلامي وعملت في كل الاتجاهات على إفشالها ، من خلال الإثارة الإعلامية التي سلطت الأضواء الكاشفة على "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" و تضخيمها و تخويف الرأي العام المحلي و الإقليمي و العالمي من تأثيرات جيوستراتيجية قد تترتب عن فوزها بالإنتخابات التشريعية ، ومن خلال صب الزيت على النار، وتخويف العالم من شبح

الإسلاميين ، و ذهب أوساط إعلامية أجنبية مرتبطة بإسرائيل بعيدا وأعادت أسطوانة "النشاط النووي، وإمكانيات الجزائر في صناعة "القنبلة النووية- وربطت الموضوع باحتمال- صعود حزب إسلامي جزائري إلى الحكم، في دولة لا تفصلها سوى مسيرة –ساعة عن أوروبا.

- حصل تهويلا إعلاميا ولغط سياسي استهدف في البداية تغليط الشارع الجزائري ودوائر أجنبية مؤثرة ومهتمة بالحالة الجزائرية ، من خلال تقديم حصيلة جبهة الإنقاذ في الدور الأول وكأنها أغلبية مطلقة تسمح للإنقاذيين من السيطرة على المجلس الشعبي الوطني- والقيام بمبادرة لتغيير دستور البلاد، وتحويل النظام الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي المنفتح على المعارضة إلى نظام إسلامي شمولي – مغلق- لا مكان فيه للأحزاب السياسية مهما كان لونها أو اتجاهها فالديمقراطية هي منتوج غربي ولد في أحضان الوثنية الإغريقية، وهي نوع من الكفر، ولا مكان لصحافة خاصة وحرية الرأي والتعبير ، هذه الهواجس المشروعة وغيرها كثير.. لم تأت من فراغ أو مجرد ادعاءات لا أساس لها من الصحة، فقد حمل خطاب عباسي مدني وعلي بلحاج على الأقل ومن موقعهما في هرم جبهة الإنقاذ الكثير من الإشارات والتلميحات ، بل ذهب الشيخ عباسي مدني أبعد من ذلك وصرح في العديد من المهرجانات الشعبية الصاخبة واعدا مناضليه والشعب الجزائري بأن "الدولة الإسلامية ستقام في الجزائر هذا الصيف، أو هذه السنة وحتى الذين استمعوا إلى وزير الداخلية في آخر حكومة للرئيس الشاذلي بن جديد –الجنرال العربي بلخير وهو يعلن نتائج الانتخابات التشريعية للدور الأول، لاحظوا اضطراب وارتعاش يديه وعلامات الدهشة البادية على تقاسيم وجهه ، وهكذا كانت نتائج الدور الأول من تلك الانتخابات غير مفاجئة للشارع الجزائري والتيار الوطني الإسلامي، فكانت تبدو جد طبيعية بالنظر إلى عدة عوامل سياسية واجتماعية أهمها- تعطش الشارع الجزائري إلى التغيير، استغلال جبهة الإنقاذ للعاطفة الإسلامية ورغبة الشارع في نظام سياسي واقتصادي واجتماعي مثالي لا يوجد إلا في التاريخ الإسلامي المشرق ، أو في بطون الكتب كنظريات وأفكار ومشاريع ، سهولة تعبئة الجماهير وراء المشروع الإسلامي مهما كانت طبيعة الشخصيات، حيث كان من المتوقع أن يفوز التيار الإسلامي على الأقل في أول تجربة انتخابية حرة ونزيهة سواء كان قائد التنظيم الإسلامي الشيخ محفوظ نحناح أو الشيخ عبد الله جاب (على سبيل المثال) أو غيرهما من القيادات

الدعوية الإسلامية التي تملك التجربة و المصداقية و الكاريزما ، وقد تباينت مواقف التيارات السياسية الجزائرية من نتائج الدور الأول ويمكن تلخيصها كما يلي:

- حزب جبهة التحرير الوطني (بقيادة المفكر الحكيم- عبد الحميد مهري) اعترفت بالنتائج ، رغم الخسارة الكبيرة التي مني بها كحزب حاكم مسيطر على أهم مفاصل الدولة ، إعلام عمومي ، إدارة ، وإمكانيات مادية واسعة وخبرة طويلة في النضال ولعبة الكواليس.

- جبهة القوى الاشتراكية بقيادة العائد من المنفى حسين آيت أحمد- وإن كانت قد حققت نتيجة مفاجئة، وبالرغم من معارضتها- لاستعمال الدين لتحقيق أغراض سياسية فقد التزمت بالهدوء، وقبلت بتلك النتائج على مضض ورفضت أن تصب الزيت على نار توشك أن تشتعل في الجزائر".

- التيار العلماني المتطرف

كان التيار العلماني الجزائري بمختلف اتجاهاته ومن أقصى اليسار إلى الوسط إلى أقصى اليمين، يقدم نفسه في الأدبيات السياسية وفي الخطاب الإعلامي- كتيار ديمقراطي في مقابل التيارات الوطني والإسلامي... و المستقلين ، وكان يعتبر الانفتاح السياسي والديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الرأي والتعبير، وهي مكاسب جاء بها- نظام الشاذلي بن جديد وكانت مبرمجة منذ المصادقة على الميثاق الوطني سنة ٨٦، سواء كأفكار ومشاريع في أذهان "النواة الصلبة أو الدوائر الضيقة للنظام، أو كقرارات تنتظر الإعلان عنها، فجاءت أحداث أكتوبر- لتعطي مشروعية لتلك الإصلاحات ويصبح أمرا واسعا.. كان العلمانيون أو الديمقراطيون كما يسمون أنفسهم- يعتبرون تلك المكاسب خطا أحمرا ، وثوابت جديدة لا يمكن التفريط فيها أو التضحية بها مهما كلف الثمن فكانت نتائج الانتخابات التشريعية بطبيعة الحال، صادمة لهذا التيار- رغم اعترافه الضمني- بنزاهة العملية الانتخابية- التي أشرفت عليها حكومة حزب جبهة التحرير الوطني ، ودون انتظار نتائج الدور الثاني دخل العلمانيون في هستيريا وأعلنوا رفضهم للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات وهي ستودي في نظرهم إلى زوال النظام الجمهوري الديمقراطي التعددي وراحوا يتباكون على التعددية وحرية التعبير التي لم تدم طويلا ، وطالبوا بضرورة تدخل الجيش لحماية الجمهورية ومنع قيام دولة إسلامية تقطع رؤوس و تنصب المشانق لجميع

المعارضين لها من العلمانين ، دون حساب دود فعل الطرف الفائز و إمكانية دخول البلاد في أزمة سياسية و أمنية و ربما حرب أهلية ، لم يكن قادة الجيش الرافضين لنتائج الدور الأول من انتخابات ديسمبر ١٩٩١، يدركون خطورتها وهذا باعتراف العديد من تلك القيادات ولكن بعد فوات الأوان ، وفي يوم الحادي عشر من شهر جانفي سنة ألف وتسع مائة واثنان وتسعون- ينتهي فصل من فصول تاريخ الجزائر وتنتهي مرحلة وينتهي نظام الشاذلي بن جديد وتدخل البلاد في مرحلة جديدة.. قاسية وشديدة دامت أكثر من عشر سنوات.

الفصل الخامس (5)

نهايــة مغامرة
وبـدايـة أزمة

كيف واجه أو استقبل نظام الرئيس الشاذلي بن جديد نتائج الانتخابات التشريعية ل٢٦ديسمبر١٩٩١، وكيف كان موقفه منها وعندما نقول النظام فإننا نقصد بطبيعة الحال كل مراكز القوة التي شاركت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صناعة القرار أو الموقف ، وهي في الحالة الجزائرية خمس (٠٥) جهات على الأقل ، رئاسة الجمهورية ، الحزب الحاكم (اللجنة المركزية ، المكتب السياسي) (المؤسسة العسكرية / وزارة الدفاع والمخابرات) (الحكومة ، والبرلمان) وفي الدول العريقة ديمقراطيا تصدر جميع القرارات والمواقف الكبرى والمصيرية من البرلمان وهو المؤسسة الوحيدة الممثلة للإرادة الشعبية والمعبرة عنها، فهو الذي يصادق أو يرفض قرارات واقتراحات ومواقف الأطراف الأخرى . ونجد ذلك حتى في الأنظمة الرئاسية كالولايات المتحدة الأمريكية، أما في الأنظمة البرلمانية فالقضية تعتبر محسومة وهي من صميم مهام البرلمان ولنبدأ في استعراض المواقف ثم تحليلها أو التعليق عليها.

ـ موقف الحزب الحاكم

حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة عبد الحميد مهري صدم بالنتيجة التي لم يكن يتوقعها على الإطلاق (١٦)مقعدا من أصل٣٨٠ وهو الذي اجتهدت حكوماته المتعاقبة على تفصيل قانون انتخابات على مقاسه ، روعي فبه بدقة نتائج الانتخابات المحلية التي فازت بها الجبهة الإسلامية ، و تم تغيير خارطة الدوائر الانتخابية ووضعها في المناطق التي تُعرف بأنها معاقل جبهة التحرير، لكن قيادة الحزب كانت تأمل في تحقيق بعض التوازن في الدور الثاني ، بالنظر إلى وجود عدة مقاعد عالقة كما كانت تنتظر تدخلا من رئاسة الجمهورية أو من الإدارة لصالحها وربما تلقت وعود من جهات نافذة بالتدخل لتعديل النتيجة في الدور الثاني وربما هذا ما يفسر استماته زعيم الحزب ، عبد الحميد مهري في الدفاع عن المسار الانتخابي إلى درجة وقوفه أمام الجنرالات وتحويل الحزب الذي التصق بالنظام منذ الاستقلال لأول مرة في تاريخه إلى حزب معارض للسلطة الجديدة ، بعد إلغاء الدور الثاني من تلك الإنتخابات .

ـ الرئيس بن جديد

الموقف الذي تناقلته وسائل الإعلام عن الرئيس الشاذلي بن جديد هو التزامه بمواصلة المسار الانتخابي مهما كانت النتيجة ومهما كان الحزب الفائز بأغلبية

المقاعد ، وقد عبر الرئيس عن هذا الموقف في لقاء مع الصحافة قبل موعد الانتخابات التشريعية الملغاة ، وأكد أنه سيتعامل مع أية أغلبية يفرزها صندوق الانتخابات، كما يتعامل مع أي رئيس حزب بما في ذلك الشيخ عباسي مدني ، الناطق الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ كان هذا الموقف قبل إجراء الإنتخابات و إعلان نتائج الدور الأول ، لكن الموقف الرسمي للرئيس الشاذلي بن جديد من نتائج الانتخابات التشريعية تغير و اتخذ عدة أبعاد واتجاهات وتضاربت من حوله الأراء، لأنه لم يصدر في بيان رسمي عن رئاسة الجمهورية ولم يتحدث عنه المعني في تصريحات و كان الجميع ينتظر صدور الجزء الثاني من مذكراته حتى يتعرف بشكل رسمي على موقفه الذي من دون شك سيضع الكثير من النقاط على كثير من الحروف ، و تبديد الكثير من الغموض المحيط بهذا الموضوع ،لكن الرئيس توفي إلى رحمة الله دون أن يمكن الرأي العام من معرفة موقفه الرسمي من نتائج تشريعيات ديسمبر١٩٩٩ ومن دون شك فإنه تناول هذا الموضوع في مذكراته "الجزء الثاني" التي لم تصدر بعد و نحن في شهر (جانفي ٢٠١٦) لكن في الشهر وفي نفس السنة صدرت تصريحات جديدة عن شخصيات جد مقربة من الرئيس الشاذلي بن وبعض هذه الشهادات أو التصريحات قد تغير كثيرا في نظرات الرأي العام على الأقل للحدث ولموقف الرئيس.

حسبة الشهادة او التصريحات التي ادلت بها السيدة حليمة بن جديد ليومية الشروق (١١-جانفي-٢٠١٦) فإن الرئيس بن جديد كان ضد توقيف الانتخابات وإلغاء الدور الثاني، وكان يفضل إتمام المسار الانتخابي بطريقة عادية والتعامل مع الأغلبية الفائزة ، أن الرئيس رفض رفضا قاطعا القفز على الشرعية الشعبية التي أفضت إلى فوز الفيس (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) بأغلبية مقاعد البرلمان في الدور الأول، وقال يومها: أستقيل ... لن تجبروني على ذلك ولكنني لا أريد تغيير خطتي بالكامل في تسيير الدولة يوقف الانتخابات، أديت اليمين وأقسمت على أن ألتزم بقيم الجمهورية وأن أحترم إرادة الشعب وهو ما سأفعله .

ثانيا: شهادة السيد خليفة بن جديد شقيق الرئيس

عن موقف الرئيس الشاذلي بن جديد من نتائج تشريعيات ديسمبر ١٩٩١ يقول شقيق الرئيس و هو إطار بالجماعات المحلية برتبة والي السيد خليفة بن جديد في

حوار مع يومية الشروق (١٠-جانفي-٢٠١٦) تغيرت الخارطة السياسية في الجزائر من أحادية إلى تعددية احتضنت جميع التيارات الفكرية، وكان تصور الشاذلي حينها يتشكل بموجب هذه التعددية ثلاث(٣) قوى – الأحزاب الإسلامية – جبهة التحرير الوطني – والمعارضة بقيادة جبهة القوى الاشتراكية تتصارع كلها داخل قبة البرلمان ، عوض الخروج في مظاهرات شعبية تؤجج و تثير التوتر في البلاد ، إلا أن هذا التصور سرعان ما عصفت به الانتخابات التشريعية التي نظمت في ٢٦-ديسمبر-١٩٩١ وفازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية ، كم كانت صدمة الشاذلي كبيرة بعدما حصد " الفيس" – الجبهة الإسلامية للإنقاذ غالبية المقاعد في البرلمان ب ١٨٨ مقعد في دور الأول وما زاد من مخاوف الرئيس هو أن قادة " الفيس" كانوا قد توعدوا السلطة بأنه في حال فوزهم بالأغلبية في التشريعيات لن تكون انتخابات أخرى في بلاد وأمام هذا الوضع الذي اعتبره الشاذلي خطيرا جدا ، اجتمع مباشرة بعد إعلان نتائج الانتخابات مع قادة الجيش بمقر قيادة القوات البرية بعين النعجة ، بحضور وزير الدفاع خالد نزار حيث نبه ممثلي المؤسسة العسكرية إلى ما يراه خطرا محدقا باستقرار البلد ، مخاطبا إياهم "تحملوا المسؤولية ... لن أتحملها وحدي" ليقدم الجيش لاحقا وبتشاور مع الحكومة بإلغاء نتائج التشريعيات .

ثالثا: شهادة السيد بشير مشري محامي شيوخ "الفيس"

وردت شهادة المحامي بشير مشري في جريدة الشروق (١٢-جانفي-٢٠١٦) حيث يقول المحامي فيما يتعلق بموقف الرئيس شاذلي بن جديد من نتائج أول تشريعيات التعددية الرئيس (الراحل الشاذلي بن جديد كلف القيادي في جبهة التحرير الوطني عبد القادر حجار بتبليغي رسالة شفوية لأوصلها إلى قادة "الفيس" الجبهة الإسلامية للإنقاذ المعتقلين بالسجن العسكري بالبليدة ، الطاهر حجار وزير التعليم العالي والبحث العلمي الحالي (جانفي ٢٠١٦) طلب حضوري إلى بيته بطلب من شقيقه عبد القادر الذي كلفني بإيصال رسالة الرئيس بن جديد لعباسي مدني الناطق الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في السجن ، دون غيره أي دون علم بقية القيادة ، أن رئيس بن جديد كان واضحا في رسالته وهي عدم مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الثاني من الانتخابات ، فطلب مني أن أقول لعباسي مدني أن الرئيس بن جديد يطلب منكم أن لا تشاركوا في دور الثاني من الانتخابات التشريعية وأن تكتفوا بنتائج الدور الأول ، وتنسحبوا من الدور الثاني وإلا مشاركتكم

في الدور الثاني ستؤدي بالبلد إلى الخطر وأيضا إلى تنحيتي وحل حزبكم ، تمهلوا وسيروا بهدوء ... الانتخابات الرئاسية ستأتي لاحقا والذي يثق فيه الشعب سيحكم هذا كان بيوم أو بيومين قبل انسحاب الرئيس بن جديد) ويؤكد المتحدث لنفس المصدر أن اللقاء مع عباسي مدني دام أكثر من نصف ساعة وتم في ساحة السجن العسكري بالبليدة حيث خشينا أن تكون أجهزة تنصت منصوبة في قاعة الاستقبال وأن عباسي وبعد تبليغه الرسالة كاملة بدا متفهما جدا لمسعاها وهدفها وأبعادها وأنه يقصد عباسي مدني في نفس اليوم وبطريقته الخاصة بعث برسالة إلى المكتب التنفيذي الوطني للحزب (الجبهة الإسلامية الإنقاذ) الذي كان يسيره عبد القادر حشاني، طلب منه عقد ندوة صحفية في نفس اليوم ولإعلان عن انسحاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الدور الثاني للانتخابات التشريعية... و الرسالة وصلت إلى عبد القادر حشاني في نفس اليوم عن طريق أحد المحامين ، وقد استلمها المعني بحضور عدد من أعضاء مجلس الشورى ، وعقد اجتماع للفصل في مضمون الرسالة لكنه أي حشاني تظاهر بالمرض هو ونائبه وغادرا المقر الوطني للفيس وتوجها إلى حي العناصر بالقبة- من أجل عقد اجتماع مع أطراف لا أعرفهم ، في بيت شخص ليس مناضلا في جبهة الإنقاذ وتم الاتفاق على أن تدخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الدور الثاني خلافا لتعليمات عباس مدني التي كانت استجابة لاقتراح الرئيس بن جديد ، ويضيف المتحدث لنفس المصدر وفي هذا الاجتماع تم تعيين أعضاء الحكومة التي ستستلم السلطة بعد إعلان نتائج الدور الثاني وتتقاسم السلطة مع جبهة القوى الاشتراكية ورئيس الحكومة سيد أحمد غزالي، بحيث يتولى حسين آيت أحمد رئاسة البرلمان حشاني منصب رئيس الحكومة ، ويكون سيد أحمد غزالي مرشحا لرئاسة الجمهورية مدعوما من جبهتي الإنقاذ والقوى الاشتراكية .

ـ شهادة وزير الدفاع السابق خالد نزار

الجنرال المتقاعد خالد نزار الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في السنوات الأولى لبداية مشروع الديمقراطية الجزائرية المقترحة، ومن موقعه الحساس وقربه من مركز القرار يملك دون شك العديد من المعطيات والحقائق، وقد اجتهد منذ سنوات في تكوين علاقة جيدة مع الصحافة ولم يترك أية مناسبة تتطلب تدخله إلا واستغلها أحسن استغلال لتقديم ما يملك معلومات ومن خلال وجهة نظره وموقفه من نتائج الانتخابات التشريعية (ديسمبر ١٩٩١) وهو موقف بطبيعة الحال تتحمل

نتائجه وتداعياته المؤسسة العسكرية ككل ، فالغالب والمعتاد أن وزير الدفاع أو قائد الأركان وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقادة النواحي العسكرية ومدير المخابرات هم الذين يشكلون النواة الصلبة للمؤسسة العسكرية ، وفي نفس الوقت مركز إصدار القرار والمواقف ، التي تكون ملزمة للمؤسسة وواجبة التنفيذ وهو ما يفرضه الانضباط العسكري وأي خروج عن الخط الرسمي يعتبر في الأعراف والقوانين العسكرية وفي كل بلدان العالم ن خيانة و تمرد.

كتب الجنرال خالد نزار مذكراته بطريقة الإملاء و ألف عدة كتب وتناول بالتفصيل ما جرى في الخمسة عشر يوما (١٥ يوما) التي سبقت استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وإلغاء الانتخابات التشريعية ، كما نشر عدة مقالات في الصحافة الوطنية المكتوبة حول نفس الموضوع ، وبعد ظهور الفضائيات الجزائرية لم يتردد في استغلال هذه الفضاء الإعلامي الجماهيري في إيصال رأيه وموقفه من تلك الأحداث وغيرها إلى الرأي العام الجزائري ، ويبدو الجنرال المتقاعد خالد نزار (وزير الدفاع السابق وعضو المجلس الأعلى للدولة) كأنه محاصرا بجملة من الاتهامات التي يتداولها الشارع الجزائري ومنها على وجه الخصوص دوره السلبي في توقيف المسار الانتخابي والإعتداء على الإرادة الشعبية وإجهاض أول تجربة ديمقراطية حقيقية مفتوحة في العالم لإسلامي وليس العربي فقط ، وأول ظهور إعلامي سمعي بصري للجنرال المتقاعد كان على شاشة قناة النهار الإخبارية حيث استضافه الصحفي "هابت حناشي" في حوار طويل بث على عدة حلقات وفي هذا الحوار الذي بدا فيه الجنرال قلقا ومضطربا نوعا ما حاول أن يرافع عن الجماعة التي نظمت "انقلاب" ١١- جانفي- ١٩٩١- ويدافع عن موقفها بشراسة ، وقدم رواية شبه رسمية ظل يكررها في كل مناسبة وهي تستبعد كلية فرضية "إجبار الرئيس على الاستقالة، وتورطه (أي الرئيس) في مشكلة إلغاء المسار الانتخابي ، وفي الحوار المتسلسل الذي قدمته قناة وجريدة الشروق في شهر جانفي ٢٠١٦، بقي الجنرال المتقاعد خالد نزار ملتزما أكاد أقول حرفيا، و نصا وروحا بنفس الرواية دون زيادة أو نقصان وقد بدت شخصية الجنرال في حواره مع صحفي قناة الشروق الإخبارية مغايرة تماما.. وتميزت هذه المرة بالهدوء والمرح والخروج عن التحفظ، واستعمل الجنرال لإيصال رسالته التي تبدو ملحة ، إلى الشارع الجزائري- اللغة العربية- بصعوبة واللهجة العامية، وتجنب استعمال اللغة الفرنسية إلا قليلا وقد اخترنا أن ننقل رأيه وموقفه من

نتائج الانتخابات التشريعية ديسمبر ١٩٩١ وما يملكه من معطيات حول ظروف "استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد كما أوردتها جريدة الشروق في أعدادها لشهر جانفي- ٢٠١٦ و كما جاءت على لسان الجنرال خالد نزار وبتصرف يسير أحيانا- يقول الجنرال خالد نزار في عدد جريد الشروق اليوم (٠٩- جانفي- ٢٠١٦) (نعم التقيته بقصد الرئيس الشاذلي بن جديد في المرة الأولى غداة الانتخابات ووجدته متأثرا ووجهه متجهما وشرحت له الوضع من وجهة نظرنا وذكرته بأننا قلنا له الحقيقة قال لي: أعطني قليلا من الوقت لنفكر في الأمر يومين أو ثلاثة، انقضت المدة ولم نتلق أي اتصال من الرئيس، عندها توجهت إلى مقر الرئاسة ووجدت السيد بن قرطبي مدير التشريفات دخلت مكتبه وشرحت له الموضوع، فقال لي: تريد مقابلة الرئيس، تعال ودخلت مكتب الرئيس وتبادلنا أطراف الحديث وفي هذه المرة تكلم عن مبادرة ... لقد كان الرئيس يفكر في ترك منصبه وقد عرفت فيما بعد أن المبادرة تتمثل في مقترح تقدم به الشاذلي لرئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسيي مدني أعرب فيها عن رغبته في تقديم الانتخابات الرئاسية على الدور الثاني من الانتخابات التشريعية أي إجراء انتخابات رئاسية في المدة التي تفصل بين الدورين الأول والثاني، وهذه المعلومة يمكنكم التأكد منها عند عبد القادر حجار المحامي بشير مشري) و قد ظهرت معطيات أخرى تؤكد أن مبادرة الرئيس بن جديد التي تحدث عنها الجنرال خالد نزار تتعلق ب موضوع إنسحاب جبهة الإنقاذ من الدور الثاني ، و ليس إجراء إنتخابات رئاية مسبقة ، فمعلومات الجنرال خاطئة بالنسبة لهذا الموضوع ، وعن حيثيات لقائه الثالث والمصيري مع الرئيس الشاذلي بن جديد يذكر الجنرال وزير الدفاع وعضو مجلس الدولة سابقا- خالد نزار لنفس المصدر (دخلت إلى مكتب الرئيس ولما حييته جلست على كرسي وكان هو متجها للنافذة في لحظة تفكير وتأمل على ما يبدو ، وبقي على هذه الوضعية نحو ثلاث (٠٣) دقائق دون أن يتحدث معي ، لقد كنت هذه المدة طويلة بعض الشيء في موقف من هذا القبيل، لم بكن هذا الموقف يعبر عن سحب ثقته من وزير دفاعه، كان يفكر في أمور أخرى، وكان سيقول لي قراره النهائي ثم التفت إلي وقال بالحرف باللغة الفرنسية "مرة أخرى الدور على الجيش كي يبحث عن حلول" هنا فهمت موقفه بأنه قرر الذهاب وترك منصبه... قلت له سيادة الرئيس مجموعة العمل تنتظر مقابلتك، فرد علي قائلا: أين يمكنني لقاؤهم؟ فقلت له: لا يهم المكان إما في مكتبك أو في إقامة الرئاسة بزرالدة ثم أردفت يستحسن في زرالدة ، فرد علي موافقا ثم تابع لدي ضيف

سأستقبله ثم بعد ذلك أناديكم ، يقصد أتصل بكم هاتفيا ومنذ ذلك الوقت لم نتلق أي اتصال من الرئيس ، فأعطيت أوامر للمجموعة بأن تبدأ في العمل وقدمت لهم شروحات بخصوص طبيعة عملهم بغير شك مجموعة عمل فيها الشق السياسي والشق العسكري ، كنت موجودا لما جاء بن قرطبي مسؤول التشريفات بالرئاسة مبعوثا من عند الرئيس وقال لهم إن رئيس الجمهورية يريد ترك منصبه يوم الخميس... لكن قلت له غير مكن يا سيادة الرئيس – وكان هذا قبل التاسع (٩) من جانفي ١٩٩٢ وفي ذلك الوقت حركنا الجيش ذلك من صميم عملنا، لا بد من أخذ احتياطات هناك وحدات في الطريق، نحن غير جاهزين وموعد الاستقالة على الأبواب.. عندها طلبت من مسؤول التشريفات بالرئاسة أن يبلغ للرئيس بأنني أريد مقابلته فرد علي بن قرطبي بأن الشاذلي في الانتظار، حزمت أغراضي ثم التفت إلى الجنرال جنوحات وطلبت منه مرافقتي ، توجهنا إلى زرالدة ودخلنا الإقامة الرئاسية وانتظرنا نحو ٢٠ دقيقة ، ثم جاء الرئيس الشاذلي فنقلنا له ما قاله لنا مدير التشريفات بأنه مستعد للذهاب- يقصد التخلي عن منصبه- يوم الخميس وأردنا مقابلتك لإبلاغك بأن هذا الموعد غير ممكن و غير مناسب ، عندها لم يمانع في تغيير الموعد فقلنا له هل من الممكن يوم السبت ـ الذي وافق ١١ ـ جانفي ـ الناس تساءلوا كثيرا عن الرسالة التي تم تحضيرها، طبعا مجموعة العمل أخذت التطورات الخاصة بعين الاعتبار وقررت تحضير نص الاستقالة، وحملتها معي لما ذهبت لزرالدة رفقة جنوحات لأننا كنا نعتقد أن الرئيس سيقرأها في التلفزيون ولما قابلته سلمت له الرسالة وقلت له سيادة الرئيس ها هي رسالة الاستقالة ويمكن حذف وإضافة ما تريد، وأكدت أنه من المستحسن أن تكلم الجزائريين مباشرة ، عندها اعتذر وقال أرجوكم يمكن أن أتأثر... فهمنا أنه لم يكن جاهزا لوضع من هذا القبيل- يقصد من الناحيتين النفسية والمعنوية ، وخاطبه الجنرال جنوحات وقال له "يا سي الرئيس رانا أبناؤك لازم تكلم الجزائريين"، لكنه رفض مرة أخرى) في شهادته السابقة لقناة النهار- فإن الجنرال جنوحات أضاف قائلا للرئيس- (أترضى أن يقولوا – يقصد الشعب أو الرأي العام- أنهم انقلبوا على رئيسهم) يضيف الجنرال خالد نزار (تدخلت وقلت لا بد من الذهاب إلى المجلس الدستوري فقال ممكن، لكن تطورات الأمور الأخرى لم يرافقها- يقصد الناحية العملية التطبيقية لقرار الاستقالة –وهي اتصالية محضة تتعلق باستدعاء رئيس المجلس الدستوري السيد بن حبيلس ليستلم

استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد مكتوبة وبحضور كاميرات التلفزة الجزائرية، وهي الطريقة التي اختارها الرئيس عوض قراءة نص الاستقالة في خطاب رئاسي)

- شهادة رئيس الحكومة- سيد أحمد غزالي:

(لم يكن إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات ليقع لو أن جميع الفاعلين في خدمة الدولة، بمن فيهم شخصي تصرفوا على أساس مصالحهم السياسية الشخصية هذه المبادرة جاءت فقط على أساس المصالح العليا للبلاد حتى حرصنا على حمايتها صونا لمستقبل الأمة، حتى ولو أدى ذلك بالبعض إلى نعتنا بالانقلابيين، وبالبعض الآخر إلى نعتنا ب: لاعبين أشرار هم أنفسهم متواطنون مع الانقلابيين، لم نفضل أن يذكرنا التاريخ بأننا هؤلاء الديمقراطيين الطيبين ونترك البلد يسقط في هوة لإقرارها، فهل اخترقنا الدستور بفعلتنا؟ أظن لا ، الرئيس استقال وكان من اللازم ملأ شغور المنصب ومهما كانت الغاية القصوى لا تتمثل في الدستور وإنما في مصير البلاد الذي يسعى الدستور لخدمته، لذلك في حالة التعارض بين المصير الوطني والدستور فإن الأول هو الذي يجب أن يسود ، النظام النازي فرض نفسه بفضل انتخابات ديمقراطية بألمانيا التي كانت أكثر الأنظمة الديمقراطية في تلك الفترة ، لو كانت هناك قوى في صالح النازيين لاستطلاع الألمان إن تجنبوا موت جمهوريتهم الديمقراطية وحربا عالمية ثانية، كانت أكثر الحروب فتكا في تاريخ البشرية ، عندما كان عدد من الناس يسألونني عن سبب توقيفنا لمسار ديمقراطي جار في الجزائر وقد تعمدت بعض وسائل الإعلام تقديم ذلك على أنه هجوم على الرئيس ولم يكن كذلك في الحقيقة ، ما كنت أريد قوله ببساطة هو أن الإنتخابات الديمقراطية لا يمكن أن تقتصر فقط على اقتراع نظيف ونزيه، وإنما أيضا على أن تجري في ظروف تتيح للمواطن الخيار الحر فعلا ، أما الانتخابات التي تتيح للمواطن الخيار بين النظام القائم والجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فمهما كان سيرها نظيفا ونزيها تبقى أدنى من وصفها بالديمقراطية... الإستراتيجيون الذين جروا المجلس الشعبي الوطني إلى اعتماد نمط الاقتراع بالأغلبية كانوا عبارة عن قوة داخل الحزب- يقصد جبهة التحرير الوطني - والنظام بصورة عامة وكان همهم منصبا دوما على الاحتفاظ بالحكم ، بفضل ترتيبات معينة تبين فيما بعد أنها كانت عبارة عن مغامرة خطيرة وذلك لأنهم:

١- أخطؤوا عندما ظنوا أن النظام الأغلبية سيعمل- في صالحهم ولم يدركوا أنهم كانوا يلعبون لعبة الرولات الروسية كما سبق لهم أن فعلوا من قبل في الانتخابات المحلية التي جرت سنة ١٩٩٠ والتي ظلوا عشيتها يؤكدون لرئيس الجمهورية أن مرشحيهم كانوا بصدد " الإستيلاء "- يقصد- الفوز- على معظم المجالس- ، بفضل التقسيم الانتخابي الذي اعتمدته الحكومة.

٢- كانوا يفكرون في سياق تقاسم السلطة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بل ترك هذه السلطة لها حينا من الدهر، ريثما تحبط مساعيها، انطلاقا من "أن الأوضاع المالية الكارثية للبلد، كانت ستقضي عليها فيعود الشعب إليهم مهزولا".

- تحليل الشهادات

كما ذكرنا في الفقرات السابقة فإن الشاهد الوحيد والأساسي في هذه القضية هو الرئيس الشاذلي بن جديد بصفته رئيسا للجمهورية في ذلك الوقت وبصفته معني بالموضوع وبحكم موقعه، والغريب في الأمر أن كل الناس، عامة وخاصة، أي مواطنين بسطاء، وكتاب ومحللين وسياسيين ظلوا منذ ذلك التاريخ، تاريخ انسحاب الرئيس بن جديد من الواجهة السياسية يشكون في حقيقة استقالته وأغلب وجهات الرأي تعتبرها "إقالة" أو في أحسن الأحوال استقالة تحت الضغط ، ويتهمون مجموعة من الجنرالات بممارسة عدة أنواع من الضغط المادي والمعنوي على الرئيس الشاذلي بن جديد لإجباره على تقديم استقالته، وهؤلاء الجنرالات هم تلك المجموعة العسكرية التي كانت في واجهة المؤسسة العسكرية والأمنية (وزير الدفاع، قائد الأركان، قائد جهاز المخابرات، قادة القوات البرية، البحرية والجوية، قادة النواحي العسكرية) وعددهم حوالي ١٣ جنرالا، بالإضافة إلى عدد من الجنرالات المساعدين لكنهم يمارسون وظائف مدنية سامية أبرزهم الجنرال العربي بلخير الذي اشتغل كرئيس ديوان- رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد ثم تم تعيينه وزيرا للداخلية في حكومة سيد أحمد غزالي التي كان لها شرف "تنظيم أول انتخابات تشريعية تعددية وكانت انتخابات نظيفة ونزيهة بالفعل ، وهو أي الجنرال العربي بلخير وبصفته وزيرا للداخلية، الذي كان له "شرف" إعلان نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية ل: ٢٦- ديسمبر- ١٩٩١ التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب ١٨٨ مقعد في الدور الأول من أصل ٣٤٠ مقعد أي بنسبة تفوق ٥٠ بالمئة وهناك فارق كبير بينها

وبين الحزبين الفائزين وهما جبهة التحرير ب: ١٦ مقعدا وجبهة القوى الاشتراكية ب: ٢٠ مقعدا، وكان من الممكن أن تحقق الجبهة الإسلامية في الدور الثاني نسبة ٧٥ بالمئة على الأقل أي ٢٥٥ مقعد، ونبدأ بتحليل شهادة الجنرال المتقاعد خالد نزار نظرا لأهميتها التي نستمدها من مكانة وموقع الرجل بين صناع القرار، ودوره في عملية إلغاء المسار الانتخابي وإجهاض أول تجربة ديمقراطية ذات لون عربي إسلامي ، فالجنرال خالد نزار أعطى انطباعا للرأي العام بأن نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية ديسمبر ١٩٩١ شكلت صدمة للرئيس الشاذلي بن جديد الذي حسب ما يفهم من رد فعله الأول أنه لم يكن ينتظر هذه النتيجة وربما كان مقتنعا بالتكهنات التي قدمتها عدة أوساط داخل النظام ، وإعتمادا على نظام الانتخاب الذي فصل على مقاس- الحزب الحاكم وخرج من برلمان "الحزب الواحد" أن الجبهة الإسلامية لن يجتاز في أحسن الأحوال عينة ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة من مقاعد البرلمان، واعتقد أن خبراء وإستراتيجيو النظام كانوا ينتظرون تقاربا في عدد المقاعد بين الجبهة الإسلامية وجبهة التحرير، أي نسبة تتراوح مجتمعة بين ٧٠ و ٨٠ بالمئة تسمح لهما بتشكيل حكومة إئتلافية، وتبقى نسبة ٢٠ بالمئة للمعارضة المتمثلة في حزب جبهة القوى الاشتراكية، لكن كل الخبراء والإستراتيجيون في العالم يضعون في حسابهم لنتائج الانتخابات عدة احتمالات ولا يكتفون باحتمال واحد فالانتخابات أحيانا وفي الظروف المعقدة وحتى العادية تصبح شبيهة بمباريات كرة القدم التي يصعب التكهن بنتائجها لأكبر المحللين الرياضيين و بناء على نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في جوان ٩٠- والتي فازت بأغلبية مجالسها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وهي مقدمة يمكن أخذها بعين الاعتبار ووجود أغلبية محلية لحزب ما، من دون شك يساعد على رفع رصيده و شعبيته في الشارع ، كما يرفع من قدراته على التعبئة والتجنيد بفضل الصلاحيات المخولة للمجالس و قربها من الشعب وبفضل الخدمات التي عليه يمكن تقديمها ، وبالتالي فإن احتمال فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية مربحة في الدور الأول كان واردا ، والشارع الجزائري كان ينتظر هذه النتيجة من خلال قراءته الجيدة لنتائج المحليات والواقع والظرف السياسي والنتيجة التي حققها حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" ليست نابعة من قوته الإقناعية أو من مصداقية برنامجه ورجاله، كما يقول رئيس الحكومة في ذلك الوقت سيد أحمد غزالي "ولكن جاءت تلك النتيجة بسبب ضعف وترهل الحزب المنافس - حزب جبهة التحرير الوطني - وتآكله بعد ٣٠ سنة من الحكم، ثم أن الرئيس الشاذلي بن جديد على ما

يبدو كان يتوقع صعود أغلبية غير متجانسة معه وهي في هذه الحالة "الجبهة الإسلامية" ولكن بعد إجراء الدور الثاني ، لذلك كان جوابه في الندوة الصحفية المصغرة التي نظمتها رئاسة الجمهورية قبيل إجراء الانتخابات التشريعية ديسمبر ٩١ مطمئنة لجميع الأحزاب وموجهة إلى قيادة جبهة الإنقاذ التي كانت رهن الاعتقال بالسجن العسكري بالبليدة ، بأنه كرئيس للجمهورية سيحترم الدستور ويتعامل مع أية أغلبية يفرزها الصندوق . وبالتالي فإن القول بأن نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية (ديسمبر ٩١) قد شكلت صدمة عنيفة للرئيس الشاذلي تعني بكل بساطة أنها نتيجة مفاجئة وغير منتظرة فاقت كل التوقعات وتجاوزت حسابات السلطة وتكهناتها، حيث كانت تنتظر فوز الجبهة الإسلامية في الدور الأول بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة من المقاعد وفي الدور الثاني يمكن للإدارة أن تتدخل لإضعاف نتيجة الجبهة الإسلامية وتضخيم نتيجة حزب جبهة التحرير الوطني ، من خلال تقسيم المقاعد المتبقية وإخراج العملية بالشكل الذي كان الرئيس بن جديد أو النظام كل يسعى لتحقيقه وهو كما ذكرنا سابقا يقارب نسبة المقاعد بين "جبهتي الإنقاذ والتحرير تسمح لهما بتشكيل حكومة ائتلافية لكن حصول جبهة الإنقاذ على ١٨٨ مقعد في الدور الأول - أفسد كل المخططات، وعصف بمشروع الحكومة الائتلافية وأسقط كل أوراق السلطة في الماء ، فصدمة الرئيس قد تكون في هذه الحالة ناتجة عن خيبة أمل وبسبب نتيجة الدور الأول التي لم تترك أي مجال للمناورة دون أن ننسى أن رئيس الجمهورية وبعد النظر عن استقالته من جبهة التحرير الوطني فهو أحد أبناء وإطارات ومناضلي الحزب القدامى وكان تحقيق حزب معارض وغير متجانس من حيث الخطب أو البرنامج مع الرئيس، ويوجد أبرز قادته في السجن العسكري بالبليدة نتيجة ١٨٨ مقعد في الدور الأول فقط، هو في "الحساب السياسي" وفي منطق السلطة الحاكمة هو بمثابة الكارثة، وليس الصدمة فقط، فنسبة ٥٠ بالمئة من المقاعد تساوي= ١٧٠ مقعد، والخوف أو الصدمة التي أفزعت الرئيس وحاشيته وخصوم الجبهة الإسلامية في النظام وخارجه ، هي إمكانية حصدها لأغلبية المقاعد في الدور الثاني تسمح لها بقيادة الجهاز التنفيذي بعد بسط سيطرتها على البرلمان وبالتالي إمكانية التفكير في إجراء تعديلات على الدستور، قد تلغي بعض المكاسب المحققة وتذهب بعيدا لتحقيق طموحات وأحلام سياسيين مغامرين ك: تغيير الطابع الجمهوري، وإلغاء نظام التعددية أو على الأقل تقييدها، وهي عودة إلى نظام الحزب الواحد ولكن في إطار شرعية جديدة ، شرعية شعبية

ملفوفة بقداسة دينية، وفي هذه الجزئية قد يتفق الجنرال المتقاعد مع العديد من الشهادات (عائلة الرئيس، الزوجة، الشقيق) حيث نقل كل منهما- مشاعر الرئيس بعد الانتخابات التي تميزت بالصمت والهدوء، والتوتر، والجنرال المتقاعد خالد نزار في شهادته كان مراوغا كعادة العسكريين الكبار و لم يكون أمينا في نقل رد فعل الرئيس وشعوره بكل صدق مصداقية ، فمن الطبيعي جدا أن تكون تلك النتيجة صادمة لرئيس كان واثقا من تكهنات وترتيبات تسمح بالانتقال السلمي والتدريجي للسلطة لكنه فوجئ بنتائج كارثية يقف إزاءها "المرء" حائرا ولا يعرف كيف يتصرف.

أما في الشق الثاني من شهادة الجنرال خالد نزار بالنسبة لرد فعل الرئيس الشاذلي بن جديد من نتائج الانتخابات التشريعية ديسمبر ١٩٩١ والترتيبات التي كان يراها إو كانت جاهزة لمواجهة الكارثة فيقول الجنرال خالد نزار أنه أي الرئيس وعده باقتراح مبادرة دون أن يكشف عن محتواها في حينها واتضح فيما بعد أنها عبارة عن وعد قدمه الرئيس بن جديد إلى الشيخ عباسي مدني المعتقل بالسجن العسكري بالبليدة بإجراء انتخابات رئاسية مسبقة قبل إجراء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية- مما يعني بالضرورة- تأجيل الدور الثاني من تلك الانتخابات ما يعني إلغاء نتائجها ضمنيا و من الناحية المنطقية ليس هناك ما يدعو إلى "إجراء انتخابات رئاسية مسبقة- في الوقت الذي لم يتم الانتهاء من الانتخابات التشريعية التي أصبحت هي في حد ذاتها مشكلة بعدما كانت محاولة للحل، والخروج من أزمة سياسية بدأت باستعجال طرف مهم في المعارضة وهو "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" التي كانت ترى نفسها بحكم معطيات الواقع ونتائج الانتخابات المحلية أنها قاب قوسين أو أدنى من إستلام الحكم عن طريق صندوق الاقتراع ومن الناحية العملية فإن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة يتطلب أولا غلق ملف الانتخابات التشريعية وإجراءات قانونية وإدارية وحملة انتخابية وهو ما يستهلك ثلاثة (٠٣) أشهر على الأقل، ومن هنا يمكن القول إن التفكير بمبادرة من هذا النوع من طريق رئيس الجمهورية مستحيل ، وقد تبين من خلال شهادة أحد الشهود الذين ذكرهم الجنرال المتقاعد أن محتوى أو مضمون المبادرة يتعلق باقتراح آخر غير الذي ذكره الجنرال المتقاعد- و نحن هنا إزاء فرضيتين ، إما أن الرئيس بن جديد راوغ وزير دفاعه و لم يخبره عن فحوى المبادرة التي قدمها الى الشيخ عباسي مدني بواسطة محاميه ،

خوفا من تدخل أطراف لعرقلتها ، أو أن الجنرال نزار لم يتمكن من إلتقاط فحوى المبادرة بكل تفاصيلها و إخترع فكرة الإنتخابات الرئاسية ، التي تعتبر مبادرة غير جادة وغير مناسبة من حيث التوقيت والظروف وغير عملية ولن تجد أي تجاوب أو صدى لدى قوى المعارضة وقد تساهم في تعقيد الأمور وتودي إلى نفس النتيجة وهي تأجيل الدور الثاني من تشريعيات ١٩٩١، هو في الحقيقة إلغاء ضمني لتلك الانتخابات وهنا يمكن أن نصل إلى نتيجة مهمة وهي أن الرئيس الشاذلي بن جديد أبدى موقفا مساندا أو مؤيدا لفكرة "تجاهل الانتخابات التشريعية ديسمبر ١٩٩١، وأنه لم يكن راض عن النتائج بالمرة، وهذه الفرضية تتناقض مع ما جاء به في شهادة السيدة حليمة من جديد التي تؤكد أن الرئيس رفض الخضوع لأفكار ومقترحات "بعض الجنرالات" وضغوطات رموز التيار العلماني بإلغاء الدور الثاني وكان مصرا على مواصلة المسار الانتخابي حتى نهايته والتعامل بشكل طبيعي مع الأغلبية الفائزة، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه الرئيس شخصيا في مؤتمر صحفي مصغر نظم عشية الانتخابات،

نأتي الآن لتحليل محتوى مبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد التي أشار إليها الجنرال المتقاعد خالد نزار وأحال الرأي العام إلى شاهدين يملكون معطيات حقيقية حول تلك المبادرة وهما عبد القادر حجار- إطار سام بحزب جبهة التحرير الوطني عرف إعلاميا وسياسيا- بمهندس المؤامرة العلمية- التي استهدفت تنحية عبد الحميد مهري من على رأس- حزب جبهة التحرير الوطني في فترة الرئيس بوتفليقة ولا يزال في الخدمة ويشتغل حاليا (جانفي ٢٠١٦) سفير للجزائر في تونس والأستاذ بشر مشري محامي قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فالسيد عبد القادرة حجار بصفته الحالية هو ملزم بواجب التحفظ وإن كان تخصصه في "ألعاب الكواليس والمؤامرات العلمية" لا يمنعه من الحديث في الصالونات والغرف المغلقة، فلم يدل بأي تصريح في هذا المجال، إلى غاية الآن، أما الأستاذ بشير مشري فقد حاورته جريدة الشروق ، وقدم لها بعض المعطيات قد تساعد في الرأي العام والمهتمين على الفهم، والتقييم والتحليل "بالنسبة للمبادرة التي اقترحها الرئيس الشاذلي بن جديد وجاءت لأول مرة على لسان الجنرال المتقاعد خالد نزار في شهادته "لقناة النهار" دون تفاصيل أو ذكر للشهود يؤكد الأستاذ مشري أنها تتعلق "باكتفاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب١٨٨ مقعد المحصل عليها في الدور الأول والانسحاب من الدور الثاني أي

عدم المشاركة ، مع نصائح بالتزام الهدوء والتذكير بعواقب وإفرازات محتملة إذا ما تم مواصلة المسار الانتخابي بمشاركة الجبهة الإسلامية أو رفضها لمبادرة الرئيس، ووعد إجراء الانتخابات الرئاسية بعد الانتهاء من الانتخابات التشريعية وذكر الأستاذ مشري في شهادته نفس الشاهد الذي ذكره الجنرال المتقاعد خالد نزار وهو عبد القادر حجار وأضاف شخصية أخرى هي- الطاهر حجار الوزير الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي وعند إجراء مقارنة بسيطة بين شهادتي الجنرال المتقاعد خالد نزار والمحامي الأستاذ بشير مشري يمكن أن نستنتج ما يلي:

- أن إلحاح وإصرار الجنرال المتقاعد خالد نزار منذ سنوات وفي كل المناسبات على وجود مبادرة اقترحها الرئيس الشاذلي بن جديد بعد إعلان نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية (٢٦- ديسمبر- ١٩٩١) هي حقيقة ومعلومة صحيحة وليست مجرد فكرة"من اختراع الجنرال يبرر به اندفاعه مجموعته نحو إلغاء الدور الثاني من تلك الانتخابات.

- أن مضمون المبادرة "الرئاسة" إن صح التعبير كما جاءت على لسان الأستاذ مشري يختلف عما جاء في شهادة الجنرال المتقاعد خالد نزار بصفة جذرية، فاقتراح إجراء انتخابات رئاسية في تلك الفترة وفي تلك الظروف، وقبل الحسم في الانتخابات التشريعية، يعتبر اقتراح ساذج وفكرة غير عملية لا يمكن هضمها أو استيعابها وحتى إن فرضنا جدلا صدورها عن الرئيس الشاذلي بن جديد فإننا نعتبرها محاولة للتمويه عن الاقتراح الحقيق للحيلولة دون التشويش عليه وهي من جهة أخرى محاولة التغليط "قيادة الجيش" التي كانت مصرة على "التدخل" لمنع استكمال المسار الانتخابي ولم تكن مستعدة لدراسة أي اقتراح وكانت تشكك في وجود تنسيق أو تواطؤ أو تحالف غير معلن بين الجبهات الثلاث التي فازت في الدور الأول من الانتخابات التشريعية يؤدي صعودها إلى الحكم إلى إنهاء تدخل بعض القيادات العسكرية في العمل السياسي بطريقة غير مباشرة، وإنهاء وصاية الجيش على النظام والذهاب إلى تأسيس نظام مدني يستمد قوته وشرعيته من الشعب. و يمكن القول أن الرئيس الشاذلي بن جديد لم يكن يثق في وزير دفاعه على الأقل في تلك الفترة التي تلت الإعلان عن نتائج الدور الأول أو أنه أي الرئيس بدأ يشعر بفقدان ولاء قيادات المؤسسة العسكرية وأن تصرفاتهم توحي بأنهم تخلوا في تلك الفترة عن

القبعة العسكرية وارتدوا لباس السياسيين وانغمسوا أكثر في طروحات وأفكار التيار العلماني الفرونكوشيوعي أحد الخصوم التاريخيين للتيار العربي الإسلامي .

- أن الجنرال المتقاعد خالد نزار ومن موقعه كوزير للدفاع وفي تلك الفترة الحاسمة والمفصلية في تاريخ الجزائر والتي حاول أن يتخندق مع زملائه من القيادات العسكرية من أجل مواجهة "الخطر القادم" الذي يهدد الجمهورية، وبكل ما تملكه وزارة الدفاع الوطني من وسائل وأجهزة وأسلاك أمنية من"التقاط" مضمون المبادرة الحقيقية للرئيس الشاذلي بن جديد، وفي هذه الحالة إما أن يكون الجنرال خالد نزار وزير دفاع في ذلك الوقت واثقا إلى درجة كبيرة في رئيسه الشاذلي بن جديد فيقبل ما يصدر عنه من مبادرات ويحاول تنفيذها دون مناقشة في إطار المبدأ العسكري الصارم "أمر- طبق" ومبادرة إجراء انتخابات رئاسية مسبقة قبل استكمال الدور الثاني من الانتخابات التشريعية -وإن صدرت عن الرئيس- فقط للتمويه وتوجيه أنظار قيادة الجيش وإبعادهم عن المبادرة الحقيقية وهو يعني كما ذكرنا تجاهل نتائج الدور الأول وتجاهل حتى تلك الانتخابات واحتواء تداعياته إلى أجل مسمى وتأجيل الحسم وربح قليل من الوقت فإنها في النهاية تؤدي إلى نفس النتيجة، لكن المشكلة أن قيادة الجيش وعلى رأسها الجنرال خالد نزار لم توضح الرأي العام موقفها من مبادرة الرئيس لكن الواقع وتداعيات الأحداث يؤكد أنها لم تكن معنية بأية مبادرة.

- مبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد كما جاءت على لسان الأستاذ بشير مشري يعني أن موقف الرئيس يقترب كثيرا من موقف "الجنرالات" الرافضين لنتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية وإن كان الرئيس بن جديد الذي أحاط مبادرته تلك بنوع من الكتمان والسرية وأخفى محتواها على أقرب مقربيه ووزيره للدفاع ، وفضل أن يوصل رسالته إلى قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بطرق تقليدية شفوية لا تترك أي أثر ،عن طريق وسطاء كان ينتظر أن تتحول تلك المبادرة بالنسبة للنظام بشقيه المدني والعسكري والرأي العام والطبقة السياسية مبادرة نابعة من تفكير قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المسجون بالسجن العسكري بالبليدة كتنازل منها ومساهمة في تجاوز الأزمة ، أو الصدمة أو الزلزال الذي أحدثته نتائج الدور الأول في الساحة السياسية، لأنه وضع في الحسبان بعض ردود الفعل إذا تسربت معلومات عن تلك المبادرة وتأكد أنها من اقتراح الرئيس بن جديد حيث ستتأكد – تهمة - التحالف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهو أمر مشروع في العمل السياسي في البلدان المتقدمة،

لكن في الجزائر وفي ذلك الوقت وفي تلك الظروف وجود قيادة حزب سياسي رهن الاعتقال في السجن العسكر ي، وفي نفس الوقت يفوز نفس الحزب بعدد كبير من المقاعد في الانتخابات التشريعية يفوق ٥٢ بالمئة في الدور الأول، ففي هذه الحالة فإن أي تحالف محتمل بين النظام –أو حزب النظام- جبهة التحرير مع جبهة الإنقاذ قد يكون على حساب "الجنرالات" اللائكيين الفرنكوفون- ضباط فرنسا- و سيكونوا هم الخاسر الأكبر في هذه المعركة.

- صدمة الرئيس الشاذلي بن جديد من النتائج التي أفرزتها أول انتخابات تشريعية تعددية في تاريخ الجزائر وسقوط جميع حسابات وتكهنات السلطة في الماء ، واقتراحه لمبادرة تقتضي تقديم تنازلات مؤلمة من الحزب الفائز بها بالأغلبية ، وإن كان مخرجا من الأزمة فهو من جهة أخرى حل غير ديمقراطي إذا كان يجب الضغط أو إستجابة لطلب "الجهة" التي من المفروض أن تكون حكما بين الأطراف وهي مبادرة على أي حال تصب في اتجاه تحقيق بعض التوازن السياسي ولو اتخذت هذه المبادرة طريقها الطبيعي وأصبحت واقعا على الأرض فربما تقدم قيادة جبهة الإنقاذ المزيد من التنازلات وقد تكتفي بنسبة ٤٠ بالمئة من المقاعد التي ترضي غرور – بعض الخصوم- وتريح مخاوفهم.

- تلتقي مبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد في الشكل والمضمون وبنسبة كبيرة مع مبادرة القيادي في جبهة الإنقاذ عبد القادر حاشاني التي ذكرها الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في حصة شاهد على العصر التي بثتها قناة الجزيرة، حيث قال الإبراهيمي إن عبد القادر حاشاني اتصل به بعد إعلان نتائج الدور الأول من تشريعيات ٩١ وفي جعبته مبادرة سياسية أو اقتراح ، وقد بادر الإبراهيمي وحثه على ضرورة تقديم تنازلات قد تكون مؤلمة ولكنها تصب في مصلحة الوطن وذكر الدكتور الإبراهيمي أن حاشاني أخبره أن الجبهة الإسلامية يمكن أن تكتتفي بما حققته في الدور الأول من الانتخابات وتتنازل عن بقية المقاعد المحتملة في الدور الثاني لصالح جبهة التحرير الوطني، ولم يذكر إمكانية الانسحاب من الدور الثاني واقترح حشاني تعيين حسين آيت أحمد – رئيسا للمجلس الشعبي الوطني- البرلمان الجديد وعبد الحميد مهري من جبهة التحرير الوطني لرئاسة الحكومة المقبلة واكتفاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بثلاث (٣) حقائب فقط في الحكومة المقبلة وهي وزارات العدل، تربية والتعليم، الشؤون الاجتماعية ، وحتى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تنازل عنها الأخ حشاني

وهذه المعلومات سبق وأن نشرتها عائلة الراحل عبد القادر حشاني، لكن ما ذكره الأستاذ بشير مشري محامي قيادة جبهة الإنقاذ في شهادته المذكورة سابقا نقلا عن جريدة الشروق، يذهب في اتجاه معاكس تماما لما ذكره الإبراهيمي وعائلة حشاني وهناك إشكالية أخرى تتعلق بما مدى ارتباط مبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد بمبادرة حشاني؟ وهل جاءت مبادرة الرئيس تدعيما وتزكية لمبادرة حاشني الذي ذكر بشأنها الدكتور الإبراهيمي أن المعني بها كان يبحث عن وسطاء ثقات يمكنهم إيصال مبادرته إلى الرئيس بن جديد، زيادة على أن العديد من المصادر قد ذكرت أن حشاني تمكن من تبليغ مبادرته إلى كل الفاعلين في السلطة بما فيهم الرئيس ووزير الدفاع خالد نزار الذي أكد تلقيه للمبادرة دون أن يرد عليها بالسلب أو الإيجاب وفي حالة إعلان مبادرة الرئيس بن جديد بعد تبليغه بمبادرة حشاني فإن الرئيس كان يحاول أن يتأكد من موقف القيادة التاريخية لجبهة الإنقاذ وبالضبط ناطقها الرسمي ورئيسها الشرفي عباس مدني وقد تكون راودته بعض الشكوك في وجود تنسيق بين قيادتي الجبهة الإسلامية للإنقاذ الموجودة في سجن البليدة والقيادي حشاني الذي كان يدير شؤون الحزب منذ مؤتمر باتنة - أوت ١٩٩١- وربما كانت لديه معطيات وشكوك أخرى حول نفس الشخص في كونه لا يمثل حقيقة الجبهة الإسلامية ولكن يقوم فقط بتمثيل "الدور" وهذه الفرضية قد يدعمها ما جاء في شهادة الأستاذ بشير مشري عندما قال مؤكدا بأن عباس مدني – الناطق الرسمي لجبهة الإنقاذ- سلم الرسالة الشفوية التي قمت بتبليغها له وقبل كل ما جاء فيه وحاول أن يقوم بخطوة عملية من خلال إصدار أمر إلى القيادي عبد القادر حشاني – تم تبليغه عبر قنوات خاصة من دون شك كما لمح الأستاذ مشري، محامين آخرين مقربين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ يطلب فيه عباس مدني من عبد القادر حاشاني تنظيم ندوة صحفية في نفس اليوم يعلن فيها اكتفاء الجبهة الإسلامية بما حققته من نتائج في الدور الأول من تشريعيات ١٩٩١ والانسحاب طواعية من الدور الثاني، لكن السيد حشاني لم ينفذ الأمر أو الطلب، وكما يضيف الأستاذ مشري قام بتنظيم اجتماع لتقاسم السلطة أخذ منها لنفسه حصة الأسد رئاسة الحكومة المقبلة وتعيين حسين آيت أحمد رئيسا للبرلمان المقبل.. والاتفاق مع جبهة القوى الاشتراكية على دعم رئيس الحكومة التي أشرفت على تنظيم الانتخابات سيد أحمد غزالي لرئاسة الجمهورية وفوق ذلك المشاركة في الدور الثاني من الانتخابات، فنحن إذن أمام مبادرتين (٢) صادرتين عن عبد القادر حشاني –واحدة للتمويه وإثبات حسن النية

سوقها لمقربين من الشاذلي بن جديد وهي مبادرة وهمية وأخرى حقيقية هي التي كان يسعى لتطبيقها وهنا قد يكون الجنرال خالد نزار بصفته وزيرا للدفاع في ذلك الوقت قد وصلته أخبار عن التحالف المحتمل بين جبهة الإنقاذ بقيادة عبد القادر حشاني وجبهة القوى الإشتراكية ومشروع اقتسام السلطة بينهما وعزل جبهة التحرير باعتبارها تمثل في نظرهما جهازا للنظام ، وهي أشد خطرا منهما زيادة على إمكانية دخول رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي في لعبة –التحالف المسبقة- كان بمجرد الاقتراب من مصدر القرار في الجبهتين الإنقاذ والقوى الاشتراكية لمعرفة الاتجاه العام لأن سيد أحمد غزالي كما يعلم الخاص والعام هو ابن النظام تربى في أحضان جبهة التحرير الوطني وهي من الناحية الإيديولوجية أقرب إليه من "الجبهتين" ولا أحد يمكنه أن يقتنع أن يكون مرشحا للجبهتين على حساب جبهة التحرير، وحتى قواعد الحزبين الإنقاذ والقوى الإشتراكية لا أعتقد أنها يمكن أن تمرر بسهولة إمكانية دعم ابن النظام في انتخابات رئاسية محتملة ونجد في شهادة شقيق الرئيس الشاذلي بن جديد السيد خليفة وهو إطار سابق في الدولة "وال" إشارات إلى الموقف الرسمي لرئيس الجمهورية من نتائج إنتخابات الدور الأول للتشريعيات ١٩٩١ فهو يذكر أن تصورات الرئيس التي كانت مبنية على معطيات ودراسات كانت تعتقد بأن قانوني الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية الذي تم تفصيله على مقاس حزب جبهة التحرير الوطني، لا يعطي الأغلبية المطلقة لأي حزب من الأحزاب المشاركة في الانتخابات وسيفوز عدة تيارات كما كان الرئيس يعتقد أن جبهة التحرير الوطني برصيدها التاريخي والنضالي وإنجازاتها في مرحلة البناء والتشييد وقاعدتها الاجتماعية العريضة ستمكنها على الأقل من حصد نسبة معتبرة من مقاعد البرلمان تسمح لها بأن تكون على الأقل شريكا فعالا في الحكم، ويؤكد السيد خليفة ما ذهب إليه الجنرال خالد نزار فيما يتعلق بموقف رئيس الجمهورية من نتائج الدور الأول ، حيث يؤكد شعوره بالصدمة وعدم الارتياح والخطر لكنه يضيف بأن الرئيس هو الذي سارع إلى الاجتماع بالقيادة العسكرية بعين النعجة في الوقت الذي يذكر الجنرال نزار أن الاجتماع بين الرئيس وجنرالات المؤسسة العسكرية قد تم بزرالدة بعد إلحاح منهم ، فيما يوحي ما جاء في شهادة شقيق الرئيس أن اجتماع عين النعجة جاء بمبادرة من الرئيس، وفي هذا الاجتماع عبر الرئيس لقادة الجيش عن مخاوفه وأعطى لهم انطباعا بأنه غير راض عن النتائج وأعطاهم الضوء الأخضر للشروع في تنفيذ عملية "الانقلاب على الإرادة الشعبية" تحت مبرر "الخطر" الذي يهدد النظام

الجمهوري وعندما يؤكد السيد خليفة بن جديد على "موقف سابق" لقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لم يحسب له أي حساب، وهو "إمكانية غلق المجال السياسي في حالة صعود "الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الحكم، وإلغاء كل مظاهر الديمقراطية الحديثة من تعددية حزبية وانتخابات، وحرية التجمهر والإعلام" فإنه يحاول تبني نفس المبررات التي دافع عنها الجنرال خالد نزار باسم مجموعته.. فالرئيس الشاذلي بن جديد كما يذكر شقيقه خليفة في شهادته ليومية الشروق في اجتماعه مع قيادة الجيش بمقر القوات البرية بعين النعجة قد "نبه ممثلي المؤسسة العسكرية إلى ما يراه خطرا محدقا باستقرار البلاد وخاطبهم قائلا "تحملوا المسؤولية، لن أتحملها وحدي" وقد فهمت قيادة الجيش من كلام الرئيس و موقفه على أنه دعوة مبطنة وغير مباشرة إلى الجيش للتدخل أو هي دعوة لاستلام السلطة.. وهذه الجمل القصيرة التي وردت في شهادة السيد خليفة بن جديد تكفي لتوريط الرئيس الشاذلي بن جديد فيما يسمى ب: "الانقلاب على الديمقراطية" وهو الإجراء الذي أدخل البلاد فيما بعد في دوامة كبيرة من الدماء والدموع لم تتوقف حتى اليوم، وبالتالي فإننا نخلص إلى نتيجة أساسية ولكنها مفاجئة ومذهلة وتتناقض مع ما أشيع عن "تمسك الرئيس بن جديد بمواصلة المسار الانتخابي مهما كانت النتيجة والقبول بما يفرزه الصندوق والتعامل بصورة عادية مع الأغلبية الفائزة" أما رئيس الحكومة التي أشرفت على تنظيم أول انتخابات تشريعية وصفت من طرف الجميع بأنها كانت بالفعل نظيفة ونزيهة.. سيد أحمد غزالي فيحاول في شهادته رمي كل سهامه على قيادة حزب جبهة التحرير الوطني و يتهم دون ذكر الاسم صراحة ، سلفه على رأس الحكومة ، السيد مولود حمروش، بالتخطيط للاحتفاظ بالحكم ويرى أن الاعتماد على "نظام انتخابي" معين لا يكفي وحده لتحقيق الفوز، ويؤكد بصورة ضمنية أن "فوز جبهة الإنقاذ بتلك النتيجة كان منتظرا بالقياس على نتائج المحليات وباعتبار أن المنافسة لم تكن منطقية فكيف تنظر من حزب "النظام" حكم البلاد ، ثلاثون سنة أن يفوز على معارضة تنطلق من الدين وتعتمده كبرنامج سياسي، وهو يعتبر أن "استراتيجيو" النظام كما سماهم، أغبياء إلى درجة كبيرة عندما كانوا يعتقدون أن "المارد" سيتركهم يستمتعون بمزايا الحكم، و نحن نشاطر السيد غزالي في هذه الجزئية المتعلقة بموقف –النظام ككل- رئاسة وحكومة من التطورات الحاصلة في الميدان ووقوفها في الحياد السلبي وعدم اتخاذها لأية إجراءات واحتياطات لحماية "الدولة من تغول جبهة الإنقاذ" بدعوى ضرورة تعلم الديمقراطية بالتدريج، رغم العديد من

التجاوزات التي حصلت، مما كان من الضروري أن يدرك النظام أن الانتخابات التشريعية في تلك الظروف والملابسات ستكون لصالح أكبر حزب معارض وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وإذا كان أي النظام ينتظر بناء على حسابات ودراسات، وبناء على نظام انتخابي مفصل على مقاسه.. عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة وكان من المفروض أن يقرر آليات أكثر جدوى وفعالية تحول دون ظهور "أغلبية مطلقة" وتحد من تغول أحزاب جديدة مازالت في ذلك الوقت في مرحلة الحضانة بالنسبة للديمقراطية ، والبلاد نفسها لم تتجاوز الدرجة الأولى في سلم الديمقراطية، وفي الحصيلة النهائية وبعد مقارنة ما جاء في كل الشهادات التي تناولت مجمل مواقف الرئيس الشاذلي بن جديد ومن زوايا مختلفة نصل إلى أن الرئيس الشاذلي بن جديد لم يتحمل صدمة نتائج انتخابات الدور الأول من التشريعيات ١٩٩١، ووقع في موقف حرج منعه من الحركة فهو لا يستطيع الوفاء بإلتزاماته الدستورية بمواصلة المسار الانتخابي إلى غايته النهائية المعروفة وهي تسليم الحكم إلى حزب إسلامي متطرف.. أهم وعوده هي "إلغاء الديمقراطية لأنها في نظره كفر وآلية مستوردة من الغرب ، إمكانية دخول البلاد في أزمة سياسية وأمنية تؤدي إلى حرب أهلية حقيقة.. وتخوفات القيادة العسكرية التي شاطرهم فيها الرئيس وهي تخوفات مشروعة ، نابعة من وجود "قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في السجن العسكري في نفس الوقت الذي تفوز به نفس الحزب بأغلبية مطلقة بمقاعد البرلمان تؤهله لتشكيل الحكومة، والمطالبة بانتخابات رئاسية مسبقة سيفوز بها نفس الحزب طبعا، وسيعلن الشيخ عباسي مدني رئيسا منتخبا للجمهورية، وهذه الحقيقة المحتملة يعترف بها الجنرال المتقاعد خالد نزار، وربما يعتبرها مبررا قويا ودافعا "لتدخل الجيش" ويمكن أن نتصور أكثر السيناريوهات تشاؤما وهو حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية مقاعد البرلمان في الدور الثاني، تشكيل حكومة- غير متجانسة سياسيا مع رئيس الجمهورية و هنا يبدأ الخلاف حول بعض الحقائب السياسية- الدفاع، الداخلية، العدل، وتضغط الأغلبية من أجل تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة وفي تلك الأثناء- بتحول مشكلة "قادة الإنقاذ" المعتقلين بالسجن العسكري بالبليدة إلى أزمة سياسية، ولو فرضنا جدلا أن الحكومة تمكنت من إقناع الرئيس بن جديد بالعفو - وإخراجهم من السجن.. وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة يفوز بها الشيخ عباسي مدني -لا محاله- وسيستعمل كل صلاحياته الدستورية في تعيين حكومة جديدة و لم لا قيادات جديدة للمؤسسة العسكرية وسيجد في المؤسسة

العسكرية من الضباط الشباب أو حتى الشيوخ من يتعاطف معه "حقيقة أو اتفاقا عملا يبدأ" الدنيا مع الواقف" ولا أحد يستطيع أن يتكهن بما كان يدور في رأس قيادة الجبهة الإسلامية من ترتيبات سياسية أمنية متسرعة وغير مدروسة قد تؤدي إلى انقسام الجيش بين جناح مؤيد "للشرعية" وآخر: مضاد لها، وتدخل البلاد في حرب أهلية حقيقة (صراع، جيش، جبش) وعلى كل حال هذا هو السيناريو الأسوأ الذي كان في تقديري على طاولة أو في أذهان صناع القرار في البلاد في ذلك الوقت ومصدر هذه الاحتمالات هو تذبذب مواقف وخطابات وتحركات قادة الإنقاذ وتلميحاتهم المتكررة بعدم قبولهم اللعبة الديمقراطية وربما عدم وضوح الفكرة في تصوراته بشكل جيد ، يسمح بالفرز بين النظام الديمقراطي التعددي الذي يرتكز على مبدأ التداول السلمي على السلطة عن طريق صندوق الانتخابات ، ويعتبر السلطة والسيادة ملكا للشعب يمنحها لمن يشاء ويسحبها ممن يشاء ، فالشعب هو السيد وهو الحكم ، والمطلوب من الأحزاب السياسية هو إقناع الشعب ، ببرامج وحلول ، اقتصادية واجتماعية تتحول إلى إنجازات ، وقد يتمكن حزب من الأحزاب من البقاء في الحكم عهدات متتالية إذا نجح في بناء قاعدة اجتماعية انتخابية صلبة وقدم إنجازات مهمة للشعب وساهم في حل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية وقد حصل هذا في عدة دول غربية. و الأنظمة التي تأتي نتيجة لثورات أو أنقلابات .

في النهاية يمكن القول أن الجميع ، سلطة .. حكومة و جيشا ، و أحزاب سياسية و مجتمع مدني ، مسؤول بشكل أو بآخر ، و بنسبة معينة عن توقيف المسار الإنتخابي أو الديمقراطي ، و قادة الجيش الذين كانوا يملكون سلطة القرار في المؤسسة العسكرية ، و قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بصفة عامة و عباسي مدني و علي بلحاج بصفة خاصة يتحملون مسؤولة الأزمة الأمنية التي دخلت فيها البلاد منذ شهر جانفي ١٩٩٢ و يتحملون أرواح كل الضحايا من الطرفين ، السلطة برئاسة الشاذلي بن جديد و حاشيته إرتكبت خطأ كبيرا عندما حاولت الدخول في تعددية مفتوحة دون أن تحتاط للمستقبل من خلال حزب بديل عن الحزب الحاكم و هي تدرك من خلال تجارب سابقة في عدة دول أن أول ضحية للإنفتاح السياسي هو الحزب الحاكم سابقا ، و الخطأ الثاني منحت الإعتماد لحزب إسلامي تقوده شخصيات متطرفة إنتهازية متعطشة للسلطة ، و الخطأ الأول و الأكثر خطورة هو أن الرئيس بن جديد حاول أن يقيم إصلاحات سياسية و إقتصادية تدخله التاريخ من

أبوابه الواسعة دون أن تكون لدية ضمانات من المؤسسة العسكرية ،بحيث كان من المفروض عزل كل جنرالات و ضباط فرنسا و أعداء و خصوم العروبة و الإسلام قبل تبني مشروع الديمقراطية المفتوحة على الطريقة الأمريكية ، أما قيادة الجيش فأخطأت كثيرا عندما كانت إعتقدت أن مجرد الزج بألآف من إطارات و مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في صحراء عين أمقل و تنزاوتين في أقصى الجنوب ، ستنتهي قضيتهم ، و أنهم سينسون الإنتخابات التي فازوا بها و ألغاها الجيش بجرة قلم ، فالجنرال خالد نزار يقول بعد سنوات من الإرهاب و الضحايا من كلا الجانبين أنهم كقيادة عسكرية لم يكونوا يتصوروا أن رد فعل مناضلي و إدارات جبهة الإنقاذ سيكون بهذا الشكل العنيف و أن تصل الجزائر الى تسجيل آلاف الضحايا و الخسائر المادية ... و قيادة جبهة الإنقاذ أخطأت لأنها لم تقرأ الواقع السياسي المحلي جيدا ولم تفرق بين إنفتاح سياسي يبادر به النظام طواعية و بين ثورة شعبية سامية للإطاحة بالنظام فحاولت إستغلال أجواء الحرية وسقفها العالي جدا لتنظيم ثورة شعبية سريعة و الإطاحة بالنظام ... وفي النهاية خسر الجميع ديمقراطية واعدة كانت ستجعل من الجزائر واحة للأمن و الآمان ... فحولتها الى نار و دماء و دموع مازالت لم تسيل حتى يومنا هذا ١٤ ـ جويلية ـ ٢٠٢٠ تاريخ تصحيح هذا الكتاب .

انتهيت من صياغة هذه الأوراق يوم الأحد: ٢٢- نوفمبر ٢٠١٥ على الساعة ٢٢- ١٥ ، والحمد لله والشكر لله. و تم التصفيف في شهر فيفري ٢٠٢٠ زمن بداية كورونا ، و تم التصحيح و التدقيق و التصميم في شهر سبتمبر ٢٠٢٠

الفهــرس

المقدمة .....ص: ٣
الفصل الأول (١) الشاذلي بن جديد ، شخصية ومسار ..... ص: ١٠
قال عن نفسه ، بداية الوعي السياسي ، في قلب الثورة ، الشاذلي و مؤتمر الصومام ،أول أسير جزائري ، الشاذلي و بومدين ، أيام عصيبة ، شخصية الشاذلي بن جديد ، مدرسة الحياة ، التوجه السياسي ، العروبة و الإسلام ، المسؤولية تكليف .
الفصل الثاني (٢) الوفاء و الإستمرارية ..... ص: ٢٤
الشاذلي منسقا عاما للجيش ، العهدة الأولى ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ ، الدورة الثانية للجنة المركزية للحزب ، إنجازات و تقييم ، السياسة الثقافية ، المدرسة الأساسية ، اعلوم الإسلامية ، الصحافة الإسلامية ، مجلات ثقافية أخرى ، محنة مجلة ألوان ، تشجيع النشر المحلي ، ملتقيات الفكر الإسلامي في ثوب جديد ، نظرات من الداخل ، ملاحظات حول الملتقى ١٤ ، التعليم الثانوي و التقني ، الأمن الثقافي ، مار الثورات الثلاث ، الصناعة ، الثورة الزراعية ، المعارضة الإسلامية و العلمانية ، تجمع النخبة الإسلامية بالعاصمة ، شخصية بويعلي الربيع الأمازيغي ، الأكذوبة البربرية ، حركة بن شنوف ، حراك إجتماعي و سياسي آخر ، حقوق الإنسان أو قميص عثمان ، الموقف من الإسلاميين و المعربين .

الفصل الثالث (٣) على هامش النظام ..... ص: ٨١
قضية مسعود زقار ، الرئيس الشاذلي يتدخل ، شهادة الجنرال خالد تزار ، و حكمت المحكمة ، شهادات و حقائق أخرى ، قضية الجنرال بلوصيف ، قضية بوتفليقة .
الفصل الرابع (٤) خطوات بطيئة نحو التغيير ..... ص: ٩٩
تغيير الإتجاه ، ١٩٨٥ الشاذلي في أمريكا ، قانون الأسرة ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، إثراء الميثاق الوطني ، نعم للمراجعة لا لتراجع ، أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ ، شهادات الجنرال بتشين و عمي أحمد و قمازي ، خطاب ١٩ سبتمبر إعلان رسمي لتمرد ، جناح الإصلاحيين داخل النظام ، جماعة فرنسا ، الخيار الإسلامي ، من كان وراء أحداث ٥ أكتوبر ، هل غيرت أحداث أكتوبر النظام ؟ قراءة سريعة في النصوص القانونية ، الأحزاب السياسية الجديدة ، قانون الجمعيات ، قانون الإعلام ، ، قراءة في المشهد السياسي الجديد ، العصيان المدني ، الإنتخابات المحلية و الفوز

النسبي للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، البلديات الإسلامية ، الأسواق الإسلامية خدعة إنتخابية ، محاولة فاشلة لإسقاط النظام ، تشريعيات ديسمبر ٩١ ، الرعب في معسكر العلمانيين .

الفصل الخامس (٥) نهاية مغامرة و بداية أزمة ..... ص: ١٤١
موقف الحزب الحاكم سابقا ، الرئيس بن جديد ، شهادة شقيق الرئيس خليفة بن جديد ، شهادة بشير مشري محامي شيوخ جبهة الإنقاذ ، شهادة وزير الدفاع خالد نزار ، شهادة رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي . تحليل الشهادات .

الكـاتب

محمد رباعة ، من مواليد 21 ـ أكتوبر ـ 1963 بقرية القراح ـ القرزي ـ بلدية أولاد رحمون ، ولاية قسنطينة ، صحفي محترف و كاتب عصامي ، ، متزوج و أب لأربع أطفال ، مقيم منذ أواخر سنة 2004 ببومرداس ، يسير حاليا دار القبس للنشر الإلكتروني ، ومديرا للنشر و التحرير لمجلة القبس السياسية الثقافية الإلكترونية ـ من مؤلفاته ـ الإتصالات السرية بين العرب و إسرائيل ، إسرائيل من الداخل ، أمريكا الوجه و القناع ، رماد الثورة ، السلطة الجديدة و الثورة المضادة ـ التصور الإسلامي ، لله و الحياة و الإنسان ـ

من الكتاب

ودون انتظار نتائج الدور الثاني دخل العلمانيون في هستيريا وأعلنوا رفضهم للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات وهي ستودي في نظرهم إلى زوال النظام الجمهوري الديمقراطي التعددي وراحوا يتباكون على التعددية وحرية التعبير التي لم تدم طويلا ، وطالبوا بضرورة تدخل الجيش لحماية الجمهورية ومنع قيام دولة إسلامية تقطع رؤوس و تنصب المشانق لجميع المعارضين لها من العلمانين ، دون حساب دود فعل الطرف الفائز و إمكانية دخول البلاد في أزمة سياسية و أمنية و ربما حرب أهلية لم يكن قادة الجيش الرافضين لنتائج الدور الأول من انتخابات ديسمبر ١٩٩١، يدركون خطورتها وهذا باعتراف العديد من تلك القيادات ولكن بعد فوات الأوان